

مختصر

الدر الثمين والمورد المعين

لأعلامته محمد بن أحمد بن محمد الفاسي

الشهير بميارة على المنظومة المسماة

بالمُرشد المعين على الضروري

من علوم الدين

( وبهامشه المنظومة المذكورة )

طبع في المطبع الكائن في

عيسى البابي الحلبي وشركاه

بمصر سنة ١٣٩٠

بمصر سنة ١٣٩٠

( ١٣٩٠ — رمضان سنة ١٣٩٠ )

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فإني قد اخترت طائفة من الأيمان والاسلام شرعة ومنهاجا معين من أراد به خيرا على فهم قواعدهما وحفظ فروعهما حتى امتزجت بلحومهم ودمائهم امتزاجا فانتفعوا بمعرفة ضروري علم دينهم ونفعوا به من الخلق أفرادا وأزواجا نحمدوه ونشكره على نعمه التي لا تحصى بها وكيف يحصى البحر سباحا والقطر ثجاجا ونستعينه ونستغفره لنكون بنا التي ارتكبناها انحرافا واعوجاجا ونؤمن به وتتوكل عليه افتقارا اليه واحتياجا ونبرأ من الحول والقوة اليه براءة نحمد طامسورا وابتهاجا ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا التي صيرت حلونا سرا وعذبنا أجابا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا من يجد له داع ضلاله عاجلا ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تميز بالروح والضلع امتزاجا وتكون لكل خير ساعيا ومعراجا ونشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي أطلع الله في ظلمات الشرك سراجا وامره بمحاربة أهل الكفر حتى دخلوا في دين الله أفواجا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الذين حفظوا دينه وأذاعوه فصار سراجا وهاجا صلاة وتسليما نستعطفهم بها العفو ونستنجي للتغفر ان استنجا (وبعد) فيقول أفقر العبيد الى مولاه وأحقهم الى فضله ونعمائه الغنى به عن سواه عبيد الله تعالى وأقل العبيد طابا من مولاه التوفيق بمنه والاسديد محمد بن أحمد بن محمد القاسمي أصلا ودارا ومنشأ للشهير بميامره سيد الله رأيته وأنظاره وستر عيوبه وغفر أوزاره قد كنت قبل هذه وضعت على النظم المسمى بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين تأليف شيخنا الامام العالم العلامة الحاج الابراهيم بن محمد سيدي عبدالواحد بن عاتق الاندلسي سم القاسمي رحمه الله ونفع به شرعا يحل ألفاظه ويظهر معانيه ويقرب قاصيه ويسلط دانيه ويستترك ماتنا كتمعرفته من الضوابط والقواعد وما لا بد منه من النظائر والافروغ العربية والفوائيسمينة بالسر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين فلما أكلته وشرجته من مبيضة وجدته اطوله غير مناسب لمشروحه ولا جاز على طريقته فهمت باختصاره واقتطاف أنواره كي يناسب المشروح وتقبضه من كل قارى لا لصله النفس والروح فلم نزل مؤن المهر عنه تصرف في الامل للامار يسوفني حتى من ذوالعظمة

والجلال الكريم المتفضل المتعال بزيارة الولي الصالح العالم العامل السائح قطب الزمان وكشف الامان  
المجاهد في سبيل رب العالمين الم رابط في الثغور مدة عمره لحياطة المسلمين ذوالكرامات العديدة  
والفتوحات العظيمة الحيدة من لاشبهه له في عصره وما قرب منه ولا نظير ولا معين له على نصرة  
الاسلام ولا نصير الا الله الذي تفضل به علينا واقره بمنه وجوده بين اظهر نافرهم وكافيل  
حلف الزمان اياتين بمثله \* حنث يمينك يا زمان فكفر

للمركبة القدوة المحاب الدعوة أبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد العياشي أنبي الله برسته وعظم حرمة  
و بلغه من خير السارين أمنيته وأطال لاسلمين عمره وقواه وجعل الجنة نزهة ومأواه مع جماعة من  
الاعيان للسادات من الشرفاء والفقهاء القادات وذلك أواسط الحجة الحرام متم سبعة واربعين وألف  
عام وهو رزقنا الله رضاه بشرف سلا أمنها الله من كل مكروه وبلا فاجتمعت اذذاك بسجده السعيد  
الموفق الرشيد العالم اظمم حجة الله في الاسلام ذي العقول الراجح والهادي الواضح عهد ومن الآباء  
توارثها الابناء المتواضع الخاشع صاحب القلم البارع سيدي وسندي أبي محمد سيدي عبد الله سلمه  
الله من كل مكروه ووقاه حفن حنظله الله على اختصار الشرح المذكور بعد أن طالع حله وسر به كل  
السرور وحث على في تقديم ذلك على جميع الامور فلما قفلت من وجهتي شرعت في ذلك تاركا  
للتسويق طالبا من المولى سبحانه السلامة من الخطأ والنجس مقتضيا فيه على حل الالفاظ وبيان  
المعنى محيلا على الشرح المذكور فيما يطول ذكره له تعالى بذلك المبني والله أسأل أن ينفع به وبأصله  
لأنفع العميم ويجعله خالصا لوجهه الكريم ومن الاعمال التي لا تنقطع بالموت ولا تعقب صاحبها  
حسرة الفوت انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير وهو نعم المولى ونعم النصير \* قال الناظم رحمه الله  
(قوله يقول عبد الواحد الى قوله والمقتدى) بدأ رحمه الله بتسميته نفسه لان معرفة مؤلف الكتاب من  
مهمات الامور لما علم ان العمل والفتوى من الكتب التي جهل مؤلفوها ولم يعلم صحة ما فيها الا بحوزة وهو  
رحمه الله عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاتر الانصاري نسبنا الاندلسي أصلا الفاسي منشأ ودارا كان رحمه الله  
عالما عادلا قايما متفطنا في علوم شتى له معرفة بالقرآن وتوجيهها وبالحدود والتفسير والاعراب والرمز  
والاضبط وعلم الاكلام والاصول والفقه والتوقيت والتعديل والحساب والفرانض والمنطق والبيان والعروض  
والطب وغير ذلك وحجج وجاهد واعتكف وكان يقوم من الليل ماشاء الله قرأ على شيوخ عديدة وألف  
تأليف مفيدة توفي رحمه الله عشية يوم الخميس ثاثة الحجة من عام أر بعين وألف والي سنة وفاته أشرت  
بالشين والميم بحساب الجمل من قولنا في جملة ايات في توار يخ وفاة جملة من شيوخنا رحمه الله والاشارة الى بعض  
صفتهم

وعاشر المبرور غزوا وحجة \* امام التقي والعالم (شم) قرنفل

انظر التعريف به في الشرح الكبير وابن عاتر بالرفع نعت له بدو يكتب ابن هنا بغير الف الوصل لوقوعه  
بين علمين امكن قال بعضهم ما لم يقع اول السطر في كتب حينئذ بالالف وكذا ان اعرب بدلا وعليه خرج  
اثباتها في عيسى ابن مريم فان كان العلم الذي قبله منو ناحل فتمو ينة كز يد بن عمر ومبتد ناحل مقدرة  
من عبد الواحد ولما كان نظم الكتاب وتأليفه امرا ذابال اى شأن مهمته به وكل ما هو كذلك يطلب بداهته  
بالسجدة لقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أتر بداهتها الناظم فقال  
مبتدئا باسم الاله القادر والقادر من له القدرة وهو صفة الاله والحادثة الوصف بالجميل على جهة التعظيم  
والتبجيل وقد كثر الناس في هذا المحل من الاكلام على حقيقة الحمد والشكر اللغو بين والشرعيين وما  
بينهما من الخصوص والعموم وقد ذكرنا في الشرح الكبير من ذلك جملة صالحه فراجع ان شئت ومعنى  
جملة الحمد الخبر عن الله تعالى باستحقاقه الاتصاف بكل جميل فوسى حمد في المعنى وزادت به لتصرح

يقول عبد الواحد بن

عاشر

مبتدئا باسم الاله

للقادر

الحمد لله الذي علمنا

من العلوم ما به كفنا

صلى وسلم على محمد

وآله وصحبه والمقتدى

بانظ الحمد مع التعظيم في اوصافه تعالى واقادة اختصاصه به ولفظ هذه الجملة خبر ومعناها الا نشاء قال الامام  
 الطبري في تفسير الفاتحة الحمد لله ثناء اننى به تعالى على نفسه وفي ضمنه امر عباده ان يشنوا به عليه فسكانه  
 يقول قولوا الحمد لله اه وفي كون الانب واللام في الحمد لاستغراق الجنس اوله عهده ايان الشيوخ انظر  
 توجيههم في الشرح الكبير و بدأ بجملة الحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم  
 كل امرئ ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو واجد وفي رواية اقطع وفي رواية بزيادة والصلاة على فهو اقطع اثير  
 معجوق من كل بركة وقد جمع الناظم بين الحمد بين في الابتداء بالبسملة والجملة بحمل الابتداء بالبسملة على  
 الابتداء الحقيقي وهو ذكر الشيء اولا على الاطلاق وحمل الابتداء بالجملة على الابتداء الاضافى وهو ذكره  
 اولا بالاضافة الى شيء دون شيء آخر وهو صادق بذكر الحمد قبل المقصود بالذات واما تقديم بقول عبد الواحد  
 ابن عاشر عليهم افعلا محذوف فيه اذ المأمور به ابتداء التأليف بالثناء على الله تعالى وذلك حاصل لا تقديم للثناء  
 على القول المحكى به التأليف كفاعل الناظم وقوله ما به كافنا مفعول ثان لعلم والذي كافنا به من العلوم  
 هو العلم الواجب على الاعيان أى على كل مكلف وهو علم المكلف ما لا يتأتى له تأدية ما وجب عليه الا به وذلك  
 مثل كيفية الوضوء والغسل والصلاة والصيام والزكاة ان كان له مال والحج ان كان مستطيعا وكذا ما يتعلق  
 بالمعتقدات في حقه تعالى وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام وهل يكفي في ذلك التقليد وهو اتباع قول  
 الغير من غير دليل اولا يكفي في ذلك العلم وهو الجزم المطابق عن دليل في ذلك خلاف يأتى ان شاء الله  
 تعالى وكذلك حكم البيع والقراض والشركة والاجارة ونحوها لمن يتعاطى ذلك فيجب على المكلف تعلم  
 حكم ما يريد ان يفعله بالاجماع على انه لا يجوز لاحد ان يقدم على امر حتى يعلم حكم الله فيه لکن يكفي  
 في غير العبادات تعلم الحكم بوجه اجالى يبرئه من الجهل باصل حكمه على قدر وسعه ويحتمل ان يريد  
 بالذى كافنا به من العلوم العلم الواجب على الاعيان وعلى الكفاية معا فان علم الكفاية يخاطب به ايضا كل  
 أحد على خلاف في ذلك الا انه يسقط بقيام البعض به اذ الناظم رحمه الله عالم بالعلمين معا وقوله صلى وسلم  
 البيت فاعل صلى وسلم ضمير يعود على الله تعالى ولفظه وان كان خبرا فالمراد به الطلب أى اسأل الله ان  
 يصلى اى يرحم ويسلم أى يؤمن نبيه محمدا ﷺ ومحمد مفعول من اسم مفعول حمد المضعف للكثير  
 سمي به نبينا ﷺ بالهام من الله تعالى تفاؤلا بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة والصلاة  
 والسلام عليه ﷺ واجبان وجوب الفرائض مرة في العمر مع القدرة على ذلك وقيل ان ذلك واجب  
 وجوب السنن المؤكدة التى لا يسع تركها ولا يغفلها الا من لاخبر فيه وقيل بالوجوب عند ذكره صلى الله  
 عليه وسلم وقد اختلف العلماء في التسمية باسمه ﷺ والتسكينة بكنته فمن يجزئها ومن مانع لها ومن  
 يجزئ للتسمية دون التسكينة انظر الكلام على ذلك كله في الشرح الكبير وقوله له وصحبه والمقتدى  
 معملوفات على محمد وفي الصلاة على الانبياء ثلاثة اقوال بالجواز والمنع والكراهة قال الامام أبو عبد الله  
 الأئبي في شرح مسلم قال بعضهم الخلاف في الصلاة على غير الانبياء انما هو في الاستقلال نحو اللهم صل على فلان  
 وأما بالتبع نحو اللهم صل على محمد وآل واجه وذريته فبجائز وعلى الجواز فانما يتصد بها الدعاء لانها بمعنى  
 التعظيم خاصة بالانبياء كخصوص عز وجل بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان ﷺ عززا  
 جليلا وكذا السلام هو خاص به ﷺ فلا يقال ابو بكر عليه السلام اه وآله صلى الله عليه وسلم آثار به  
 المؤن من نبي هاشم وهذا قول ابن القاسم ومالك واكثر اصحابه وفيمن فوقهم الى نبي غالب قولان اماما  
 فوق غالب فليسوا بالآل وصحبه اسم جمع لا مفرد له من لفظه وقيل جمع اصحاب كراكب وركب والمراد الصحابة  
 جمع صحابته وهو من اجتمع مؤمننا ﷺ سوا عرأه ولا كابن أم مكتوم الاعشى وهذا هو السر لتعبير  
 بالاجتماع دون الرؤى بين آل والصحب عموم وخصوص من وجه فيجتمعون في مثل على كرم الله وجهه

وتنفرد الصحبة في نحو الصديق رضي الله عنه وتنفرد الآية في نحو بن العابد بن فاذلك عطف احدهما على الآخر لم يكتب بواحد منهما عن الآخر والمقتدى المتبع أي للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وبعد فالعون الى قوله السالك) بعدم من الاسماء اللازمة للاضافة فاذا قطع عنها الحذف المضاف اليه اختصارا لقرينة ذكره أولا كما هو في كلام الناظم بنى شبهه بالحرف في الافتقار لما بعده والمضاف اليه هنا ضمير ما تقدم من الحمد والصلاة والسلام أو اسم ظاهر والتقدير وبعد الحمد والصلاة والسلام المتقدم الذكر وكذا حكم قبل ومنه الله الأمر من قبل ومن بعد وبنيا على حركة الالتقاء الساكنين وكانت ضمة لانها حركة لانكون ههنا حالة الاعراب لانها اما منصوبان على الظرفية واما مجروران بمن وأتى بعده بالفاء اما على توهم أما واما على تقديرها في الكلام والعون والاعانة الظهور على الأمر والتقوى عليه والمجيد صفة لله وهو الذي انتهى في الشرف وكما الملك واتساعه الى غاية لا يمكن الزيد عليها ولا الوصول الى شيء منها وقوله في نظم أي على نظم لان الاستعانة وما تصرف منها إنما تعدى به على والنظم لغة الجمع من نظمت العقد اذا جعت جواهره على وجه يستحسن واصطلاحا الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط المعنى وقافية ووضع جمع القلة في قوله أبيات موضع جمع الكثرة وذلك كثير والأبي منسوب الى الامة الامية التي هي على أصل ولادة أمهاتها ولم تتعلم الكتابة ولا قراءتها وجلة للامى تفيد صفة أبيات وقوله في عقد يحتمل الصفة لأبيات أو الحائلية لوصفها بحكمة تفيد فيتعلق بمحذوف واجب الحذف والاشعري يقرأ بنقل حركة الهزلة لساكن قبلها لا وزن وكذلك قوله للامى وحاصل معنى البيتين أن الناظم طلب من الله تعالى العون على نظم أبيات تنفع الامى قراءتها وتفهم معانيها لاشتغالها على ما يجب عليه تعلمه ولا يسهل تركه من العقائد والفقه والتصوف وهو مراده بطريقة الجنيد رضي الله عنه وانظر تفسير السالك في شرح قول الناظم في التصوف وحاصل التقوى اجتناب وامتناع البيتين من الشرح الكبير وعقد مصدر عقد يعقد اذا جزم وأضافه الى الاشعري لانه واضع علم العقائد كما اضيف الفقه الى مالك لانه امام الفقهاء وقوتهم والطريقة الى الجنيد لذلك أيضا والله أعلم وانظر للتحري فيهم ولقاء الاعلام في الشرح الكبير توفي الامام أبو الحسن الاشعري سنة ثلثين وثلاثمائة ببغداد وتوفي الامام أبو عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه صبيحة يوم الاحد رابع عشر ربيع الاول سنة تسع وسبعين ومائة وتوفي الامام أبو القاسم الجنيد سيد الصوفية سنة سبع وتسعين ومائتين (قوله مقدمة الى قوله المراد) ذكر في هذه الترجمة الحكم العقلي وأقسامه وأول واجب على المكلف وشروط التكليف وجعل ذلك مقدمة لكتاب الاعتقاد لان مدار الاعتقادات على الحكم العقلي بأقسامه الثلاثة والاعتقادات أول الواجبات في الجلالة ولا يخاطب بواجب ولا غيره الا البالغ العاقل ومقدمة بفتح الدال وكسرهما خبر مبتدأ محذوف أي هذه مقدمة ومعينة صفة لها (قوله وحكمنا الى قوله جلا) الحكم هو اثبات أمر لا أمر أو نفي أمر عن أمر فثال الاثبات قولنا مثلا العالم حادث ومثال النفي قولنا مثلا مولانا تعالى ليس بحادث فقد أثبتنا في المثال الاول أمر وهو الحادث لا أمر وهو العالم والحادث الوجود بعد لعدم والعالم في اصطلاح المتكلمين هو كل ما سوى الله تعالى من الحوادث سمي بذلك لان كل حادث فيه علامة تميزه عن موجوده المولى القديم حتى لا يلتبس به أصلا ونفي في المثال الثاني أمر وهو الحادث عن أمر وهو الله تعالى ثم الحكم بالاثبات أمر لا أمر ونفي أمر عن أمر اما ان يستند في حكمه الى العقل كالتالين المتقدمين اذ بالعقل يحكم على العالم بكونه حادثا وعلى المولى تعالى بكونه ليس بحادث ويسمى الحكم العقلي نسب الى العقل لانه بالعقل يدرك لا بالشرع ولا بالعادة واما ان يستند الى الشرع كقولنا في الاثبات الصلوات الخمس واجبة وفي النفي صوم عاشوراء ليس بواجب ويسمى الحكم الشرعي لانه يدرك بطريق الشرع لا بالعقل ولا بالعادة واما ان يستند الى العادة والتجربة والتسكير والاختيار كقولنا في الاثبات الطعام يشبع

وبعد فالعون من الله  
المجيد  
في نظم أبيات للامى  
تفيد  
في عقد الاشعري وفقه  
مالك  
وفي طريقة الجنيد  
السالك  
(مقدمة لكتاب  
الاعتقاد  
معينة لقارئها على  
المراد  
وحكمنا للعقلي قضية  
بلا  
وقف على عادة او وضع  
جلا  
(قوله مقدمة الخ) في  
بعض نسخ المتن  
مقدمات بالجمع وحذف  
ههزة قارئ وعليها  
يستقيم جعل هذه  
الترجمة نظاما بخلافها  
على نسخ الشرح  
فهى نثر اه مصححه

وفي النفي الخبز الفطير ليس بسريع الانهضام ويسمى الحكم العادي لانه ادرك بالعادة والتجربة لا بالعقل ولا بالشرع فقول الناظم قضية كالجنس يشمل جميع اقسام الحكم وقوله بلا وقت على عادة اخرج به الحكم العادي فانه لم يثبت الا بواسطة العادة والتجربة حتى تحقق انه ليس بانفاقي وقوله اوضع أي جعل مذهب على عادة اخرج به الحكم الشرعي لان المراد بالحكم الشرعي هنا التعلق التنجيزي لخطاب الله لتقديم بافعال المكافين بعد وجودهم وتوفير شروط التكليف فيهم وهذا التعلق ليس بتقديم فهو حاصل بالوضع والجعل (قوله اقسام الى قوله كل قسم) اخبر ان اقسام مقتضى الحكم العقلي تتميز وتبين بالخصر وتلك الاقسام هي الوجوب والاستحالة والجواز ودليل الخصر في الثلاثة هو ما ذكره في البيت الثاني والثالث وهو ان كل ما يحكم به العقل اما ان يقبل الثبوت والافتاء معا او يقبل الثبوت فقط أو الافتاء فقط فالاول هو الجائز ويسمى الممكن أيضا والثاني الواجب والثالث المستحيل ومعنى قوله مقتضاه أي متعلقه اذا الحكم هو اثبات امر أو نفيه كما تقدم وهذه الاقسام اعماهي لمتعلقه وهو المحكوم به ومعنى قوله للضروري والنظري الخ أن كل واحد من الواجب والجائز والمستحيل ينقسم الى قسمين ضروري وهو الذي يدرك بغير نظر ولا تأمل ونظري وهو ما يدرك بعد النظر والتأمل فمثال الواجب للضروري التحيز للجرم وهو اخذه قدر ذاته من الفراغ فان ثبوت هذا المعنى للجرم ضروري لا يفتر الى تأمل وكذلك كون الانبياء أكثر من واحد ومثال الواجب للنظري ثبوت القدم لمولانا جل وعز فان العقل لا يدركه الا بعد النظر والتأمل فيما يرتب على نفيه من المستحيلات كاللور والتسلسل ونحوهما ونظيره في الوجوب للنظري كون الواحد سبعة عشر الاربعين ومثال المستحيل للضروري تعري الجسم عن الحركة والسكون معا بحيث لا يوجد فيه واحد منهما فان العقل ابتداء لا يتصور ثبوت هذا المعنى للجرم ومثال المستحيل للنظري كون الذات العلية جرماتعالى الله عن ذلك فان استحالة هذا المعنى عليه تعالى انما يدركه العقل بعد النظر فيما يرتب على ذلك من أوجه الاستحالة كما يأتي بيانه في برهان مخالفته تعالى للحوادث ومثال الجائز للضروري انصاف الجرم بخصوص الحركة مثلا فان العقل يدرك ابتداء محتم وجودها للجرم وصحة عدمها ومثال الجائز للنظري تعذيب المطيع الذي لم يعص الله قط فان العقل قد ينسكب ابتداء جواز هذا بل ويتوهمه مستحيلا وأما بعد النظر في أن الأفعال كلها بالنسبة اليه تعالى سواء لانفع له في طاعة ولا ضرر ولا نقص بل حقيقة في بعضية كفر أو دونه فلا ينسكب فانه ستة اقسام باعتبار تقسيم كل من اقسام الحكم العقلي الى ضروري ونظري ثم كل واحد من الست ينقسم الى اثبات ونفي فتبلغ اثني عشر قسما (تنبيه) قد يعرض للجائز الوجوب لاخبار الشرع بوقوعه فيسمى الواجب العرضي والاستحالة لاخبار الشرع بعدم وقوعه ويسمى المستحيل العرضي وما تقدم في تفسير الواجب والمستحيل اعما هو في الذاتين لا للعرضيين اذ هما من القسم الجائز لولا ما عرض لهما كما ذكر (قوله اول الى قوله الآيات) اخبر ان اول ما يجب على المكلف وهو العاقل البالغ في حال كونه متمكنا من النظر هو معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله عليهم الصلاة والسلام بالصفات التي نصب الله تعالى عليها الآيات أي أقام عليها الأدلة ولبراهاين اذا الجهل بالصفة جهل بالموصوف وانما قال متمكنا من النظر ليحتز به عن المكلف اذا لم يتمكن من النظر لما جاء الموت له عقب البلوغ فلا تجب عليه المعرفة اذ لا يتوصل لها الا بالنظر والفرض أنه لم يتمكن منه وما ذكره من كون المعرفة هي أول واجب هو احد الاقوال في المسئلة ونسب للشيخ الاشعري وقيل اول واجب للنظر وهو مذهب جماعة منهم الامام الاشعري ايضا فله اذا قولان وقيل اول واجب للصدق الى النظر أي توجيه القلب اليه بقطع العلائق المنافية له وهو مذهب الاستاذ امام الحرمين وقال القاضي اول واجب اول جزء من النظر والنظر قال ابن العربي هو الفكر المرتب في النفس على طريق تفهيم الى العلم يطلب به من قام به علم في العلميات او غلبة ظن في المظنون والمعرفة الواجبة هي الجزم

أقسام مقتضاه بالخصر  
تتم  
وهي الوجوب والاستحالة  
الجواز  
فواجب لا يقبل النفي  
بمحال  
وما أتى الثبوت عقلا  
المحال  
وجائز اما قبل الاصطلاح  
سم  
للضروري والنظري  
كل قسم  
أول واجب هي من  
كافا  
ممكن من نظر أن يعرف  
الله والرسول بالصفات  
مما عليها نصب الآيات



المطابق عن دليل نخرج بالحزم من كان إيمانه على ظن أو شك أو وهم فأيمانه باطل بأجماع وخرج بوصفه بالمطابق الحزم غير مطابق ويسمى الاعتقاد الفاسد والجوهر المركب كاعتقاد الكافرين بالتجسيم والتثليث أو نحو ذلك والاجماع على كفر صاحبه أيضا وأنه آثم غير معذور بخلاف النار اجتهاد أو قلد قال في شرح الكبرى ولا يعتمد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة وقوله عن دليل أي عن ضرورة أو برهان احتراز به من الحزم المطابق لاعتدال دليل وهو الذي حصل بمحض التقليد واتباع قول الغير من غير استناد إلى دليل فإن الذي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة أنه لا يصح الاكتفاء به في العقائد الدينية قال في شرح الكبرى وهو الحق المبين الذي لا شك فيه ثم قال وقد حصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة أقوال الأول أنه مؤمن غير خاص بترك النظر الثاني أنه مؤمن لكنه عاص إن ترك للنظر مع القدرة الثالث أنه كافر اهـ والضرورة الجاء المولى سبحانه النفس لأن تجزم بأمر جزمها مطابعا بل تأمل بحيث لو حاولت أن تدفع عن نفسك ذلك الجزم بتشكيك أو نحوه لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود أنفسنا وبأن الواحد مثلا نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير والبرهان الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية في نفسها أو منتهية في الاستدلال عليها إلى علوم ضرورية مثال ذلك إذا قيل اشترى فلان هذه السلعة بربع عشر أربعا عشر درهما فجز متباهاه اشتراها بدرهم واحد ليس بضروري لنا نذكره بل تأمل بل لا يحصل لنا الجزم للعرفاني بذلك من غير تقليد لاحد حتى نخشع لأنفسنا انظر بيان ذلك في شرح صغرى الصغرى وقوله بما عليها يتعاق بمحذوف صفة أحوال لاصفات وأن ضمير عليها إمراعاة لمعنى ما ومفهومة أنه لا يجب المعرفة بما لم ينصب عليه دليل من الصفات وهو كذلك (قوله وكل إلى قوله ظهر) لما قرر أن أول واجب على المكلف معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله عليهم الصلاة والسلام بين ههنا شروط التكليف فقال إن شروط التكليف للعقل والباوغي وقاعدة الشرط أنه يلزم من عدمه لعدم تغير العاقل من مجنون ونحوه غير مكلف وكذا غير البالغ والعقل قوة مهينة لقبول العلم وقيل قوة يقع بها التمييز بين الحسن والقبيح انظر بقية الكلام عليه في الشرح الكبير والبلوغ قال الامام أبو عبد الله المازري هو قوة تحدث في الصبي يخرج بها عن حالة الطفولية إلى حالة الرجولية وتلك القوة لا يسكاد يعرفها أحد فصل في الأشرع لها علامات يستدل بها على حصولها اهـ والعلامات خمس أشار لها الناظم بقوله بدم أرجل إلى آخرها وهي على قسمين ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى واثنان تختص بهما الأنثى فالثلاث المشتركة أولها الاحتلام وهو خروج المني ابن شاس ويثبت الاحتلام بقوله إن كان ممكنا الآن تعارضه ريبة وللتأنيبة انبات الشعر أي شعر الوسط والمراد به الخشن لا الزغب ابن العربي ويثبت بالنظر إلى امرأة تسامت مهمل الانبات وأنكره عز الدين وقال أنه كالنظر لعين العورة والثالثة السن وهو ثمانية عشر على المشهور وقيل سبع عشرة وقيل خمس عشرة والاثنان اللتان تختص بهما الأنثى هما الحيض والجل على أنه قديمة تنفي بالانزال عن الحمل لأن المرأة لا تحمّل حتى تنزل وزاد الشهاب القرافي رائحة الإبطين وزاد غيره فرق الارنية من الانقب وبعض الطبائعين غلظ الصوت البرزلي ومن ذلك أن يؤخذ خيط ويثنيه ويديره برفقته ويجمع طرفيه في أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا ومن شروط التكليف بلوغ دعوة النبي ﷺ ولم يذكره الناظم بلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم كل أحد فذكر هذا الشرط من باب تحصيل الحاصل والله تعالى أعلم

✽ كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد ✽

ذكر في هذه الترجمة القاعدة الأولى من قواعد الاسلام الحسن وهي الشهادتان وما اشتملت عليه من العقائد فذكر للعقائد وبراهينها ثم ذكر أن جميعها مدرج في كلمة التوحيد ولما كانت بقية القواعد الأربع المذكورة بعدها مبنية عليها ولا يصح شيء منها إلا بعد وجودها كما يقول بعد \* وهي الشهادتان شرط

وكل تكليف بشرط

للعقل

مع البلوغ بدم أرجل

أو بمني أو بانبات

الشعر

أو بثمان عشرة حولا

ظهر

✽ كتاب أم القواعد

وما انطوت عليه

أم العقائد ✽

الباقيات \* سها عالم القواعد فهي شرط قهرى لصحة بقية القواعد فأن وجود الام شرط عادى في وجود  
الولد (قوله يجب لله الوجود الى قوله واجبات) لما ذكر الناظم في مقدمة كتاب الاعتقاد أن معرفة الله  
تعالى بالصفات التي نصب تعالى الدليل عليها واجبة شرع هنا في ذكر تلك الصفات وقسمها كغيرها الى ثلاثة  
اقسام قسم واجب في حقه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به واجب عقلا لا يتصور في العقل عدمه وهي التي ذكر  
في هذه الآيات الثلاثة وقسم مستحيل عليه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به محال عقلا لا يتصور في العقل  
وجوده وهو ضد الصفات الواجبة واليه أشار بقوله بعد \* ويستحيل ضد هذه الصفات \* الآيات  
الثلاث أيضا وقسم جائز في حقه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به ليس واجب ولا مستحيل بل يجوز العقل أن  
يوصف به تعالى وان لا يوصف واليه أشار بقوله \* يجوز في حقه فعل الممكنات \* البيت فالتقسيم الاول  
الذي تعرض له في هذه الآيات ثلاث عشرة صفة الاولى الوجود فوصفه تعالى بالوجود واجب  
لا يتصور في العقل عدمه قال في شرح الصغرى وفي عدم الوجود صفة على مذهب الاشعرى فسامح لانه  
هنا عين الذات ليس بزائد عليها والذات ليست بصفة لكن لما كان الوجود توصف به للذات في اللفظ  
فيقال ذات مولانا موجودة صح أن يعد صفة على الجلة وأما على مذهب من جعل الوجود ذاتا على الذات  
كالامام الرازى فعنده من الصفات صحيح لا تسامح فيه الثانية القدم وهو عبارة عن سلب العدم السابق  
على الوجود فهو تعالى موجود كما مر وبعد اتصافه تعالى بالوجود ووجوده قديم أي لم يكن معدوما ثم وجد  
فيكون وجوده سبوقا لعدم بل لم يزل تعالى موجودا هذا معنى القدم باعتبار ذاته تعالى وصفاته أما إذا أطلق  
في حق الحادث كقولنا هذا بناء قديم فهو عبارة عن طول مدة وجوده وان كان حادثا مسبقا بعدم الثالثة  
البقاء وهو عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود فهو تعالى موجود كما تقدم ولا يلحق وجوده عدم بل هو  
تعالى باق لا ينعدم الرابعة الغنى المطلق وهو قيامه تعالى بنفسه أي بذاته العلية فلا يفتقر بشئ من الاشياء  
واللحل أي ذات سوى ذاته يوجد فيها كما تو جد الصفة في الموصوف لان ذلك لا يكون الا للصفات وهو تعالى  
ذات موصوف بالصفات وليس هو تعالى بصفة كما تدعيه للنصارى ولا يفتقر أيضا تعالى لمخصص أي فاعل  
يخصه بالوجود لاني ذاته ولا في صفة من صفاته لو جوب الوجود وللقدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته  
وانما يحتاج الى المخصص من يقبل لعدم ومولانا عز وجل لا يقبل فعدم افتقاره تعالى الى المحل لزم كونه  
ذاتا لاصفة وعدم افتقاره الى المخصص لزم ان ذاته تعالى ليست كسائر لذات المفتقرة الى الفاعل وان كانت  
لا تفتقر الى محل أيضا فالقيام بالنفس عبارة عن الغنى المطلق كما عبر به الناظم وذلك لا يمكن الا لمولانا جل وعز  
قال تعالى يا أيها الناس أنتم للفقراء الى الله والله هو الغني الجيد وعم في آخر البيت الاول مخفف الميم للوزن حال  
مؤكدة من الغنى وأصله عاما فحذفت ألغه الاولى كما حذفت من بر وأصله بار وحذفت الثانية ووقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة الخامسة مخالفته تعالى للحوادث أي لا يماثله تعالى شئ منها لاني ذاته تعالى  
ولا في صفاته ولا في أفعاله قال تعالى ليس كذله شئ وهو السميع البصير السادسة الوحدة أي لا ثاني له تعالى  
في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فذاته تعالى واحدة أي ليست مركبة من أجزاء كذا وتنا وبعد كونها غير  
مركبة ليس ثم في الوجود ذات أخرى غير مركبة تماثل ذاته تعالى وصفاته تعالى واحدة بمعنى ان علمه  
تعالى مثلا واحد ليس له ثان يماثله لاقا تماثل ذاته تعالى ولا قائما بذات أخرى وأفعاله تعالى واحدة بمعنى  
أن ليس في الوجود من له تأثير في شئ من الاشياء مثل المولانا جل وعز السابعة القدرة وهي صفة يتأتى بها  
ايجاد الممكن واعدامه على وفق الارادة أي يتيسر بها اخراج كل ممكن من العلم الى الوجود واخراجه من  
الوجود الى لعدم سواء كان الممكن جرمًا أو عرضا متقسبا للحيوان أو غير مكاسب الثامنة الارادة وهي  
صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه ومعنى ذلك أن الممكنات نسبتها الى قدرته تعالى على

يجب لله الوجود والقدم  
كذا لبقاء والغنى  
المطلق عم  
وخلقه خلقه بلامثال  
ووحدة الذات ووصف  
والتمثال  
وقدرة ارادة علم حياة  
سميع كلام بصير ذى  
واجبات



حاصل بصره فلو اختصت بوجود بعضها دون بعض لزم المعجز فاذ لا يختص به بعض المستكشفات بالوقوع دون مقابله من صفة أخرى وليس الاصفة الارادة التاسعة العلم وهو صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه قال في شرح المقدمات يعنى بالمعلوم كل ما يصح أن يعلم وهو كل واجب وكل مستحيل وكل جائز ومعنى ينكشف أى يتضح ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة ويتميز عن غيره انضاحا لا خفاء معه وهذا يخرج للظن والشك والوهم فان الاحتمال الواقع فيهما يمنع من انكشاف ذلك المظنون والمشكوك والموهوم ويوجب له خفاء قف على تمام شرحه لهذا الحد في الكبير العاشرة الحياة وهى صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالادراك بمعنى أنها شرط عقلى للادراك يلزم من عدمها عدم الادراك ولا يلزم من وجودها وجود الادراك ولا عدمه بدليل النائم مثلا الحادية عشرة والثانية عشرة السمع والبصر قال في المقدمات والسمع الازلى صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو به انكشافا يباين سواء ضرورة والبصر مثله والادراك على القول به مثلهما اه فسمعه تعالى وبصره ايضا كسمعنا وبصرنا اللذين لا يتعلقان الا ببعض الموجودات فسمعنا انما يتعلق بالاصوات على وجه مخصوص من عدم البعد والسر جدا وبصرنا انما يتعلق بالاجسام والوانها وكونها في جهة مخصوصة على جهة مخصوصة اما سمع مولانا جل وعز وبصره فيتعلقان بكل موجود قديما كان أو حادثا ذاتا كان أو صفة وجودية أو ألوانا أو كوانا أو غير ذلك الثلاثة عشرة وهى في ترتيب النظم الثانية عشرة الكلام قال في المقدمات والكلام الازلى هو المعنى للقيام بالذات المعبر عنه بالعبارات المختلفة المبين الجنس الحرف والاصوات المنزه عن البعض والكل والتقديم والتأخير والسكوت والالحن والاعراب وسائر أنواع التغيرات المتعلقة بما يتعلق به العلم من المتعلقات اه فكلامه تعالى ليس ككلامنا في كونه بالحرف والاصوات والسر والجهر والتقديم والتأخير وبالعرية أو غيرهما من سائر اللغات بل هو تعالى موصوف بالكلام القديم الذى ليس بحرف ولا بصوت ولا يوصف بسر ولا بجهر ولا يغير ذلك من سائر صفات كلام المخلوقات ويعبر عن كلامه تعالى بعبارات مختلفة كالتوراة والانجيل والزبور والفرقان وليست هذه عين كلامه تعالى لانها بالحرف والاصوات وانما هى دالة على كلام الله القديم فاطلق عليها كلام الله من باب تسمية الدال باسم المدلول انظر بقية الكلام في التكبير قوله ذى واجبات جملة اسمية كمل بها البيت لاستفادة وجوب الصفات المذكورة من قوله أو لا يجب لله الوجود الخ ﴿ تنبيهات ﴾ الاول تكلم لناظم في البيت الثالث من هذه الايات على صفات المعانى وهى كل صفة موجودة فى نفسها ولم يتكلم على الصفات المعنوية وهى كونه تعالى قادرا ومريدا وعلما وحيوا وسميعا وبصيرا ومتكلما وذلك والله أعلم بناء على مذهب الامام الاشعرى من نفي الحال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم فالثابت عنده من الصفات التى تقوم بالذات انما هو صفات المعانى أو بالمعنوية فعبارة عن قيام تلك الصفات بالذات لأن لها ثبوتها فى الخارج عن الذهن وأما على مذهب غيره ممن يرى ثبوت الاحوال وهى صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بوجود فتكون هذه الصفات المعنوية صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى فلا يعدم ذكرها وعلى كل فصفات المعانى أصل للصفات المعنوية لان الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف بالمعانى أى باعتبار التعقل لا باعتبار التأخر فى الزمان فاتصاف محل من المحال بكونه قادرا مثلا فرع عن قيام القدرة به وكذا بغيره وصفات المعانى على لاصفات المعنوية وليس معنى ذلك أن الصفات المعنوية ناشئة عن المعانى فالمعنوية آثار لها فتكون المعنوية حادثة كسائر صفات الافعال بل المراد أن صفات المعانى ملزمة للمعنوية والمعنوية لازمة لها وصفات المعانى تختلف فيها نفاها المعتزلة وأنبتوا أحكامها وهى المعنوية وقولوا يجب له تعالى لذاته ولا تعلل بصفات المعانى كما هو فى الشاهد وأنبتوا أهل السنة والمعنوية فجمع عليها حتى عند من قال بنفي الحال كما هو يلزم من قال بنفي صفات

المعاني في أحكامها أي لازمها وهي المننوية ونفي المننوية كشر فإن قلنا لازم القول بعد قولنا كشر نأمن  
نفي المعاني والأفلا في الثاني صفات المعاني باعتبار تعلقها وعدمه على قسمين قسم لا يتعلق بشئ وهو الحياة  
أي لا تقتضي زائدا على القيام بمحملها وإنما هي شرط في الإدراك كما تقدم وقسم يتعلق وهو سائر المعاني  
من الصفات هو ما يقتضي أي يطلب لذاته زائدا على القيام بمحمله فالقدرة تقتضي زائدا على القيام بمحملها  
وهو المقدور الذي يتأني بها إيجادها وإعدامها والإرادة تقتضي لذاتها حراداً يشخص بها والعلم يقتضي  
معلوماً ينكشف بالعلم والكلام يقتضي معنى يدل عليه والسمع يقتضي مسموعاً والبصر يقتضي مبصراً  
فتعلق بالقدرة والإرادة واحد وهو الممكنات دون الواجبات والمستحيلات لأن جهة تعلقها بالممكنات  
مختلفة فالقدرة صفة تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه والإرادة صفة تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن من  
وجوده وعدمه أو طول أو قصر ونحوها بالوقوع بدلا عن مقابله ومع ذلك فتأثير القدرة فرع تأثير الإرادة  
أذ لا يوجد تعالى من الممكنات أو يعدم بقدرته إلا ما أراد سبحانه وجوده أو إعدامه وتأثير الإرادة على وفق  
العلم فكل ما علم تعالى أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مراده تعالى ولا تعلق بالقدرة والإرادة  
بواجب أو مستحيل لأن تعلقهما بالواجب إن كان لإعدامه فعدمه محال إذ لا فرض أنه واجب لا يقبل للعدم  
وإن كان لإيجاده فهو من باب تحصيل الحاصل وكذلك تعلقهما بالمستحيل إن كان لإيجاده فهو وجوده محال  
وإن كان لإعدامه فن تحصيل الحاصل أيضاً متعلق بالعلم كل واجب وجائز ومستحيل فعلم الله تعالى متعلق  
بجميعها بمعنى أنها منكشفة له تعالى بصفة العلم وكذا الكلام الأزلي متعلقه الأقسام الثلاثة بمعنى أنه دال  
عليها كلها ومتعلق بالسمع والبصر الموجودات كلها كانت واجبة أو جائزة فبين متعلقهما ومتعلق  
القدرة والإرادة عموم وخصوص من وجه فتنيد القدرة والإرادة بتعلقهما بالمعسوم الممكن ويزيد  
السمع والبصر بتعلقهما بالموجود الواجب كذاته تعالى وصفاته ويشترك القسمان في تعلقهما بالموجود  
الممكن في ثلاث هذه الصفات التي ذكرها الناظم في هذه الآيات على ثلاثة أقسام القسم الأول يسمى  
صفة نفسية وهي الوجود والصفة النفسية هي الحال الواجبة للذات مادامت الذات غير معاملة بعلة سواء  
كانت قديمة كالوجود لمولانا جل وعز أو حادثة كالتحيز للجرم مثلاً وقولهم غير معاملة بعلة هو حال من  
ضمير الواجبة واحترزوا به من الصفات المننوية لأنها معاملة بقيام صفات المعاني القسم الثاني يسمى  
صفات السلوب وهي خمس القدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية سميت بذلك  
لأن كل واحدة منها سلبت ونفت عنه تعالى أصراً لا يليق به للقسم الثالث يسمى صفات المعاني وهي سبع  
للقدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وصفات المعاني هي كل صفة موجودة في نفسها  
سواء كانت قديمة كهذه السبع أو حادثة كيباض الجرم ومواد ونحوه على الناظم من أقسام صفاته  
تعالى ثلاثة القسم الأول منها الصفات المننوية اللازمة لصفات المعاني وهي كونه تعالى قادراً ومريداً  
وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً ومتكلماً كما تقدم الثاني صفات الأفعال وهي عبارة عن صدور الممكنات  
عن القدرة والإرادة وهي حادثة الثالث الصفات الجامعة لآثار أقسام الصفات كاللوهية والكبرياء والعظمة  
(قوله ويستحيل إلى قوله صفات) هذا هو القسم الثاني وهو الذي يستحيل وصفه تعالى به وذلك ثلاثة  
عشر أيضاً كعدد الواجبات لأنها أضعافها ورتب رحمة الله هذا القسم على الأول واجب فالعدم ضد  
الوجود والحدوث ضد القدم والفناء ضد البقاء والافتقار ضد اللغز والمائلة للحوادث ضد مخالفتها لها ونفي  
الوحدة ضد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال كإمرو والعجز ضد القدرة والكراهة ضد الإرادة  
وذلك بحيث يفعل تعالى فعلاً وهو كاره له أي غير مريد له تعالى عن ذلك وأما إيجاد تعالى الفعل  
مع كراهته له أي نهيه عنه فجائز والجهل ضد العلم ويدخل في الجهل قلن والشك والوهم والنسيان

ويستحيل ضد هذه  
الصفات  
العدم الحدوث ذا  
للحادثات  
كذا الفناء والافتقار  
عده  
وأن بمائل ونفي الوجده  
عجز كراهة وجوهل  
ومات  
وصمم وبكم عبي صفات

والنوم وكون العلم نظر يا ونحو ذلك لما فيها من كسافة الجاهل له والممات ضد الحياة والصمم ضد  
السمع والبكم ضد الكلام والعمى ضد البصر قوله ذا للاحداث الاشارة لعدم والحدوث على صراغة  
ما ذكر والمعنى أنه انما يوصف بهما الاحداث لا القديم تبارك وتعالى وقوله صمات لغة في الصمت وكأنه عني  
بالبكم عدم الكلام أصلا لو جرد آفة تمنع منه بالصمت كونه بالحر وفي الاصوات لان المتكلم بالحر وفي  
وقت نطقه بحرف صامت عن حرف آخر وان كان موصوفاً بالكلام في الجنة والله أعلم فيستحيل عليه  
تعالى الامران معا عدم الكلام رأسا وكون كلامه بحرف أو صوت أو غيرهما من صفات كلام المخوقات  
(قوله يجوز زالي قوله العدميات) هذا هو القسم الثالث وهو الجائز في حقه تعالى وذلك ما هو خارج عن ذاته  
تعالى وصفاته القائمة به وهو فعل كل ممكن أو تركه في العدم فكل ممكن يصح وجوده وعدمه لا يجب عليه  
تعالى فعله ولا يستحيل عليه تعالى تركه بل بفعل منه ما أراد تعالى ويترك ما أراد سبحانه وذلك كالثواب  
والعقاب والخلق والزرق والامانة والاحياء وبعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفعل الصالح والاصلاح  
للاخلق ونحو ذلك وهذا القسم هو المسمى بصفات الافعال التي هي أثر القدرة والارادة كما مر (قوله وجوده  
الى قوله تلازم) لما فرغ من تعداد الصفات الواجبة له تعالى والمستحيلة عليه تعالى والجائز في حقه تعالى  
أخذ يذكّر براهين او دلالاتها ليخرج المكاف بعرفتها عن رتبة الانقياس المختلف في ايمان صاحبه وبدأ  
بالوجود فاخبر أن لوجوده تعالى دليلا قاطعا أي لكل شبهة وهو افتقار كل محدث بفتح الدال اسم مقول  
الى صانع يصنعه وهو المحدث له بكسر هاء وبيان افتقاره اليه أن الحادث اذا حدث في الوقت المعين فاعقل  
لا يمنع استمرار عدمه ولا يمنع صحته تقدمه على الوقت الذي وجد فيه بأوقات أو تأخر منه بساعات فاختصاه  
بالوجود بدلا عن العدم المجوز عليه وكونه في ذلك الوقت لا قبله ولا بعده يفتقر قطعا الى محدث يخصه  
بما ذكر بدلا عن مقابلة ثم بين اللازم على تقدير حدوث العالم من غير محدث بقوله

يجوز في حقه فعل  
الممكنات  
بامرها وتركها في  
العدمات  
وجوده له دليل قاطع  
حاجة كل محدث  
لصانع  
لو حدثت لنفسها  
الا كوان  
لاجتمع للتساو والرجحان  
وذا محل وحدوث العالم  
من حدث الاعراض  
مع تلازم

لو حدثت لنفسها الا كوان \* الى آخره أي لو حدث العالم لنفسه لاجتمع للتساوي والرجحان  
واجتماعهما محال لانهما متنافيان ويانه أن العالم يصح وجوده ويصح عدمه على السواء كما مر فلو حدث  
لنفسه ولم يفتقر الى محدث لزم ان يكون وجوده الذي فرض مساواته لعدمه راجعا بلا سبب على عدمه  
الذي فرض أيضا مساواته لوجوده وهو محال فتعين أن يكون المرجح لو جرده على عدمه وليكون وجوده  
في وقت دون آخر هو غيره وليس هو الا الله تعالى بدليل برهان الوجدانية الآتي والا كوان أعراض  
مخصوصة وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ولعل مراد الناظم ما هو أهم من الاعراض والجواهر  
قوله التساو بخلاف الالباء للوزن والاشارة في قوله وذا محال راجعة الى اجتماع المساواة والرجحان قوله  
وحدوث العالم الى آخره لما قرر في برهان الوجود حدوث العالم وسامته تسليما جديلا استدرك هنا برهان  
ذلك وهو ملازمة الاعراض للحادثة فان أجرام العالم يستحيل انفكاكها عن الاعراض كالحركة والسكون  
وهذه الاعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فلو كانت قديمة لزم ان  
لا تنعدم لان ما ثبت قدمه استحال عدمه واذ ثبت حدوث الاعراض واستحالة وجودها في الازل لزم حدوث  
الاجرام واستحالة وجودها في الازل قطعا لاستحالة انفكاك الاجرام عن الاعراض اذ حدوث أحد  
المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة وأسقط للناظم دليل حدوث الاعراض لوضوحه والله أعلم فقوله  
وحدوث العالم مبتدأ ومضاف اليه ومن حدث الاعراض خبره أي استفاد وماخوذ من حدث الاعراض  
ومع تلازم يتعلق بما يتعلق به الخبر أي حدوث العالم استفاد من أمرين حدوث العرض وملازمة لاجرام العالم  
وتقرر برهان البراهين على الاصطلاح هو أن نقول في دليل وجوده تعالى العالم حادث وكل حادث لا بد له من  
محدث ينتج العالم لا بد له من محدث وليس هو الا الله تعالى بدليل الوجدانية ونقول في دليل حدوث العالم  
أجرام العالم ملازمة لاعراض الحادثة وكل ملازم لاعراض الحادثة ينتج أجرام العالم حادثة ونقول

في دليل حدوث الاعراض الاعراض شوهة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم وكل ما كان كذلك فهو حادث ينتج الاعراض حادثة \* واعلم أن برهان حدوث العالم ينبنى عندهم على اثبات أربعة مطالب الأول اثبات زائده تصف به الاجرام الثاني اثبات حدوث ذلك الزائد الثالث اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزائد الرابع اثبات استحالة حوادث لأول لها \* ثم المطلب الثاني منها هو حدوث الزائد يتوقف أيضا على أربعة أصول الأول ابطال قيام ذلك الزائد بنفسه الثاني ابطال انتقاله للتالي ابطال كونه وظهوره الرابع اثبات استحالة عدم القديم فمجموع الأصول التي ينبنى عليها حدوث للعالم سبعة كأم والحاصل أن دليل وجوده تعالى حدوث للعالم ودليل حدوث العالم ملازمته للاعراض الحادثة فهو أي دليل حدوث العالم من باب الاستدلال بحدوث أحد المتلازمين وهو الاعراض على حدوث الآخر وهو الاجرام ويتوقف حدوث العالم على سبعة مطالب كما تقدم انظر شرح الخفص المراكشي على صغرى الشيخ السنوسي فقد بين ذلك وبسط فيه القول بقدر المقام قلت وقد كنت لفتت في ذلك آياتنا لنحفظ هذه المطالب وان كنت لأحسن ذلك وهي هذه

وجود مولانا له دليل \* حدوث هذا للعالم الحفيل \* ثم حدوث عالم دليله تلازم العرض ذاته فصله \* وهو آيل للاستدلال \* بالمتلازمين لا تبال \* فيتوقف حدوث العالم \* على ثبوت عرض ملازم \* ثم حدوث العرض اعلمه وعدم انفكاك جرم عنه \* ثم استحالة حوادث فقل \* لأول لها بعد لا عمل والثاني منها متوقف على \* أربعة من الأصول مسجلا \* ابطال كون عرض يقوم بنفسه حقه لا تلوم \* ثم انتقالا وكمونا ابطالا \* وعدم للقديم سبع تحتلي

والحفيل في آخر البيت الأول بالرفع على القطع وقولنا وهو أي دليل حدوث للعالم وقولنا بالمتلازمين هو على حذف مضافين ومتعلق أي بحدوث أحد المتلازمين على حدوث الآخر (قوله لولم يكن قوله حتم) شرع النظم في ذكر براهين بقية الصفات المقدمة قائلا في برهان كل منها لولم يكن كذلك كذا ولو كان كذا لزم كذا وعن ذلك عبر بالقضايا في البيت الخامس والجزء الأول من كل قضية وهو قوله لو كان كذا يسمى مقدما والثاني وهو قوله لزم كذا ونحوه يسمى قاليا بالالزام قد كرر في هذا البيت دليل اتصافه تعالى بالقدم وأنه تعالى لولم يكن موصوفا بالقدم لزم حدوثه وإذا كان حادثا افتقر قطعا الى محدث لما عرفت قبل في حدوث العالم ثم محدثه يقتضيه أيضا الى محدث وهكذا فان انتهى العدد ونحوه لزم الدور فيلزم أن يكون الأول الذي انتهى اليه العدد أمما أو جده بعض من بعده من تأخر وجوده عنه فيكون سابقا عليه في الوجود متأخرا عنه وذلك لا يعقل وإن لم ينته العددي لتسلسل الى غير أول لزم وجود مالا نهاية له هذا والفرغ من ذلك فيما مضى وذلك لا يعقل اذا مالا نهاية له من الاعداد كنفاس أهل الجنة وأزمنتهم ونعيمهم لا يسهه الا مستقبل بان يوجد فيه شيئا بعد شيئا بما وأما أن يوجد في الحال والمضى فلا يعقل فلولم يكن تعالى قديما لكان حادثا ويلزم على حدوثه تعالى الدور والتسلسل وهما محالان وما أدى الى المحال محال فقوله دور مبتدأ مكررة سوغ الابتداء به للتقسيم وتسلسل معطوف عليه بحذف العاطف وهو أو وحذفها قليل وجلة حتم خبر دور وما عطف عليه وفي الكلام حذف متعلق اذ به ترتبط الجملة بما قبلها والتقدير دور أو وتسلسل تحتم عليه أي على الحدوث فكانه يقول لولم يكن القدم وصفه لزم حدوثه ويرتب على الحدوث الدور أو التسلسل (نبيه) وكما يجب وصف ذاته العلية بالقدم فكذلك صفاته السنية انظر برهانه في الكبير (قوله لو لم يكن الى قوله انتم) ذكر في هذا البيت دليل وجوب اتصافه تعالى بالبقاء والمخالفة للحوادث وذلك أنه لو لم يكن أن ياحقه تعالى الفناء الذي هو ضد البقاء لا تنفي عنه القدم لكون وجوده تعالى على هذا

لولم يكن القدم وصفه  
لزم  
حدوثه دور تسلسل  
حتم  
لو لم يكن الفناء لا تنفي  
القدم  
لوماتل الخلق حدوثه  
انتم

التقدير يكون جائز الا واجباً لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته الالهية وهو ما يصح في العقل وجوده وعدمه فتكون الذات العلية على هذا التقدير الفاسد يصح وجودها أو يصح عدمها فيكون وجودها جائزاً لا واجباً وإذا كان وجودها جائزاً كعدمها افتقرت الى محدث لما تقدم من استحالة حدوث الا كوان لنفسها فينتفي عنها وصف القدم ثم ننقل الكلام الى ذلك المحدث فيفتقر أيضاً الى محدث ويلزم الدور أو التسلسل كما مر وكذلك لو لم يتصف تعالى بالخالقة لاجتماعه بالحوادث بان مائل شيئاً منها لوجب له تعالى من الحدوث ما وجب لذلك الشيء وذلك باطل لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقاءه وبالجملة لومائل تعالى شيئاً من الحوادث لوجب له التقسيم لالوهيته والحدوث لفرض مائلته للحوادث وذلك جمع بين متنافيين ضرورة وقد استدل الناظم على وجوب البقاء والخالقة للحوادث له تعالى بطلان نقيضها وهو الحدوث وإذا بطل نقيضها تهيأ **(قوله لو لم يجب الى قوله قدر)** ذكر في هذا البيت دليل وجوب انصافه تعالى بالاستغناء عن كل ما سواه ويعبرون عنه بالقيام بالنفس ودليل الوحدةانية وقت تقسيم أن القيام بالنفس عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصص وذكر هنا أنه لو لم يجب وصفه تعالى بالغنى أي عن المحل والمخصص لزم افتقاره أي لهما وافتقاره تعالى لهما محال فعدم وجوب استغنائه عنهما محال أيضاً ووصفه بالغنى عنهما واجب وبيان استحالة افتقاره تعالى الى محل أي ذات أو مخصص أي فاعل أنه لو افتقر الى ذات يقوم بها لزم أن يكون تعالى صفة اذ لا يقوم بالذوات الا الصفات ولو كان صفة ما تصف بصفات المعاني والالوهية ومولانا تعالى يجب انصافه بما ليس بصفة وإن افتقر الى مخصص أي فاعل يخصه ببعض ما يجوز عليه لكان حادثاً فيفتقر الى محدث فيلزم الدور والتسلسل كما تقدم في برهان القدم وأل في الغنى للعهد والمعهود الغنى المطلق المتقدم ثم ذكر أيضاً انه تعالى لو لم يكن واحداً أي في ذاته وصفاته وأفعاله كما تقدم لما قدر أي على إيجاد شيء والفرض أنه تعالى الموجد لكل العوالم فهو اذا واحد وبيان ذلك أنه لو قدرنا وجوده آخر فأكثراً فإرادته احدى الإيجاد ذات وأراد الآخرة استمرار عدمها فلا جائز أن تنفذ إرادتها معاً ولا بد من نفوذ احدى الإرادتين فن لم تنفذ إرادته ليس باله لانه عاجز ومن نفذت إرادته ان كان ممثلاً لا آخر فليس باله أيضاً لانه يجوز عليه ما جاز على عائلته من العجز وإن كان غير عائل له فهو الاله الحقيقي هذا اذا اختلفا وكذا يلزم العجز اذا اتفقا أيضاً لاستحالة وجود أثر واحد من مؤثرين لأن الإرادتين اذا توجهتا الى ما لا يقبل الانقسام من عرض أو جوهر فرد فلا يمكن أن تنفذ فيه الإرادة واحدة ويأتي ما سبق وأيضاً فاته ما ليس واجباً بل هو جائز فيجوز اختلافهما ويأتي ما تقدم أيضاً وقد بينا في الشرح الكبير أن قول الناظم لما قدر دليل لوجه الوحدةانية الخمسة وهي نفي الحكم المتصل والمنفصل في الذات ونفيهما في الصفات ونفي الشريك في الأفعال كما تقدم في صفة الوحدةانية **(قوله لو لم يكن الى قوله عالماً)** ذكر في هذا البيت دليل وجوب انصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة فآخبر أنه لو لم يجب له تعالى هذه الصفات لكان تعالى عاجز فلا يوجد شيء من العوالم والعوالم موجودة فهو تعالى غير عاجز ودليل ذلك أنه تقرر عند أهل السنة أن تأثير القدرة لازمية موقوف على إرادته تعالى لذلك لا أثر فلا يوجد تعالى بقدرة أو بعدمها الا ما أراد وجوده أو عدمه وإرادته تعالى لذلك لا أثر موقوفة على العلم به لاستحالة الفصل الى غير معلوم والانصاف بالقدرة والإرادة والعلم موقوف على الانصاف بالحياة اذ هي شرط فيها وجود المشروط بدون شرطه مستحيل فاذا وجود حادث أي حادث كان موقوف على انصاف محضه بهذه الصفات الأربع فلا تنفي شيء منها عما وجد شيء من الحوادث وعالم الاول بكسر اللام وصف له تعالى والثاني بفتحها وهو ما سوى الله تعالى **(قوله والنالي الى قوله عالماً)** جرى في عبارة الناظم رحمه الله في هذه البراهين أن يقول لو لم يكن كذا لكان كذا وعن ذلك عبر بالقضايا جمع قضية فالجزء الاول من كل قضية وهو قوله لو كان كذا أو لم يكن كذا يسمى مقدم والجزء الثاني

لو لم يجب وصف الغنى له  
افتقر

لو لم يكن بواحد لما قدر

لو لم يكن حياً مرئياً  
عالم

وقادر لما رأيت عالماً

والثاني في الست

القضايا باطل

قطعا مقدم اذا عائل

منها وهو قوله لكان كذا يسمى نالها باللام فاخبرها ان للتالى فى كل قضية باطل فالمقدم مثله فى البطلان  
فالتالى فى القضية الاولى المشار اليها بقوله لولم يك المقدم وصفه البيت هولوزوم حدوثه تعالى وهو محال لما  
يلزم عليه من الدور اولاً تسلسل فالمقدم وهو عدم انصافه تعالى بالمقدم مثل للتالى فى البطلان والتالى فى  
القضية الثانية انتفاء المقدم عنه تعالى وهو باطل فالمقدم وهو امکان القضاء عليه تعالى مثله فى البطلان وهكذا  
الى آخرها (قوله والسمع الى قوله ترام) اخبر ان لوجوب انصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام دليلين  
أحد هما شرعى ويقال فيه نقلى وسمى وهو المراد بقوله بالنقل والثانى عقلى واليه أشار بقوله مع كماله  
فالسمى كقوله تعالى وهو السميع البصير وكلم الله موسى تكليماً وفى الحديث عنه صلى الله عليه وسلم  
اربعوا على أنفسكم فانكم لاتدعون أصم ولا غايباً وانما تدعون سميعاً بصيراً وانما تدعون على وجوب  
انصافه تعالى بذلك والدليل العقلى هو أن نفى هذه الصفات يخل على انصافه تعالى بضدها وهى نقائص  
فى الشاهد والنقص عليه تعالى محال لاحتياجه الى من يكمله ويدفع عنه النقص ولما يلزم عليه من ان  
بعض المخلوقات أكمل من خالقها اسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص ويستحيل أن يكون  
المخلوق أشرف من خالقه وقد ذكرنا فى الشرح الكبير أن للعقائد باعتبار الاستدلال عليها بالدليل للعقل  
والنقل على أربعة أقسام قسم لا يصح أن يعلم الا بالدليل العقلى كالوجود والقسم والبقاء والقدرة والارادة  
والعلم والحياة وقسم لا يصح أن يعلم الا بالدليل النقلى وهو كل ما يرجع الى وقوع جائز كالبعث وأحوال  
الآخرة وقسم يصح أن يعلم بالدليل العقلى والنقلى كالسمع والبصر والكلام وقسم يختلف فيه هل هو  
من القسم الاول او من الثالث كالوحدانية (قوله لو استحال الى قوله أوجبا) قد تقدم ان الجائز هو  
ما يصح فى العقل وجوده وعدمه كالنواب للطيع والعقاب للعاصى وبعث الرسل ووجود الجنة والنار ونحو  
ذلك وانه يجوز فى حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه ولا يجب عليه تعالى فعل شئ منه ولا يستحيل عليه  
ذلك وذكر الناظم هنا برهان ذلك وانه لو وجب عليه تعالى فعل ممكن لزم من ذلك قلب حقيقة الى  
حقيقة الواجب الذى لا يصح فى العقل الوجوده وكذا لو استحال عليه تعالى فعل ممكن لزم من ذلك  
قلب حقيقة الممكن الى حقيقة المستحيل الذى لا يصح فى العقل العدمه ومافرض انه ممكن يصح فى العقل  
وجوده وعدمه يستحيل أن يوصف وجوده بوجوب أو استحالة لانه تهافت وقلب مفعول مقدم بأوجب  
وهو جواب لو (قوله يجب الى قوله بحق) قد تقرر انه يجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب فى حق مولانا  
جل وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه ان يعرف مثل ذلك فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام \*  
ولما فرغ الناظم من القسم الاول شرع فى الثانى فاخبر أنه يجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ثلاثة  
أشياء بمعنى ان وصفهم بها واجب لا يصح فى العقل عدمه أولها الصدق فى كل ما يلقونه عن المولى تبارك  
وتعالى ومعنى صدقهم ان ما أخبروا به مطابق وموافق لما فى نفس الامر ولا يقع منهم الكذب فى شئ من ذلك  
لا عمداً اجاعاً ولا سهواً عند المحققين الثانى الامانة وهى حفظ جميع جوارحهم للظاهرة والباطنة من الوقوع  
فى محرم أو مكروه وسمى صاحبها أميناً للامان فى جهته من المخالفة لثالث تبليغ كل ما أمرهم الله تعالى بتبليغه  
للخلق ولم يتركوا منه شيئاً لانسياؤا ولا عمداً (قوله محال الى قوله ياذكى) اخبر انه يستحيل فى حقهم عليهم  
الصلاة والسلام تضاد الصفات الواجبة لهم بمعنى ان وصفهم باضداد تلك الصفات مستحيل لا يتصور فى  
العقل وجوده وهى ثلاثة أولها الكذب وهو ضد الصدق والكذب عدم مطابقة الخبر لما فى نفس الامر  
والثانى الخيانة بفعل محرم أو مكروه وهو ضد الامانة والثالث كتمان شئ مما أمروا بتبليغه للخلق وهو ضد  
التبليغ وقوله الكذب على حذف مضاف أى وقوع الكذب وقوله والمنهى على حذف مضاف وجار  
ومجرور أى وفعل المنهى عنه وقوله ياذكى تكميل للبيت والذى الفطن الحاذق (قوله يجوز الى

والسمع والبصر  
والكلام  
بالنقل مع كماله ترام  
لو استحال ممكن أو  
وجبا  
قلب الحقائق لزوماً  
أوجبا  
يجب للرسل المكرام  
الصدق  
أمانة تبليغهم بحق  
محال الكذب والمنهى  
عدم التبليغ ياذكى  
يجوز فى حقهم كل  
عرض  
ليس مؤدياً لنقص



قوله كالارض) أخبر أنه يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام كل ما هو من الاعراض البشرية التي لا نقص فيها كالمرض والجوع والام وإذابة الخلق والاكل والشرب والنكاح والنسيان لكن بعد التبليغ أو فيما لم يؤمروا به فلو لم يعرض في الصفات الحادثة المتجددة واحترزوا بذلك من الصفات القديمة التي هي صفات مولانا جل وهز فلا يصح أن يتصف بها غيره واحترزوا بقيد البشرية كما مثل من صفات الملائكة عليهم السلام وهي غناهم عن هذه الاعراض التي وضعها الله في البشر فلا يشترط ذلك في الرسل عليهم الصلاة والسلام لعدم توقف الرسالة عليهم وأسقط الناظم هذا القيد للعلم به في هذا المقام والله أعلم وخرج بقولهم النبي لا نقص فيها ما فيه أنه لا يجوز في حقهم لتزعم منصفهم عن ذلك وكل ما هو في حقهم أوفى حق الملائكة نقصا من الكتاب والسنة وجب تأويله (قوله لو لم إلى قوله خبر) ذكر في هذين البيتين والذين بعدهما براهين صفات الرسل عليهم الصلاة والسلام فآخبرهم أنهم لو لم يكونوا صادقين فيما أخبروا به لآزم كذب الإله تعالى عن ذلك علوا كبيرا حيث صدقهم باظهار المعجزات على أيديهم لان المعجزة تنزل منزلة قوله تعالى صدق هذا العبد في كل ما أخبر به عنى فلو كذبوا فيما أخبروا به فصدقهم الله تعالى بالمعجزة لكان تصديقهم كذبا لان تصديق الكاذب كذب والكذب عليه تعالى محال لان تصديقهم خبر بخبره تعالى على وفق علمه والخبر على وفق العلم لا يكون الا صدقا فآخبره تعالى لا يكون الا صدقا والمعجزة الامراخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة المتحدى به قبل وقوعه الذي يعجز من ينفي معارضته عن الايمان بمثله ومعنى التحدى به أن يقول آية صدق كذا فيقع ذلك وذلك كاشفا لثبوت القدرين وكلام الضب وحسين الجذع ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة وانظر الكبير على شرح حد المعجزة وهذا على ما يرد على قولهم والخبر على وفق العلم لا يكون الا صدقا وقوله صدق هذا العبد هذا هو المقول المحكي بالقول وجلة ويرأى صدق في محل الحال من الضمير المضاف اليه القول على تقدير قد (قوله لو اتقى الى قوله لهم) يعني أنه لو اتقى عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وصف التبليغ بان كنتموا شيئا ما أمروا به فبلغه أو اتقى عنهم وصف الامانة بان خانوا فوقع منهم منهي عنه من محرم أو مكره اصاب ذلك السكتان أو المنهي عنه طاعة في حقهم فكنون نحن مأورين بالسكتان وبفعل المنهي عنه لان الله تعالى أمر بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم كيف والسكتان محرم ملعون فاعله قال الله تعالى ان الذين يكتُمون الى الاذعنون وفعل المعصية منهي عنه أيضا قال الله تعالى قل ان الله لا يأمر بالفحشاء وعطف الخيانة على اتقاء التبليغ من عطف عام على خاص وانما تقتصر على الطاعة ولم يقل طاعة ومباحا إشارة الى أن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام محصورة في الطاعة وهي الواجب والمندوب لانهم يفعلون المباح نية صالحة فيصبروا به (قوله جواز الى قوله حكمته) يعني أن دليل جواز الاعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم لاهل زمانهم ونقل ذلك بالتواتر لمن بعدهم فقد شوهدهم وعرضهم وإذابة الخلق لهم ولكن حد ذلك منهم البدن الظاهر أما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والانوار فلا يخل المرض ونحوه بقلاصة ظفر منها وأشار بقوله تسلسل حكمته الى أن حكمته وقوع هذه الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام لتسلي عن الدنيا أي التصبر ووجود الراحة عليها واللذة لفقدائها والتنبه خلسة فدرها عند الله تعالى وعدم رضاه تعالى بمهادرجة لاهل زمانه باعتباره أحوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام (قوله وقول الى قوله الايمان) لما ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان في حق مولانا جل وعز في حق رسله عليهم الصلاة والسلام على سبيل التفصيل كمل هنا الفائدة ببيان اندراج جميع ذلك تحت هذه الحكمة المشرفة وهي قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله ليحصل العلم بعقائد الايمان اجالا وتفصيلا ويعرف بذلك شرف هذه الكلمة وما انطوت عليه من الحسن وبيان اندراج ذلك تحتها أن المختار في تفسيره الا اله أنه المستثنى عن كل ما سواه المقتدر اليه كل ما عداه فاذا رخصت هذا التفسير موضع المفسر وهو الا اله

كالمرض  
لو لم يكونوا صادقين  
لآزم  
أن يكذب الإله  
أصدقهم  
اذ معجزاتهم كقوله  
وبر  
صدق هذا العبد في  
كل خبر  
لو اتقى التبليغ أو  
خانوا حتم  
أن يقلب المنهى طاعة  
لهم  
جواز الاعراض عليهم  
سكتانه  
وقوعها بهم تسلسل  
حكمته  
وقول لا اله الا الله  
محمد أرسله الإله  
يجمع كل هذه المعاني  
كانت لدا علامة الايمان

صار المعنى لا يستغنى عن كل ماسواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى وهو صفته تعالى بالاستغناء عن كل ماسواه يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والاستغناء عن الخفص وهو أحد جزأي معنى القيام بالنفس اذ لو انتفى شيء من هذه الصفات لكان تعالى حادثا فيفتقر الى محدث ويلزم الدور أو التسلسل كيف والفرض أنه غنى عن كل ماسواه ويوجب له تعالى أيضا الاستغناء عن المحل وهو أحد جزأي معنى القيام بالنفس والالكان مفتقرا الى ذلك المحل كيف والفرض أنه غنى ويوجب له أيضا التنزه عن النقائص فيدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلال اذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتجا الى من يدفع عنه النقائص كيف وهو الغنى عن كل ماسواه ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب مثلا لكان تعالى مفتقرا الى ذلك الشيء ليتكامل به اذ لا يجب في حقه تعالى الا ما هو كمال له كيف وهو الغنى عن كل ماسواه ويؤخذ منه أن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما بقوة أو دعهها الله تعالى فيه كالنار في الاحراق والماء في الري لانه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في إيجاد بعض الافعال الى واسطة كيف والفرض أنه غنى عن غيره وصفته تعالى بافتقار كل ماسواه اليه يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء من هذه المكن أن يوجد تعالى شيئا من هذه الحوادث فلا يفتقر اليه شيء كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ماسواه ويوجب أيضا له تعالى الوحدة اذ لو كان معه تعالى ثان في ألوهيته لما افتقر اليه جل وعلا شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ماسواه ويؤخذ منه أن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما بطبعه والالزم أن يستغنى ذلك الأمر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ماسواه ويؤخذ منه حدوث العالم بأسره اذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي يجب أن يفتقر اليه كل ماسواه والحاصل أن استغناءه تعالى عن كل ماسواه يوجب له ثمان صفات من الصفات الواجبة كما تقدم ويزاد هلي ذلك حكم القسم الثالث الجائز وهو كون فعل الممكنات أو تركها جائزا وأنه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما بقوة جعلها الله فيه وأن افتقار كل ماسواه اليه يوجب له خمس صفات من الصفات الواجبة ويزاد ذلك أن لا تأثير لشيء من الكائنات بطبعه وحدث العالم بأسره فجميع الصفات الواجبة المأخوذة من الاستغناء والافتقار ثلاثة عشر وهي الاصول فاذا أضفت اليها السبع المعنوية بلغت عشرين واذا وجب اتصافه تعالى بهذه العشرين استعمال وصفه تعالى باضدادها لاستحالة الجمع بينهما وهذا كله مندرج تحت قول لا اله الا الله وأما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيه الايمان بسائر الانبياء والملائكة عليهم السلام والكتب السماوية واليوم الآخر لانه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك فمن صدق برسالة صلى الله عليه وسلم وجب عليه التصديق بجميع ما أخبر به من ذلك ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم والاليم يكونوا رسالا آمنا مولانا العالم بالخفيات ووجوب الامانة والتبليغ واستحالة فعل المنهيات كلها من الكتمان وغيره من سائر المعاصي لانهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعلموا انطلق بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه وأمنهم على سراحه ويؤخذ منه جواز الاعراض البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم اذ ذلك لا يقدح في رسالتهم وعالو منزلاتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يرضى فيها فقد بان لك تضمن كل معنى للشهادة مع فلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان في حقه تعالى وفي حق رساله عليهم الصلاة والسلام وقوله كانت لهداية الايمان أي لاجل ما اشتملت عليه هذه الكلمة من عقائد الايمان جعلها الشرع علامة على الايمان وترجمة يترجم عنه بها لم يقبله من أحد الايمان الا بها انظر الكلام على حكم ذكر هذه الكلمة للكافر وللسلم بالاصالة في الكبر وذكرا فيه بعض ما يتعلق

بضمها وأحزابها ومعناها وهل يتفصح المكمل بمجرّد ذكرها وإن لم يفهم طاعة أم لا وأشار الناظم لبيان فضلها بقوله (قوله وهي أفضل إلى قوله بالذخر) أخبر أن كلمة التوحيد أفضل ما يذكر لها جاهد في فضلها وثوابها فعلى العاقل أن يشغل بها عمره ويعمر بذكرها وأوقاته فإن فعل ذلك فاز بالذخر أي بالخير التي لا يعاد لها شيء قال في القاموس وأدخره اختاره والذخيرة ما ادخره انتهى وأشار الناظم بالبيت إلى ما رواه الترمذي والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل ما قلته أنا والنبليون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له رواه الإمام مالك في موطنه إلى غير ذلك مما ورد في فضلها كما نقله في شرح الصغرى

(قوله فصل وطاعة إلى قوله الرفيع) تعرض للناظم في هذا الفصل لبيان الإسلام وقواعده ولبیان الإيمان والاحسان والدين فأخبر في هذا البيت أن طاعة جميع الجوارح أي السبعة من اللسان الموافق للاعتقاد وغير اللسان أي الانقياد بها إلى فعل المأمور به وترك المنهي عنه قولاً كان أو فعلاً هو الإسلام أي في عرف الشرع ووصفه بالرفيع لكمال سبب انقياد الجوارح كلها وفهم منه أن الانقياد ببعض الجوارح فقط ليس إسلاماً كاملاً بل إسلام ناقص أو كافر وليس بالإسلام رأساً وهو كذلك لأنه إن كان هذا البعض المتقاربة للنطق بالشهادتين وحده أو مع غيره من خصال الإسلام فهو إسلام ناقص وذلك كما هو مشاهد في الناس كثيراً من فعل المأمور به وعدم ترك المنهي عنه ويثبت حكم الإسلام في الظاهر بالنطق بالشهادتين وحده فاسمى أن انضاف له غيره وإن كان البعض المتقاربة غير النطق بحيث لم ينطق بالشهادتين فلا يصح إسلامه رأساً ولو صلى وصام مثلاً وهذا في حق من كان كافراً وأراد الدخول في الإسلام ويأتي بقية الكلام في ذلك في شرح البيتين الآتين هذا معنى الإسلام في عرف الشرع وأما الإسلام لغة فهو طاعة الانقياد والطاعة والجوارح السكوا سب أي الأعضاء السبعة التي يكتسب بها الخير والشر وهي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والفرج والبطان وقوله الجميع أي جميعها فأل فيه خلف عن الضمير وقوله قولاً وفعلاً أي في القول والفعل نبه به على أن الإسلام الكامل هو ما حصل عن الانقياد في القول والنطق بما يجب النطق به وفي الفعل بفعل المأمور به وترك المنهي عنه كما مر (قوله قواعد الإسلام إلى قوله من استطاع) أخبر أن قواعد الإسلام أي أصوله التي بنى عليها خمس كل واحد من تلك الخمس واجب وخمس خبر قواعد ممنون وواجبات نعمت له ومعنى كونها قواعد وأصولاً لأنها أعظم خصالها وأكدها القاعدة الأولى الشهادتان أي النطق بهما مع فهم معناهما ولو على جهة الاجمال واعتقاده وقوله شرط الباقيات صفة للشهادتين أي أن النطق بالشهادتين على الوجه المذكور شرط صحة في الخصال الأربع الباقيات يريد وشرط صحة في غيرها أيضاً من بقية خصال الإسلام لكن هذا بالنسبة إلى الكافر فلا تصح منه صلاة ولا غيرها إلا بعد النطق بهما إن كان قادراً عليه وامكنه ذلك فإن عجز عن ذكرها بعد حصول إيمانه القاي لمفاجأة الموت له ونحو ذلك سقط عنه الوجوب هذا هو المشهور وأما المسلم بالاصالة وهو من ولد في الإسلام فيجب عليه ذكرها مرة في العمر فيذكرها مرة بنية الوجوب فإن أدى الواجب فينبغي له أن يذكرها مرة من ذكرها فإن ذكرها ولم ينو الوجوب قط فقد ترك واجباً وهو عاص وإيمانه صحيح وإن لم يذكرها رأساً فإن كان ذلك عاجزاً كالآخرس فهو معذور ولا شيء عليه وإن كان ذلك أباً وتمتعها فهو كافر بلا شك فهو مرئد وإن كان عدم ذكرها لها لفلة حصلت له فقط فبقي كونه كافراً كالمتمتع أو مؤمناً كمن نطق قولاً وما ذكرنا في النطق بالشهادتين من اشتراط فهم معناهما ولو جملة واعتقاده صحيح لا شك فيه أذهو نفس الإيمان الذي لا يصح الإسلام الشرعي بدوناً أنظر فتاوى العلماء بذلك في الشرح الكبير آخر الفصل الرابع من الأصول التي ذكرناها عند قوله وقول لا إله إلا الله \* القاعدة الثانية الصلاة أي الصلوات

وهي أفضل وجوه  
الذكر  
فاشتغل بها العمر تنف  
بالذخر  
(فصل وطاعة الجوارح  
الجميع  
قولا وفعلا هو الإسلام  
الرفيع  
قواعد الإسلام خمس  
واجبات  
وهي الشهادتان شرط  
الباقيات  
ثم الصلاة والزكاة في  
القطاع  
والصوم والحج على  
من استطاع

الخمس والمراد أقادتها والاثنيان بها كما ينبغي في القاعدة الثالثة الزكاة فيما يجب فيه من أنواع المتمولات وهي الماشية والدين والحرث وبعض الثمار ومن الأخيرين يخرج زكاة الفطر قوله في الفطام قطاع بالسكسر ككتاب جمع قطع كأمير يطلق على الدرهم وعلى النعم الشامل للابل والبقر والغنم قاله في القاموس وقد أطلقه النظم على ما هو أهم من ذلك من جميع ما يجب فيه الزكاة كما ذكرنا قبل في القاعدة الرابعة الصوم أي صوم شهر رمضان في القاعدة الخامسة حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا فقوله على من استطاع متعلق بالحج ويحمل تعلقه بواجبات فیرجع للقواعد الخمس وهو صحيح في المعنى أيضا والاول أسبق للفهم والله تعالى أعلم (قوله الايمان جزم الى قوله جنة ونيران) أخبر أن الايمان هو الجزم أي القطع بأشياء فنهى الجزم بالله تعالى أي بوجود الاله وانصافه بما يليق به من صفات الجلال والكمال فيقطع ويجزم بوجود الاله تعالى وبأنه قديم باق مخالف للحوادث غني عن سواه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله فهو المنفرد بخلق الفواوت وصفاتها وأفعالها ولا شريك له في ألوهيته وهي استحقاق العبادة وبأنه تعالى موصوف بالقدرة على جميع الممكنات وبالارادة لجميع الكائنات وبالعلم بجميع المعلومات وبالحياة من غير روح وبالسمع بلا حواس وبالبصر بلا حدة وبالكلام من غير حرف ولا صوت وبأنه لا يقع في ملكه الا ما يشاء من خير أو شر أو نفع أو ضرر وبأن وقوع الطاعات هو بارادته ومحبته ورضاه وأمره ووقوع المعاصي بارادته دون محبته ورضاه وأمره والكل منها بقضائه وقدره ومنها الجزم بالسكتب وهو التصديق بأنها كلام الله الأزلي القديم القائم بذاته المنزه عن الحرف والصوت وبأنه تعالى أنزلها على بعض رسله بالفاظ حادثة في ألواح او على لسان الملك وبأن كل ما تضمنته حق صدق وبأن بعض أسكتبها نسخ وببعضها لم ينسخ وهي ككافال الزمخشري وغيره مائة كتاب وأربع كتب أنزل منها خمسة على شيت وثلاثين على ادريس وعشرة على آدم وعشرة على ابراهيم والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومنها الجزم بالرسول وهو التصديق بأن الله تعالى أرسلهم الى الخلق هدايتهم وتكميل معاشهم ومعادهم وأيدهم بالمعجزة الدالة على صدقهم فباغوا عن رسالته وينو الكافرين ما عسوا بديانته وأنه يجب احترام جميعهم ولا نفرق بين أحد منهم وأنه تعالى نزلهم عن كل وصمة ونقص فهم معصومون من الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها ومنها الجزم بالاملاك أي الملائكة وهو التصديق بانهم عباد الله تعالى لا كما زعم المشركون من تألههم مكرمون لا كما زعم اليهود من تنقصهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وبأنهم سفراء الله تعالى بينه وبين خلقه تهتفون فيهم كما أذن صادقون فيما أخبروا به عنه وبأنهم بالقرون من الكثرة لا يعلمه الا الله تعالى وما يهلم جنود بله الا هو أطت السماء وحق لها ان تنطق مامن موضع قدم الا وفيه ملك ساجد أو راعي (تنبيه) ما تقدم من وجوب الايمان بالسكتب والرسول والملائكة فيه اجمال وتفصيله ان من ثبت تسميته وجب الايمان به على التعيين حتى ان من لم يصدق بعين من ذلك فهو كافر ومن لم يعرف اسمه آمنابه اجمالا انظر الكبير ومنها الجزم بالبعث وهو التصديق بأنه يقع لاحل وهو الخروج من محل الاقبار الى محل الاستقرار وصفه بالقرب لان كل ما هو آت قريب ومنها الجزم بالقدر وهو التصديق به أيضا أي ان ما قدره الله تعالى في ازاله لا بد من وقوعه وما لم يقدره يستحيل وقوعه وبأنه تعالى فاعل الخير والشر قبل خالق الخلق وان جميع الكائنات بقضائه وقدره وارادته لقوله تعالى وخلق كل شيء فقدره تقديرا والله خالقكم وما تعملون انا كل شيء فخلقناه بقدر ومنها الجزم بالهراط وهو التصديق بأنه حق وهو فطرة على جهنم يحوزها العباد على قدر أعمالهم فمنهم من يحوز كالأرريح ومنهم كالبرق ومنهم كالأجويد الخليل فواجب على من لم يخش الله كره من ومنها الجزم بالميزان وهو التصديق بأنه حق وأنه ميزان حق له لسان وكفتان احدهما للاحسنات والاخرى للسيئات توزن فيه اعمال العباد فنقات موازينه

الايمان جزم بالله  
والسكتب  
والرسول والاملاك مع  
بعث قرب  
وقدر كذا صراط  
ميزان  
حوض النبي جنة  
ونيران

فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا ينظرون وهل  
الموزون صحف أعمال بني آدم أو أجسام بخلقها الله تعالى أمثلة طافى ذلك تردد ولا يكون الوزن مقاصد بين  
للعبد وربه كما ذهب إليه الجبائي من المعتزلة فقال توزن السموات فافضل من الخير للعبد دخل به الجنة  
وما بقي عليه من السيئات خطبه في النار فإن ذلك باطل لا يصح ولا قائل به من أهل السنة ومع اتفاق أهل  
الحق على فساد هذا المذهب فهو الذي يعتقده كثير من بتعاطي العلم فضلا عن العامة ومذهب أهل الحق أن  
للعبد إذا أتى بطاعات كأمثال الجبال ثم كانت له مخالفة واحدة فهو في المشيئة فله سبحانه أن يعاقبه عليها  
ويعطيه ثواب طاعته وله أن يغفرها وانما فائدة الوزن أن للعبد إذا وضعت صحيفته في الميزان أطلع الله  
تعالى على ما وجه إليه من الثواب وللعقاب إن شاء كثير وإن شاء قليلا فيكون الأخذ للكتاب باليمين علامة  
على أنه لا يخاف في النار وعند الحساب يعلم المقبول من الأعمال الصالحة من المردود منها ويعلم المغفور من  
الأعمال السيئة من المؤخذ به وعند الميزان يعلم أقدار ثواب المقبول من الأعمال الصالحة وأقدار المؤخذ به  
من الأعمال السيئة وتقع النصفة بين المظالمين عند ذلك راجع شرح الوسطى ومنها العجز بحوض النبي  
ﷺ وهو التصديق به وهو نهر أعطاه الله تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم ترده أمته ماؤه أشد  
بياضا من اللبن وأحلى من العسل من شرب منه لم يظم أبدا كبرانه على عدم نجوس السماء وهل هو قبل  
الصرط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده وهو الصحيح أقوال ومنها العجز  
بالجنة والنار وهو القطع بأنهما حق وأنهما مخلوقتان الآن معدتان لمن أراد الله نعيمه وعذابه قال في الرسالة  
وان الله تعالى قد خلق الجنة فأعدها دار خلود لآلئها وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم وهي التي  
أهبط منها آدم نبيه وخليفته إلى أرضه بما سبق في سابق علمه وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به  
والحد في آياته وكتبه ورسله وجعلهم محجوبين عن رؤيته فإن قلت ظاهر للنظم يقتضي أن الإيمان  
لا يطلق إلا على التصديق بجميع ما ذكر وقد اكتفى الفقهاء بالطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله  
فالجواب أنه قد تقرر أن الإيمان يرسل الله المراد به الإيمان بوجودهم وبما جاء به من الله وقد جاء صلى  
الله عليه وسلم بذلك كله بل وبأكثر منه فيدخل جميع ما في النظم في الإيمان برسول الله ﷺ  
وقوله الإيمان ابتداء باللام مكسورة مجردة من همزة الوصل لا اعتداده بحركة اللام المقولة إليه من همزة  
وهي لغة ونظيره قوله في باب الحج \* الاحرام والسعي وقوف عرفة \* (قوله) وأما الاحسان إلى قوله عراك  
الاحسان مصدر أحسن يحسن احسانا ويتعدى بنفسه وبغيره تقول أحسنت ككنا إذا أتقنته وأحسننت  
إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع والاول هو المراد هنا لأن المقصود اتقان العبادة وقد يلحظ الثاني فإن  
المخلص في عبادته محسن إلى نفسه باخلاصه واحسان العبادة بالاخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال  
التلبس بها وصراقة المعبود سبحانه وتعالى وقوله من دراه أي من علمه وأشار بقوله أن تعبد الله إلى آخره إلى  
أن للاحسن حالتين أرفعهما الأولى وهي أن يغلب عليه شهود الحق تعالى بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وعلمها  
نبه بقوله كأنك تراه أي وهو يراك الحالة الثانية أن يستحضر الحق مطيع عليه يرى كل ما يعمل وعلمها  
نبه بقوله فانه يراك وهاتان الحالتان تدرهما مع رفاهة وخشيتة قال الامام محبي الدين النووي ومعنى الحديث  
أنك انما تراه الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك لكونه يراك لالكونك تراه فهو دائما يراك  
فاحسن عبادته وان لم تره فقد يراك حيث فإن لم تكن تراه فاستمر على احسان العبادة فانه يراك وأما  
بقوله والدين ذي الثلاث إلى ان الدين هو مجموع هذه الثلاث التي هي الاسلام والإيمان والاحسان وقوله  
خذنا أقوى عراك إشارة إلى ان الدين هو أقوى وأوثى عروة يستمسك بها قال تعالى فمن يكفر بالطاغوت  
ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والاصل فيما ذكره الناظم في الاسلام والإيمان

وأما الاحسان فقال  
من دراه  
أن تعبد الله كأنك  
تراه  
ان لم تكن تراه انه يراك  
والدين ذي الثلاث خذ  
أقوى عراك

والاحسان حديث الصحيحين البخاري ومسلم وفي آخره بعد بيان الثلاثة هذا اجبريل جاء يعاصمكم دينكم  
قال الامام ابو عبد الله البخاري ففعل ذلك كله ديننا انتهى وهو الذي عدنا نظام في قوله والدين ذي الثلاث  
انظر الحديث بروايي الامامين المذكورين وما نقلنا عليه من شرح ابن حجر وغيره في الكبير (قوله مقدمة  
الى قوله الوصول) ذكر في هذه الترجمة الحكم الشرعي وأقسامه وأقادهما أن هذه المقدمة منقولة من أصول  
الفقه وأنها معينة أي يستعان بها في فروع الأصول التي تذكر بعد هذه الترجمة على التوصل الى معرفة  
حقائق أحكام تلك الفروع فإذا قيل هذا واجب أو مندوب مثلاً علم من هذه الترجمة حقيقة الواجب والمندوب  
وكذا غيرهما من بنية أحكام الشريعة الخمسة (قوله الحكم الى قوله أو ذي منع تقدم) تقدم ان الحكم هو  
اثبات أمر أو نهي أو شيء من أمره وأنه ينقسم بالنظر الى مستنده الى ثلاثة أقسام شرعي وعادي وعقلي  
وتقدم الكلام على العقلي في مقدمة كتاب الاعتقاد لان المعتقدات محصورة في أقسام الحكم العقلي  
فتما كذلك معرفته ومعرفة أقسامه قبل المعتقدات وذكر هنا الحكم الشرعي وأقسامه نوطاً لما يذكر  
بعده من الفروع كما تقدم الايماء اليه قبل البيتين فأخبر أن الحكم الشرعي أي المستند الى الشرع وهو الذي  
لا يعلم الا من الشرع ولا يتوصل اليه بعقل ولا عادة هو خطاب الله تعالى المقتضي أي الطالب لفعل المكلف  
والمتعلق به ثم ان طالب الخطاب لفعل المكلف وتعلقه به امان يكون بطلب أو اذن أي بأن يطلب فيه طلباً  
أو بأن يأذن فيه ويبيحه يعني من غير وضع على ذلك بدليل مقابله ويسمى هذا القسم خطاب التكليف  
وذلك كالصلاة واجبة أو مندوبة والزكاة والصدقة وكذا الاطعمة والاشربة لانها امامباحة أو حرام  
أو مكروهة واما أن يكون بوضع أي ينصب أمارة من سبب أو شرط أو مانع على ما ذكر من الطلب والاذن  
ويسمى هذا القسم خطاب الوضع هذا ظاهر كلام الناظم وغيره بناء على عطف بوضع على بطلب والاولى  
والثاني أعلم أن يقال في التقسيم ثم ان طالب الخطاب لفعل المكلف وتعلقه به هو بالطلب أو بالاذن وكل منهما  
اما بغير وضع أو بوضع الى آخر ما ذكر ويمكن جعل كلام الناظم عليه بشكاف فالسبب ما يلزم من وجوده  
الوجود ومن عدمه عدم لذاته وذلك كالذكاة في الحيوان المأكول اللحم فيلزم من وجودها حالته  
ومن عدمها عدم حالته وكالزوال لوجوب صلاة الظهر والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من  
وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كالحول لوجوب الزكاة فانه يلزم من عدمه مرور الحول عدم وجوب  
الزكاة في العين ولا يلزم من ضروره وجوب الزكاة ولا عدم وجودها اذ قد تسقط مع مرور الحول للدين  
مثلاً والمانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وذلك كالحيض لوجوب  
الصلاة فانه يلزم من وجوده الحيض عدم وجوب الصلاة ولا يلزم من عدمه وجوب الصلاة ولا عدم  
وجودها اذ قد لا تجب لعدم العقل أو غيره ثم الطالب في القسمين اما طلب الفعل أو طلب الترك فطلب  
الفعل اما طلباً جازماً بحيث لا يجوز الاستكثار تركه وذلك كالإيمان بالله ورسوله وقواعد الاسلام الخمس  
أو طلباً غير جازم بأن يجوز له الترك وذلك كصلاة الفجر ونحوها وطلب الترك اما طلباً جازماً بحيث لا يجوز  
إدفعه ذلك كشرب الخمر ونحوه أو غير جازم بحيث يجوز له فعله وذلك كالقراءة في الركوع مثلاً واما  
الاذن فالمراد به اذن الشارع في الفصل والترك معان غير ترجيح لاحدهما على الآخر كالبيع ونحوه  
وهذه هي أقسام الشريعة الخمسة الآتية في الايات بعدهذين البيتين واعلم ان خطاب التكليف يشترط فيه  
علم المكلف وقدرته كالصلاة وخطاب الوضع لا يشترط فيه ذلك كمتضمنين الصبي والمجنون والنا يقول للفقههاء  
العمد والخطأ في أموال الناس سواء وذلك لان ضمان المتلفات من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه  
علم ولا قدرة ولا عمد وسمى هذا القسم بخطاب الوضع لان الشرع جعل السبب والشرط والمانع علامة  
موضوعة على الاحكام فكأنه يقول ان وجد السبب وجد الحكم ونعدمه عدم وذلك خاصيته وان عدم

مقدمة من الأصول  
معينة في فروعها على  
الوصول  
الحكم في الشرع خطاب  
ربنا  
المقتضي فعل المكلف  
افطنا  
بطلب أو اذن أو بوضع  
سبب أو شرط أو ذي  
منع



الشرط عدم الحكم وذلك خاصيته وان وجد المانع عدم الحكم وذلك خاصيته والفرق بينه وبين خطاب التكليف من حيث الحقيقة أن الحكم في الوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه مندوبا أو شرطا أو مانعا وخطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر بالاسباب والشروط والموانع قاله العراقي في شرح جمع الجوامع وقال ان خطاب الوضع وضعه الله تعالى في شرائعه لاضافة الحكم اليه تعرف به الاحكام تبسيرا لتأنيدها فان الاحكام مفهومة هنا اه وفي من قول الناظم في الشرع بمعنى الباء أي الحكم بالشرع لا بالعقل ولا بالعادة هو خطاب الى آخره ويحتمل بقاؤها على ظاهرها أي الحكم في عرف الشرع وضافته للشرع قرينة ارادة الحكم الشرعي وافطنا آخرها ليت الاول بضم الطاء فعل أمر من فطن تكميل البيت وبطلب يتعلق بخطاب وقوله أو ذى منع صفة للندوب أي أو بوضع لأمري منع والمراد به المانع **(تنبيهان)** الاول قد يكون الحكم صريحا من خطاب التكليف والوضع معا وذلك كالطهارة فهي من خطاب التكليف من جهة الأمر بها ومن خطاب الوضع من جهة أنها شرط في الصلاة وقد يكون الحكم من خطاب التكليف ابتداء ومن خطاب الوضع بعد الوقوع وذلك كالبيع فهو مباح وهو من خطاب التكليف فاذا وقع صار سببا للملك المشتري يتصرف في المبيع فهي أربعة أقسام خطاب وضع وخطاب تكليف وصي كـ ب منهم ما وخطاب تكليف ابتداء ووضع بعد الوقوع قاله ابن رشد أول شرحه على ابن الحاجب ونزل أبواب الفقه على هذه الأقسام الأربعة من باب الطهارة الى الفرائض **(تنبيه للثاني)** تقدم أن خطاب الوضع عبارة عن نصب الشارع أمانة من سبب أو شرط أو مانع على الطلب وأقسامه أربعة كانت قدم وعلى الأذن فتبلغ الأقسام خمسة عشر من ضرب ثلاثة عدد الأمانة في خمسة عدد أقسام الحكم الشرعي المذكور في الآيات بعدا نظرا مثلها في الكبير **(قوله)** أقسام الى قوله ذاتمام) أخبر أن أقسام الحكم الشرعي خمسة تـ ر ا م أي تقصده هي الفرض والندب والكراهة والحرام والباحة ثم فسر هذا الاجال بقوله فأمور حرم الى آخره يعني ان المأمور بفعله ان حزم بالامر به أي طلب الشارع فعله طلبا جازما بحيث لم يجوز تركه فهو الفرض وذلك كالإيمان بالله وبرسوله وقواعد الاسلام الخمس وان لم يحزم بالامر به بان طلبه طلبا غير جازم بحيث يجوز تركه فهو المندوب وذلك كصلاة الفجر ونحوها وأن المنهي عن فعله أن الذي طلب الشارع تركه ان كان المنهي من غير تحتم بحيث يجوز فعله فهو المكروه وذلك كالقراءة في الركوع مثلا وان كان مع تحتم بحيث لم يجوز فعله فهو الحرام وذلك كشرب الخمر ونحوه وان ما أذن الشارع في فعله وتركه على السواء هو المباح وجلة وسم اي علم من الوسم وهي العلامة صفة مندوب وأفاد بقوله ذاتمام ان المباح هو تمام أقسام الحكم الشرعي والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة من فرض الشيء اذا قدره ومن وجب الشيء وجوب بالاذن ثبت والندب الحث على الشيء والرغبة فيه والمكروه ضد المحبوب والحرام ما اوجب الشارع احترامه وتقائه والمباح الموسع مأخوذ من التوسعة وعدم الضيق من قولهم باحة الدار اي ساحتها يقال فيه الحلال لانه انحلت عنه التبعات فلاحق فيه لاخلاق ولا يمنع فيه من جانب الحق **(قوله)** الفرض الى قوله بدين) أخبر ان الفرض الذي هو احد الاقسام الخمسة المتقدمة ينقسم الى قسمين فرض عين اي على كل مكان كالصلاة والخمس ونحوها وفرض كفاية يحمله من قام به فاذا فعله البعض سقط عن الباقي ان كانا الفريقتين وتجهيز الميث وان المندوب الذي هو احد الاقسام الخمسة ايضا يشمل السنة اي يصدق عليها لان طلبها غير جازم ايضا حالة كون السنة بمنزلة القسمين المتقدمين من عين وكفاية فالمندوب فاعل يشمل بفتح الميم وسنة مفعوله وبدين تنذية ذا اسم اشارة يعود على الكفاية والعين ويتعلق بمندوب صفة سنة فسمت العين كالورنحوه وسنة الكفاية كالاذان والاقامة وسلام واحد من الجماعة وشمول المندوب للسنة هل هو على معنى ترادفهما وهو قول الجمهور ان المندوب والمستحب والتطوع والسنة الفاظ مترادفة اي اسماء لمسمى واحد وهو الفعل المطلوب طلبا غير جازم او هو على معنى

أقسام حكم الشرع  
خمس تـ ر ا م  
فرض وندب وكراهة  
حرام  
ثم اباحة فأمور حزم  
فرض ودون الجزم  
مندوب وسم  
ذو النهي مكروه ومع  
حتم حرام  
مأذون وجهيه مباح  
ذاتمام  
والفرض قسمان  
كفاية وعين  
ويشمل المندوب سنة  
بدين

أن المندوب أهم فيصدق بالسنة وبغيرها وهو المتبادر من كلام الناظم وهو قول القاضي حسين وغيره بعدم ترادفهما وإن الفعل إن واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة وإن لم يواظب عليه بان فعله مسمى أو مرتين فهو المستحب وإن لم يفعله وهو ما ينشئه الإنسان باختياره من الإيراد فهو التطوع والمندوب يشمل جميعها ﴿كتاب الطهارة﴾

لما فرغ الناظم من مسائل الاعتقادات المتعلقة بالقاعدة الأولى من قواعد الإسلام وهي الشهادتان شرع في بيان ما يتعلق بالقاعدة الثانية وهي الصلاة وبدأ من ذلك بالطهارة لأنها شرط فيها والشرط متقدم على المشروط ولما كانت الطهارة إنما تكون بالماء إذا فقد احتيج إلى معرفته قبلها إذ هو كالآلة لها فلذلك قدم الكلام عليه فقال

(قوله فصل وتحصل إلى قوله كالدائب) أخبر أن الطهارة تحصل بالماء الذي سلم من أن يتغير أي أحداً وصافه لونه أو طعمه أو ريحه بشيء من الأشياء أهني النجاسة أو الطاهرة ولئلا يفتكر شيئاً وشمل قوله للطهارة طهارة الخبث وهي إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والمكان فلا يزول حكم النجاسة على المشهور عن شيء مما ذكر إلا بالماء المطلق وأما عين النجاسة فنزول بالمطلق وغيره وشمل أيضاً طهارة الحدث وهي الوضوء والغسل لأن الحدث هو المنع المرتب على الأعضاء كلها وهو الحدث الأكبر الموجب للغسل أو على بعضها وهو الحدث الأصغر الموجب للوضوء فلا يرتفع الحدث في الوجهين إلا بالمطلق اتفاقاً هنا هو حكم الماء الذي لم يتغير بشيء من الأشياء فإن تغير الماء بشيء من الأشياء ففيه تفصيل أشار له بقوله إذا تغير بنجس البيتين وجاعله أن الماء إذا تغيرت أوصافه أو أحدها فما من يتغير بطاهر كالبن والزيت أو بنجس كالبول والخمر فإن تغير بنجس فإنه يطرح لنجاسته فلا يستعمل في العبادات من وضوء أو غسل أو إزالة نجاسة عن ثوب أو بدن أو مكان ولا في العبادات من شرب أو طعام لأن حكمه حكم غيره ومغيره نجس فهو كذلك نجس أيضاً وإن تغير بطاهر فإنه يصلح للعبادات دون العبادات ثم استثنى من المتغير بطاهر ما تغير بما يلزمه ولا ينفك عنه غالباً كالمتغير بالمغرة والزرنبيخ إذا كان الماء يجري عليهما وحكم عايه بأنه مطلق فيستعمل في العبادات والعبادات معها والمطلق هو الباقي على أصل خلقته بحيث لم يتخالطه شيء ويقال له طهور وإلى هنا ذهب الناظم حيث حكم على المتغير بالمغرة ونحوها بأنه مطلق وكذلك المتغير بالطلعجب بضم الطاء وسكون الحاء وضم اللام وفتحها وهو خضرة تعلو الماء لطول مكثه وكذلك المتغير بالمكث وهو طول الإقامة وإنما لم يضر تغيره بذلك لمشقة الاحتراز من المغير المذكور قاله في التوضيح وقوله كالدائب تشبيهه لافادة الحكم ومعناه أن الماء إذا ذاب بعد أن كان جامداً فهو مطلق أيضاً وذلك كالثلج والبرد والجليد وسواء ذاب بموضعه أو بغيره ويدخل في ذلك الملح الذائب بعد جوده لكن بموضعه ولفظ نجس في البيت الثاني بسكون الجيم للوزن وذائب آخر البيت الثالث بالذال المعجمة وقد ذكرنا هنا في الأصل عشر تنبيهات \* الأول هل الماء المطلق والطهور مترادفان وهو ظاهر كلام القاضي عبد الوهاب وهو ظاهر النظم والطهور أعم من المطلق وهو ظاهر صنيع ابن الحاجب وعليه فكل مطلق طهور وليس كل طهور مطلقاً لأن الذي لم يتغير والمتغير بما لا ينفك عنه غالباً كالزرنبيخ والمغرة طهور وليس بمطلق لأن المطلق على هذا القول ما لم يتخالطه شيء أصلاً وهذا خالفه غيره \* الثاني في تقسيم ابن الحاجب المياه إلى ثلاثة أقسام القسم الأول المطلق وهو الذي لم يتخالطه شيء ويلحق به في الحكم المخالط بما لا ينفك عنه غالباً القسم الثاني ما خوط بما ينفك عنه غالباً ولم يتغير وفيه تفصيل بين الماء الكثير والقليل وبين أن يكون المخالط الذي لم يغيره طاهراً أو نجساً القسم الثالث ما خوط بما ينفك عنه غالباً وتغير \* للتنبيه الثالث في بيان طهارة الحدث والخبث وما تحصلان به من المطلق وغيره \* الرابع في تفصيل قول الناظم وتحصل الطهارة إلى آخره بغير الاستنجاء أما الاستنجاء فيسكن في رفع حكم الخبث

﴿كتاب الطهارة﴾

(فصل) وتحصل

الطهارة بما

من التغير بشيء سلم

إذا تغير بنجس طرحا

أو طاهر لعادة قد صلحا

الأذا لازمه في الغالب

كمغرة فطلق كالدائب

ازالة النجاسة بالاحتجار ونحوها ولو لمع وجود الماء \* الخامس في شمول قول الناظم \* باسم من الله بغير تغير اللون والطعم والريح وما في ريج من الخلاف \* السادس في بيان الطهارات من الاشياء والنجاسة منها لما تقدم من التفصيل بين أن يغير الماء بظاهر أو بمجس فاحتيج لاجل ذلك الى معرفة الطاهر من النجس وانجر الكلام من ذلك لبيان ما يؤكل كل من الحيوانات وما لا يؤكل كل حيث عدوا من الطهارات ما ذكره وجزأه الا حرم الاكل أي فلا تعمل فيه الذكاة \* السابع في حكم ازالة النجاسة وصفة ازالها مع كونها محقة أو مشكوكا فيها \* الثامن فيما يعفى عنه من النجاسات لسر الاحتراز عنه \* التاسع في ذكر فروع بعضها يتعلق بالمياه وبعضها بالنجس والطاهر وبعضها بازالة النجاسة \* العاشر في ذكر نظائر جرت عادة الشيوخ بذكرها هنا فيقولون ثمانية مسائل هي من باب ازالة النجاسة ويكفي فيها المسح عن الغسل وثمانية أبواب لا يطلب غسلها الا مع التفاحش وثمانية أشياء تحمل على الطهارة وثمانية يجب مع الذكرك وتسقط مع النسيان فان تعلى لك غرض بشيء من ذلك فراجع في الشرح الكبير

(قوله فصل فرائض الوضوء الى قوله ظهر) لما فرغ من الكلام على الماء الذي تكون به الطهارة شرع في بيان أحكام الطهارة وبدأ بالصغرى لانها المتكررة كثيرا فاجزا عن فرائض الوضوء سبع أوها لذلك قال في التوضيح وفي ذلك ثلاثة أقوال المشهور الوجوب والثاني لان عبد الحكم نفى وجوبه والثالث أنه واجب لنفسه بل لتحقق إيصال الماء فاذا تحقق اتصاله بطول مكته أجزأه انتهى ولا يجوز له التوكيل على ذلك الا مع العجز عنه ويتبدل مع صب الماء أو بعده على المشهور \* ثانيها الفور ويعبر عنه بالموااة ابن بشير لموااة أن يفعل الوضوء كله في فور واحد من غير تفريق ابن الحاجب والتفريق اليسير معتق يريده ولو عمدا والمشهور أنه انما يجب مع الذكر والقسرة فان فرق وضوءه عمدا مختارا ابتداء وضوءه وان فرقه ناسيا بنى على ما فعل منه بنية طال أو قرب وان فرقه عاجزا بنى على بطلان المشهور وأن الطول معتبر بحفاف الاعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل \* ثالثها النية والكلام فيها اتباعا للناظم من ثلاثة أوجه الوجه الاول أنها من فرائض الوضوء لقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وروى عن مالك عدم وجوبها الوجه الثاني أن محلها في ابتداء الوضوء كما نبه عليه بقوله في بدئه والمشهور أن محلها عند غسل الوجه اذ هو أول الفرائض وقيل عند غسل اليدين أولا خليل والظاهر هو القول الثاني وجمع بعضهم بين القولين فقال يبدأ بالنية أول الفعل ويستصحبها إلى أول المقر وض الوجه الثالث في المنوى بها واليه أشار بقوله وليفور رفع حدث البيت فذكر أنه ينوي أحد ثلاثة أشياء ارفع الحدث أي عن الاعضاء والحدث المنع المرتب على الاعضاء كما هو أداء الوضوء الذي هو فرض عليه فيخرج عنه الوضوء لا تجديد ويدخل فيه الوضوء للناوئل لانه فرض لها كالقراءة وضوء قبل دخول الوقت لانه فرض في الجملة وان لم يجب في ذلك الوقت بخصوصه وأما استباحة ما كان ممنوعا عنه كالصلاة والطواف ومس المصحف ونحو ذلك فأمرها نوى كفاء وقوله أو مفترض معطوف على رفع على حذف مضاف أي أداء مفترض ووقف عليه بالسكون على لفظة بيعة واستباحة عطاف على رفع أيضا وفاعل فرض يعود على المنع المفهوم من ممنوع وجملة عرض منعه صفة للممنوع وقد ذكرنا هنا في الشرح الكبير فائدة في بيان حكمته وجوب النية فيما يجب فيه وفي ضابط ما يجب فيه النية لما لا يجب فيه من الافعال وفي بيان معنى التعبد المفتقر للنية ومعقول المعنى الذي لا يفتقر لها وذكرنا أيضا أحد عشر فرعاً جملها يتعلق بالنية \* رابع الفرائض غسل الوجه وحده طولا من منابت الشعر المعتاد الى منتهى الذقن فيدخل موضع الغم ولا يدخل موضع الصلح وحده عرضا من الاذن الى الاذن الى حده عرضا أشار بقوله والغرض عمم جمع الاذنين ويجب تحليل شعر الوجه دون كميته في اللحية وغيرها حتى اطلب وعلى ذلك نبه بقوله وشعر \* وجه اذا من

(فصل فرائض

الوضوء سبع وهي ذلك

وفورية في بدئه وليزو

رفع حدث أو مفترض

أو استباحة للممنوع

عرض

وغسل وجه غسله

للبدن

ومسح رأس غسله

الرجلين

والفرض عم جمع

الاذنين

والمرقبين عم والكعبين

خلل أصابع اليدين

وشعر

وجه اذا من تحته

الجلد يظهر

تحتة الجله ظهر \* وفهم منه أنه لا يجب تخليل كثيفه وهو لا يظهر الجلد من تحته وهو كذلك في الوضوء  
 \* خامسها غسل اليدين اتفاق المرفقين على المشهور وعلى دخول المرفقين في الغسل فيه بقوله والمرفقين  
 هم وقيل لا يجب غسل المرفقين ويجب على المشهور تخليل أصابع اليدين في الوضوء كما فيه عليه بقوله  
 خلل أصابع اليدين والأصل في الأمر إذا أطاق الوضوء وأيضاً لو أراد الاستحباب ما خص أصابع اليدين  
 وقيل باستحبابه \* سادسها مسح الرأس فيجب مسح جميعه على الرجل والمرأة ويمسحان ما طال من  
 شعرهما ولا يمسح على حناء ولا غيرهما يحول بين المسح والشعر ومبدأ الرأس من مبدأ الوجه وآخوه  
 ما تحوزه الجمجمة وقيل آخره منبت القفا المعتاد فان مسح بعضه لم يحز نه على المنصوص ابن مسleme يحزى  
 الثمان وقال أبو الفرج الثالث وقال أشهب يحزى \* مسح الناصية \* سابعها غسل الرجلين اتفاق  
 الكعبين على المشهور وعلى دخول الكعبين في الغسل فيه بقوله والمرفقين هم والكعبين وقيل لا يجب  
 غسل الكعبين والخلاف في ذلك كالخلاف في غسل المرفقين ويستحب تخليل أصابع الرجلين على المشهور  
 وقيل يجب (قوله سنه الى قوله المختار) لما فرغ من الكلام على الفرائض شرع في بيان السنن فاخبر  
 أن سنن الوضوء سبع الأولى غسل اليدين في ابتداء الوضوء قبل دخوله في الأناء وكونه سنة هو المشهور  
 وقيل أنه مستحب وفي كونه متعبداً به لم يطلع على حكمته وهو قول ابن القاسم أو معقول المعنى وهو النظافة  
 وهو لا شوب قولان وعلى التعبد بعيد غسلها من أحدث في أثناء وضوئه ويقسمها من كان نظيفاً لجسد  
 ويحتاج في غسلها إلى نية يغسلها مفرقتين وعلى القول بالنظافة عده في الجميع قال صاحب التوضيح  
 وغيره فسنه مبتدأ والسبع نعمتله وغسل خبر وابتداء منصوب على اسقاط الخافض وهو منون الدال  
 ومعناه قبل دخوله في الأثناء السنة الثانية مسح الرأس ابن عرفة من سنن الوضوء واليدين من منتهى  
 المسح لمبدئه الثالثة مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما فيمسح ظاهرهما باهما يديه وباطنهما بسبابعه  
 ويجعلهما في صماخيه ابن حبيب ولا يبع غضونهما ابن يونس مسح داخل الأذنين سنة ومسح  
 ظاهرهما قبل فرض والظاهر من قول مالك أنه سنة ابن الحاجب وظاهرهما ما يلي الرأس وقيل ما يواجهه  
 للربعة المضضة وهي ادخال الماء في القم وخضضته من شدي الى شدي بمجه ومضضة بخير تنوين  
 لا وزن الخامسة والسادسة الاستنشاق والاستنثار وهو أن يجذب الماء بانه وينثره بنفسه وأصبعيه  
 ويبالغ غير الصائم وأنكر مالك ترك وضع يده على أنفه عنده عياض الاستنشاق والاستنثار عندنا  
 سنتان وعدهما بعض شيوخنا سنة واحدة ابن عرفة وهو ظاهر الرسالة والمدينة السابعة ترتيب الفرائض  
 فيما بينهما فيقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين وكونه سنة هو الأشهر  
 عند ابن الحاجب ولذا قال الناظم وهذا المختار وقيل إن الترتيب بين الفرائض واجب وراه على مالك  
 ثالث الأقوال يجب مع الذكر ويسقط مع النسيان وانظر حكم مالونكس ناسياً ومتعمداً في الكبير (قوله  
 وأحد عشر الى قوله مقدمه) أخبر أن فضائل الوضوء أي مستحباته أحد عشر ولما صار لفظ عشر مع ما قبله  
 بسبب التركيب كالسكسة الواحدة جاز تسكين أوله تخفيفاً كما فعل الناظم الفضيلة الأولى التسمية أي أن يقول  
 أول الوضوء بسم الله وهو من المواضع التي تشرع فيها التسمية الثانية أن يتوضأ في موضع طاهر ثلاثاً  
 شئ على ثوبه أو بدنه ان كان الموضع متنجساً الثالثة تقليل الماء من غير تحديقاً ذليل الناس فيما يكفيهم  
 من الماء سواء بل هم مختلفون بحسب الكثافة والرطوبة والرفق والخرق الرابعة أن يجعل الأثناء عن يمينه  
 لأنه أمكن له في تناوله كما في رساله عياض اختار أهل العلم أن ماضق عن ادخال اليد فيه يضعه عن يساره  
 الخامسة الغسل لثانية وثالثة بمعنى أن تكرر الغسل ثلاثاً مستحب وهو المشهور وظاهر النظم أن  
 القسامين مع فضيلة واحدة وهو الذي شهره في التوضيح وقال ابن ناجي كل واحدة فضيلة مستقلة وهل

سنه السبع ابتداء غسل

اليدين

ورد مسح للرأس مسح

الأذنين

مضمضة استنشاق

استنثار

ترتيب فرضه وذو المختار

وأحد عشر الفضائل

أنت

تسمية وبقرة قد ظهرت

تقليل ماء وتيامن الأنا

والشفع والتثليث في

مفسولنا

بدء الميامن سواك أو

ندب

ترتيب مسنونه أو مع

ما يجب

و بدء مسح الرأس من

مقدمه

تخليله أصابعاً بقدمه

الرجلان كغيرهما أولا فضيلة تكرار غسلهما لان المقصود منه الاتقاء لانهما سهل الاقدار غالب قولان  
 السابعة البداهة بالميا من قبل الميا من المشهور وفي المنة هو على وان مسعود ما ينال به انما عانا  
 أو بايسارنا الصابغة السواك ولو ياعينه ان لم يجز غيره والاخضر لغير الصائم أحسن واستحسن اذا بعدما  
 بين الوضوء والصلاة أن يعيده عند صلاته واستاك بالسبابة والابهام قيل من اليمنى وقيل من اليسرى  
 وينبغي أن يكون ذلك برفق لا بمنقب الشامة ترتيب السنن فيها بينها فيقدم غسل اليدين على المضمضة  
 والمضمضة على الاستنشاق قال في التوضيح وأما ترتيب المسنون مع المسنون فيستحب وانما زاد قوله  
 ونصب وان استعمله به من تعادله في الفضائل للقافية والله أعلم السابعة ترتيب السنن مع الواجبات  
 فيقسم غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار على غسل الوجه ويقدم مسح الاذنين على غسل  
 الرجلين ويؤخره عن مسح الرأس العاشرة أن يبدأ في مسح رأسه من مقدمه وحكي فيه أن رشقولا  
 بالشمية احدى عشر تحليل أصابع الرجلين ( قوله وكه الزيداني قوله ما حدا ) أخبر أن ما فرضه في  
 الوضوء المسح كالرأس والاذنين كره فيه الزيادة على الفرض أي على ما فرضه وفيه الشارع وهو المسح  
 ورد في الرأس والمرة الواحدة في مسح الاذنين فاطلق الفرض على التقدير وأن ما فرضه الفسل تكره فيه  
 الزيادة على التقدير الذي حده الشارع فيه وهو الثلاث على خلاف في الرجلين كما تقدم وكلامه صريح في  
 كراهة الفسلة الاربعة في التوضيح ونحوه في المقدمة قال عبد الوهاب والبخمي والمازري بل يمنع ونقل  
 سنة اتفاق المذهب على المنع وهذا اذا تحقق فعل الثلاث وأما اذا شك هل غسل اثنين أو ثلاثا فمبني على  
 باخري قياسا على الصلاة وقيل لا يأتي بشيء خوف من الوقوع في محرم أو مكروه على القولين المتقدمين  
 ( قوله وعاجز الفور الى قوله معتدل ) تقدم أن الفور وهو الموالاة من فرائض الوضوء وان المشهور وجوبه  
 مع الذكر والقسرة وسقيطه مع للعجز والنسيان وأخبر هنا أن من أجل به عاجزا كن اخذ من الماء  
 ما يكفيه فأريق له في أثناء وضوئه ثم وجده ماء آخر كمال طهارته فان لم يجده الا بعد طول من اراقه مائه  
 بطل ما فعل من وضوئه وأبدأه من أوله وان وجد الماء باثرا اراقه مائه الاول فانه يتبعا فعله ويكمل  
 وضوئه والطول هنا معتبر بالزمان الذي تحجب فيه الاداء المعتدلة في الزمان المعتدل فقوله الاعضاء هو  
 على حذف الصفة أي المعتدلة يدل عليه قوله في زمان معتدل وفهم من قوله وعاجزان الناسي ليس حكمه  
 كذلك وهو كذلك فاذا فعل بعض الوضوء ونسي باقيه ثم تذكر فانه ينبغي على ما فعله ويكمل ما بقي ويجدد  
 له للنية وسواء تذكر بالقرب او بعد طول ( قوله اذا كره فرضه الى قوله لما حضر ) أخبر أن من نسي من  
 وضوئه شيئا فاما أن يكون ذلك المنسي فرضا أو سنة فان كان فرضا لم يذكره الا بعد طول فانه يفعل المنسي  
 فقط ولا يعيد ما بعده وان ذكره بالقرب في فعله ويعيد ما بعده الى آخر وضوئه فان لم يذكر في الوجهين حتى  
 صلى بطلت صلاته وأعادها بطلت صلاته بلا وضوء وان كان المنسي سنة فانه يفعل وحده لما حضر وقته  
 أي لما يستقبل من الصلوات يريد ولم يعد ما صلى قبل أن يفعله ولا فرق في ذلك بين الطول والقرب والله أعلم  
 وفهم كون الترك في المسئلة على وجه النسيان من قوله اذا كره فرضه ومن قوله ومن ذكر سنته اذا لا يقال  
 ذكر الامم النسيان هنا حكم الترك نسيانا وأما من ترك شيئا من وضوئه عامدا فاما أن يترك أيضا فرضا  
 أو سنة وأما أن يريد فعله بالقرب أو بعد طول فان ترك فرضا عمدا وطال بطل وضوئه لاختلاله بالموالاة  
 عمدا اختيارا وان أراد فعله بالقرب فهو كمن نكس ناسيا وتذكر بالقرب يفعل المتروك ويعيد ما بعده  
 وان ترك سنة متعمدا وصلى مستحب له ان يعيد في الوقت

( قوله فصل نواقضه الى قوله من كفر ) ذكر في هذه الايات نواقض الوضوء وهي على قسمين احداث  
 واسباب فالحدث ما ينقض بنفسه وهو البول والغائط والرج والمذي والودي والمني في بعض صورته والسبب

وكره الزيد على  
 الفرض لدى  
 مسح وفي الغسل على  
 ما حدا  
 وعاجز الفور بني مالم  
 يطل  
 يذهب الاعضاء في زمان  
 معتدل  
 ذا كره فرضه بطول  
 يفعله  
 فقط وفي القرب الموالى  
 يكمله  
 ان كان صلى بطلت  
 ومن ذكر  
 سنته يفعلها لما حضر  
 ( فصل ) نواقضه ستة  
 عشر  
 بول وريح سلس اذا  
 نسر  
 وغائط نوم ثقيل لدى  
 سكر وانجاء جنون  
 ودى  
 لس وقيلة وذا ان  
 وجدت  
 لذة عادة كذا ان فصدت  
 اللطاف امرأة كذا  
 مس الذكر  
 والشك في الحدث كفر  
 من كفر

ما كان يؤدى الى خروج الحدث كالنوم فانه مؤدى الى خروج الريح والامساك فانه مؤدى الى خروج المني  
مثلا وقوله ستة عشر يعنى باعتبار مجموعها من الاحداث والاسباب وما يؤتى الى الاحداث كالردة والشك في  
الطهارة وباعتبار تنوع زوال العقل الى اربعة اوجه بنوم او اغشاء او سكر او جنون وقد خلط الناظم  
الاحداث بالاسباب على حسب ما سمح له فانظم قوله بول وريح هما من الاحداث وصراجه بالريح الخارج  
من البول والخارج من القبل فانه لا ينقض قوله سلس يشمل سلس البول والريح والمني والاستحاضة  
فعطفه على البول والريح من عطف عام على خاص \* وحاصل كلامه ان الوضوء ينقض بخروج البول  
والريح المعتادين وبالسلس وهو الخارج المستند اذ خرج على غير العادة كان سلس بول او ريح وغيرهما  
كما امر الان للنقض بالسلس متقيد بما اذا كان اتيانه اقل من انقطاعه كما نبه عليه بقوله اذا نذر اى قبل وهو  
بالحال المهمة وفهم منه انه اذا لم يقل لا ينقض وهو كذلك وهذا المفهوم صادق بما اذا كان اتيانه اكثر من  
انقطاعه فلا ينقض ولكن يستحب منه الوضوء ما لم يكن رد او ضرورة صادقة بما اذا تساوى زمن اتيانه  
وانقطاعه ولا ينقض ايضا على المشهور اما ان لم يفارق اصلا فلا فائدة في الوضوء منه فلا يجب ولا يستحب  
وهذا التفصيل انما هو في سلس لم يقدر على رفعه اما ما قدر على رفعه بما دواة او تسرا او نكاح في سلس المني  
مثلا فانه ينقض ما لم يقدر على المشهور وقوله وغائطهم من الاحداث كما تقدم قوله نوم ثقل النوم من الاسباب على  
المشهور وقيل من الاحداث وعلى المشهور من كونه سببا فيمنقض ان كان ثقيلًا كما ذكر الناظم وهو شامل  
للتثقل الطويل ولا اشكال في كونه ناقضا للتثقل القصير وفي النقص به قولان مشهورهما النقص وعلامة  
التثقل ان تنحل حبوته او يسيل لعابه او تسقط السبعة من يده او يكلم من قريب ثم لا يتفطن لشيء من ذلك  
وفهم من قوله ثقل ان النوم الخفيف لا ينقض وهو كذلك وسواء كان طويلا او قصيرا لكن يستحب  
الوضوء من الخفيف الطويل والحاصل ان الاقسام اربعة ثقل ينقض قصيرا كان او طويلا وخفيف  
لا ينقض طويلا كان او قصيرا وهذه طريقة النخعي قوله منى بالنال المعجمة الساكنة وهو من الاحداث  
كما تقدم قال في الرسالة وهو ماء ابيض رقيق يخرج عند اللذة بالانعاظ عند الملاعبة او التذكار وهل  
يجب منه غسل جميع الذكر او موضع الاذى فقط قولان وعلى غسل موضع الاذى فقط فلا نية في غسله  
وعلى القول بغسل جميعه فهل يفتر غسله لنية أولا قولان وعلى اقتضائه لنية في بطلان صلاة تاركها  
قولان وفي بطلان صلاة من غسل موضع الاذى فقط قولان قوله \* سكر واغشاء وجنون ودى  
\* الودى من الاحداث والثلاثة قبله من الاسباب وقد جعل للناظم كل نوع من انواع زوال العقل اى  
استقراره ناقضا مستقلا واصطلاح غيره ان يعد زوال العقل ناقضا واحدا لى بسبب زوال بنوم او اغشاء او سكر  
او جنون كما في الرسالة وغيرها ولا فرق في السكر والاغشاء بين ان يطول أولا ولا فرق في الجنون بين ان  
يكون بهر ع أو لا والودى بالمدال المعجمة ساكنة قال في الرسالة وهو ماء ابيض خائر يخرج باثر البول يجب  
منه ما يجب من البول قوله لس وقبله هما من الاسباب ايضا واعلم ان سطاق التقاء الجسمين يسمى مسافان  
كان بالجسد يسمى مباشرة وان كان بالبدن يسمى مساوان كان بالغم على وجه مخصوص يسمى قبلة قوله وذا ان  
وجدت \* لذة عادة كذا ان قصدت \* الاشارة للحكم المتقدم وهو النقص باللس والقبلة اى يشترط في  
النقص هما احد امرين اما وجود اللذة المعتادة اى سواء قصدها اللامس أم لا أو قصدها اى اللذة سواء  
وجدتها أم لا وفهم منه ان اللامس اذا لم يقصد لذة ولا وجدها فلا ينقض وهو كذلك وأما الممس فان وجد لذة  
انقض وضوءه والا فلا وفهم من قوله لذة عادة ان لس من لا ياتى بلعسه عادة كالحرث والصغيرة التى لا تستهوى  
لا ينقض الوضوء وهو كذلك وهذا ان لم يقصد ولم يجد فان قصد الفاسق الاتى اذ بالحرث أو وجدها فلا ينقض ولو  
قصدتها في الصغيرة ووجدها فلا وضوء وهذا التفصيل في اللامس ولا اشكال في قريب منه في القبلة فان كانت لحرث



أو صغيرة لا تشتهى فلا نقض وقلة غيرهما إن قصد لئلا أو وجدها نقضت كالس وإن لم يقصد بالقيلة لئلا ولا وجدها فهو لأن أحدهما إيجاب الوضوء الثاني لا وضوء زاد ابن عرفة ثالثا إن كانت على الفم نقضت والا فلا وفي المدونة ولا شيء على من قبائنه أصاؤه على غير الفم إلا أن يلتذا ابن الحاجب والمشهور أن القبلة في الفم تنقض لزوم اللذة قوله الطاف مرأة هو من الأسباب أيضا ومعناه أن تدخل المرأة يدها بين شفرى فرجها وفهم منه أن مسها لفرجها دون الطاف لا ينقض وهو كذلك على رواية ابن أبي أويس وروى ابن زياد نقض الوضوء بالمس أظفت أم لا قوله كذا من الذكر هو من الأسباب أيضا وإنما ينتقض الوضوء بمس الذكر على المشهور إذا مسه بباطن كفه أو بباطن أصابعه أو بجنبها كما صرح الناطم بذلك في النفس حيث قال تبدأ في النفس بفرج ثم كف \* عن مسه بطن أو جنب إلا كف \* أو أصبع

قال في الطراز إذا مسه بيث أصبعيه أو بحرف كفه أو بأصبع زائدة انتقض على ظاهر قول ابن القاسم انتهى ولا فرق في مسه بما ذكر بين أن يكون للذة أو لغير لذة عمدا أو سهوا فانتقض مطلقا على المشهور فإن مسه من فوق حائل فلا نقض ولو كان الحائل خفيفا على المشهور قوله ولشك في الحديث يعني أن من توضأ ثم شك هل هو باق على وضوءه أو انتقض وضوءه فإنه يجب عليه الوضوء قال في الرسالة ومن أية بالوضوء وشك في الحديث ابتدأ الوضوء في ابن يونس من يقين بالوضوء ثم شك فلم يدرك حدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوءه الآن يكون مستنكحا فلا تلزمه إعادة من وضوءه ولا صلاة انتهى وجوب الوضوء إن جميع احتمال حصول الحدث احتمالا فهو من باب النقض بالحدث وفي المسئلة خلاف أنظر الكبير قوله كفر من كفر يعني أن المسلم إذا توضأ ثم ارتد أي كفر بالله تعالى فعوذ بالله من ذلك ثم رجع إلى الإسلام قبل أن يحول له ما ينقض وضوءه فإن وضوءه ينتقض برده لقوله تعالى لئن أشركنا ليحبطن عملك وفي كون الردة موجبة للوضوء وهو المشهور كما عند الناطم وأول الفصل قولان حكاهما ابن العربي وفي المسئلة قول ثالث بالتفصيل أنظر الكبير (قوله يجب إلى قوله دع) الاستبراء هو استخراج ما في المحلين من الأذى قال ابن الجلاب وفي التوضيح هو استخراج ما في المخرجين والاختيان بالملح البول والغائط ومعنى كلامه أنه يجب على قاضي الحاجة أن لا يبادر بالاستنجاء بالماء ولا بالاستجمار بالاستجمار مثلا بل يترقب حتى تنقطع مادة الخارج من المحلين ويخرج من ذلك ما قدر على إخراجه ويدرك انقطاع ذلك بالاحساس به ولا اشكال في ذلك في محل الغائط والبول من المرأة وأما البول من الرجل فإنه يبقى في الذكر بقية ما خرج فلذلك أمر بان يسلته سلتا خفيفا وينتدثره ترا خفيفا كما نبه عليه بقوله مع \* سلت وتتر ذكر \* ولشددع \* وصفة ذلك أن يأخذ ذكره ويسراه ويجعله بين سبائته وإبهامه ويمرهما من أصله إلى آخره وإنما أمر بترك السلت لأنه يرخى المثانة ولا تحدد في المرات لأن أمزجة الناس مختلفة الشيخ زروق وقد جرب لطول البول أن يمر بأصبعه بين السبلين فإنه يدفع الحاصل ويمنع الواصل اللخمي من عادته احتباس بوله فاذا قام نزل منه وجب أن يقوم ثم يقعد اه هذا حكم الاستبراء وصفته وأما إزالة ما على ظاهر المخرجين من الأذى بالماء أو بغيره فهو من باب زوال النجاسة وحكمه يأتي ولفظ الاختين يقرأ في النظم بنقل حركة الهمزة للسكان قبلها للوزن والترجمة فوقية ساكنة ثم راء جذب بخفاء قاله الجوهري وسأت في النظم بكسرة واحدة لأنه مضاف في التقدير إلى ما أضيف له ترويضه مفعول مقدم بدع ومعنى دع ترك (قوله وجاز إلى قوله انتشر) يعني أن الاستجمار بالحجر ونحوه يجوز أي يكفي عن الاستنجاء بالماء في بول الذكر وفي الغائط ما لم ينتشر ذلك المذكور من بول أو غائط عن المخرج كثيرا فلا بد فيه حينئذ من الاستنجاء بالماء وفهم من قوله ذكر أن بول المرأة لا يكفي فيه الاستجمار ولا بد من الماء أيضا وهو كذلك وكذلك يتبع في المذي والمني حيث يجب منه الوضوء فقط كما يأتي أولن فرضه النيم إذا كان منه من الماء ما يزيل به النجاسة وكذا

ويجب استبراء  
الاختين مع  
سلت وتتر ذكر  
والشدع  
وجاز الاستجمار من  
بول ذكر  
كفاطالاما كثيرا تنشر

بتعين الماء في الحيض والنفاس لمن فرضها للتييم كافي المني والاستنجار من المخرج من الذي يخرج  
أو غيره مما اجتمعت فيه شروط انظر هارما يتعلق بها بالتييم والاستنجار إزالة الاستنجار من الخارجة من  
المخرجين أو من أحدهما بالماء المطلق عن ظاهر المحل الذي خرجت منه والاستنجار والاستنجار من باب  
زوال النجاسة يجب مع الذكر والقدرة وبسقط مع العجز والنسيان كما يأتي ان شاء الله ويكفي الاستنجار  
فيما ذكر ولو مع وجود الماء على المشهور وقال ابن حبيب إنما يكفي مع عدم الماء لامع وجوده والعجم مع بين  
الاستنجار بالاستنجار ونحوها والاستنجار بالماء أولى من الاقتصار على أحدهما فان كان مقتصر على  
أحدهما ولا بد فالأقتصار على الماء أولى من الاقتصار على الاستنجار وهل المطاوع في الاستنجار الاقضاء من  
غير تعيين عدد أو تعدد مع الاقضاء قولان وعلى الثاني فهل يكفي ثلاثة أحجار لأخر جان معاً أو لكل مخرج  
ثلاثة قولان وهي اجزاء حجر ذي ثلاث شعب قولان وفي استمراره على جميع المحل أو لكل جهة واحدة  
والثالث لا وسط قولان حكى هذه الاقوال ابن الحاجب

(قوله فصل في فروض الغسل الى قوله والتوكيل) أخبر أن فرائض الغسل أربعة أوها النية وعندها غير بالقصد  
ووضعه بيحتضري يطلب حضوره عند ابتداء الغسل لان المطاوع أن تكون النية مصاحبة للنوى قال في  
التوضيح واتفق هنا على وجوب النية أي ولم يختلف فيها كافي الوضوء وينوي ان كان الغسل واجبار رفع  
الحدث الا كبر أو استحبابه المنوع أو الفرض كالوضوء وحمل النية عند الشروع في الغسل أما غرض إزالة  
الذي ان بدأ به كاهو المستحب أو عند غيره مما بدأ به فان نوى عند إزالة الذي فلا يحتاج الى إعادة غسل  
ذلك المحل لان إزالة الحدث لا تقتضي نية وقسمه غسله واحدة لازالة الذي ورفع الحدث خلافا لابن مسleme وابن  
الجلاب ومن قال بقولهما وأنه لا بد من تقسم طهارة المحل على غسل رفع الحدث وعليه فيعيد الاستنجار  
وينوي الجنابة في هذا الاستنجاء الثاني \* للثاني من فروض الغسل الفور وهو الموالاة بحيث يفصل  
الغسل كله في دفعة واحدة عضوا بعد عضوا الى أن يفرغ والتأخير ليسير مغفر والكثير ان فعله عامد أي  
غير ناس لكونه في حالة الغسل مخاراً أي غير مضطر لذلك فهو مبطل لما فعل ويبتدئه من أوله وان فعله ناسيا  
ثم تكرر ولو بعد طول كمل ما بقي وصح غسله وان فعله عاجزا لفرغ مائه مثلاً ومجد ما يكمل به غسله  
من الماء فان وجد بالقرب كمل وصح ما فعل قبل ذلك وان لم يجد الا بعد طول بطل غسله وابتدأه من أوله  
والطول هنا قدر ما تحب فيه الاعضاء المعتدلة في الزمان المقتضى كالوضوء الثالث الباطل أي لجميع البدن  
وعلى ذلك نبه بقوله عموم ذلك ويتأكد بيده فان لم تصل يده لبعض جسده ذلك بخرقة أو ستواب  
غيره على ذلك من يجوز له مباشرة كالزوجة والامة أي موضع كان فان كان المعجوز عنه غير ما بين السرة  
والركبة وكل على ذلك من شاء وعلى ذلك كله نبه بقوله في البيت الثالث

\* وصل لما عصى بالنديل \* البيت أي شق عليه داسه وأخرى ما عجز عنه رأساً لرباع تحليل الشعر  
وظاهره سواء كان كثيفاً أو خفيفاً كان شعر لحية أو رأس أو غيرها كان مضموراً أم لا وهو كذلك  
مالم يكن صفه مشدوداً بحيث لا يدخله الماء فلا بد من حله وارتخائه ولما قدم وجوب ذلك لجميع البدن  
استنتج عن ذلك وجوب متابعة المغابن والحفاظة عليها فقال مصدرها بالفاء المؤذنة بتسبب ما بعدها فليعلم  
فتام الخفي البيت وقوله مثل الركبتين والابطال كل منهما على حذف مضاف أي مثل طي الركبتين وتحت  
الابطال والرفع أصل الفخذ من القدم بين الايتين هو الشق الذي بين الفخذين من خلف وانما نبه على  
هذه المواضع بالخصوص وان دخلت في وجوب غسل جميع البدن لكونها مغابن ينبوعها الماء فقد يغفل  
عنهما فاعتنى بذكرها ليعتد بها عليها ويدخل في قوله مثل الركبتين ما يلي الارض من القدم وعمق  
السرة وتحت الحلق وأخرى تحليل اصابع يديه ونحوها كما في الرسالة وقوله وصل لما عصى بالنديل الى آخره

(فصل في فروض الغسل)  
فصل في محتضري

فوق عموم ذلك تحليل  
الشعر

فتابع الخفي مثل  
الركبتين

والابطال والرفع وبين  
الايتين

وصل لما عصى بالنديل  
ونحوه كالخيل والتوكيل

تقدم يديه إلى المذيبة الثالثة (قوله سنه إلى قوله الأذنين) أخبرنا عن الفصل الرابع بآية الأولى المضممة  
 بر يد مرة واحدة الثانية غسل اليدين أي مرة أيضاً إلى السكوتين وذلك في ابتداء غسله قبل ادخالهما في  
 الاناء وعلى ذلك بآية قوله به أي في الابتداء نظر الكبير الثالثة الاستنشاق بر يد مرة واحدة أيضاً اكتفى  
 به عن الاستنشاق بناء على أنه من تمام الاستنشاق الرابعة مسح ثقب الأذنين وهو الصامخ بقوله ثقب على  
 حذف مضاف أي مسح ثقب الأذنين وأما جادة الأذنين فلا خلاف في وجوب غسلها (قوله مندو به إلى  
 قوله خذها) أخبرنا مستحبات الغسل سبعة أو طارئة يبدأ بغسل ما فرجه أو جسد من الأذى يعني  
 بعد غسل يديه أولاً على وجه الاستحباب كما تقدم في السنن وهو يعيد غسل محل الأذى بنية الجنابة أولاً لا تقدم ان  
 فيه خلافاً الثاني التسمية الثالث أن يفيض الماء على رأسه ثلاثاً قال في التوضيح الفرض مرة واحدة  
 وليس في الغسل شيء يندب فيه التكرار إلا الرأس اهـ وهذا بعد أن يخلل شعر رأسه ببلل أصابعه كافي  
 الرسالة وغيرها ولم يذكره النظام الرابع تقديم أعضاء الوضوء لشرفها وغسلها بنية الحدث الأكبر  
 ولذلك يغسلها مرة واحدة أولاً فضيلة في تكرار الغسل فنفس غسلها واجب أذهي من جملة يديه الذي وجب  
 عليه غسل جميعه والمستحب أنما هو تقديمها على غيرها الخمس وينوي بغسلها الجنابة وإن نوى الوضوء  
 أجزاء التوضيح ولو نوى الفضيلة وجب عليه إعادة غسلها وظاهر النظام استحباب تقديم أعضاء الوضوء  
 كلها حتى الرجلين وهو كذلك على المشهور وقيل يؤخر غسلها إلى آخر غسله ثالث الأقوال يؤخره إن كان  
 الموضع وسخاً وقرأ لفظ الوضوء في النظام بخلاف المأثرة للوزن الخلاء من قلة الماء من غير تحديق كما تقدم  
 في فضائل الوضوء السادس البدء بأعلى البدن قبل أسفل الساجد البدء بالماء من قبل الميسر قال ابن بشير من  
 فضائل الغسل أن يغسل الأعلى فالأعلى والأيمن فالأيمن وضريح خذها لاستحباب البدء بالأعلى واليمين  
 (قوله تبدأ إلى قوله ما فعلته) البدء في الغسل بغسل الفرج تقدمت للنظام في ضمن استحباب البدء  
 بغسل الأذى وإنما أعادها ليرتب عليها ذكر بعضها من أن المغتسل إذا غسل في فرضه يطلب منه أن يكف  
 ويصنع عنه مسه بطن السكف أو جنبها أو بطن الأصابع أو جنبها ليكفيه الغسل عن الوضوء فإذا وقع ونزل  
 ومسه بما ذكر في أثناء الوضوء فإنه يسلم ما فعل من أعضاء الوضوء بر يدوان مسه بعد كمال الوضوء في ثناء  
 غسله أو بعد الفراغ من الغسل فإنه يعيد غسل جميع أعضاء الوضوء ولا خصوصية في هذا المعنى للسبل  
 جميع النواقض كذلك وإنما خصه لكونه الغالب فضله وسهولة الفرج وقوله بطن بكسرة واحدة لأنه مضاف  
 في التقدير لثل ما ضيفه جنب وقوله أو أصبع عطف على الأكف مدخول بطن وجنب أي أو بطن  
 أصبع أو جنبها (تنبيه) إذا أحدث المغتسل في أثناء غسله بمس أو غيره فهل يفتقر إعادة غسل أعضاء  
 الوضوء لنية أم لا في ذلك تفصيل فإن أعاد غسلها في أثناء الغسل قل كماله فاحتلف في ذلك الشيخان فقال  
 ابن أبي زيد يجب عليه تجديد النية وإن لم يجددها لم يجزئه ذلك عن وضوئه وقال القاسمي يجوز له وإنظر  
 مبني الخلاف بينهما في الكبير وإن لم يعد غسلها إلا بعد كمال الغسل فأما الشيخ أبو محمد فيقول بتجديده  
 النية من باب أولى وأما الشيخ أبو الحسن القاسمي فيلزم عنده تجديد النية لا قضاء للظاهرة الكبرى  
 أم لا لأن الفصل يسير قولان للتأخيرين قاله المازري وقوله في التوضيح وأما إن لم يحدث إلا بعد كمال الغسل  
 فلزمنية الوضوء اتفاقاً ويتوضأ ثلاثاً ثلاثاً والله تعالى أعلم (قوله توجهه إلى قوله استجبال) لما ذكر  
 فرائض الغسل وسننه ومستحباته شرع في بيان موجباته بكسر الجيم أي أسبابه فذكر أربعة الأولى والثاني  
 انقطاع دم الحيض والنفس فقوله حيض نفاس على حذف مضاف أي انقطاعهما لثالث الانزال وهو  
 خروج المنى المقارن للذة المعتادة فإن خرج بغير لذة أصلاً كن ضرب أولاد غته عقرب فأمنى أو خرج للذة  
 لكن غير معتادة كمن حلك لجرب أو ركب دابة فأمنى فلا غسل عليه بل يتوضأ فقط فإن خرج للذة

سنه مضممة غسل  
 اليدين  
 بدء والاستنشاق ثقب  
 الأذنين  
 مندو به البدء بغسله  
 الأذى  
 تسمية تثليث رأسه  
 كذا  
 تقديم أعضاء الوضوء  
 قلة ما  
 بدء بأعلى ويمين  
 خذها  
 تبدأ في الغسل بفرج  
 ثم كف  
 عن مسه بطن أو  
 جنب الأكف  
 أو أصبع ثم إذا مسه  
 أعاد من الوضوء ما فعلته  
 موجهه حيض نفاس  
 انزال  
 مغيب كمره بفرج  
 استجبال

معتادة لكن بعد ذلك ما جلة المشهور وجوب الغسل الرابع يغيب الحشفة وتسمى الكفرة وهي رأس الذكر في فرج آدمي أو غيره شيء أو ذكراً أو أنثى أو ميتاً باعظاً أم لا أنزل أم لا في قبل أو دبر وإلى هذا التعميم في مغيب الحشفة أشار بقوله أسجد إذا هو صابر أسجد إذا أطلق وأرسل ولم يبق وقد علمنا أن الحجاب موجب للغسل أربعة الأول الجنابة وهي ما يخرج إلى المقارن لئلا يفتقدوا ما يغيب الحشفة في الفرج الثاني انقطاع دم الحيض والنفاس الثالث الموت وسيأتي للناظم في محله الرابع الإسلام لأنه جنب على المشهور ولم يصرح الناظم بالرابع لأنه لا يدرى في الجنابة بالانزال أو بمغيب الحشفة بناء على المشهور من أن غسل الكافر إذا أسلم للجنابة لا يغسل عليه غسل ولا غسل عليه ان يجب عليه غسل فلا غسل عليه انظر الكبير فقد ذكرنا فيه في هذا المحل فروغاً حسنة تتفق بموجبات الغسل وذكرنا أيضاً ثلاثة أصول الأول في تعريف الحيض والنفاس والثاني في معرفة قدرهما وقدر لظهور علامتهما والثالث في تقسيم النساء إلى مبتدئة ومعتادة وحاصل ثم فروغاً حسنة تتفق بذلك (قوله والاولان) إلى قوله ولم تعد موالاً ذكر في البيت الأول وبعض الثاني بعض موانع الحدث الأكبر فآخبر أن الحيض والنفاس وهما اللذان يعني بالاولين لتصديره بهما في البيت قبل هذين بمنع الوطء ويستمر المنع منه إلى أن تغتسل فلا يجوز وطء الحائض والنفساء حالة جريان الدم اتفاقاً ولا بعد انقطاعه وقبل الاغتسال على المشهور وأخبر أيضاً أن الانزال ومغيب الحشفة وهما اللذان يعني بالآخرين بمنع قراءة القرآن يريد ويستمر المنع إلى الاغتسال أيضاً وهذا هو المشهور ويقرأ الآخران بما اهلزمة وكسر الخاء من غير ياء بعدها بالنقل للوزن وجلة خلاصة قرآن وفهم من كلامه أن الحيض والنفاس لا يمنعان القراءة وهو كذلك على المشهور وأن الانزال ومغيب الحشفة لا يمنعان الوطء وهو كذلك ثم أخبر أن السكك من الحيض والنفاس والانزال ومغيب الحشفة يمنع عن دخول المسجد والحاصل أن دخول المسجد يقتضي لكل الوطء يمنع الحيض والنفاس دون الجنابة وقراءة القرآن تمنعها الجنابة دون الحيض والنفاس قوله وسهو الاغتسال إلى آخره يريد أن حكم السهو في الغسل كالسهو في الوضوء الذي صورة واحدة وهي أن ترك لغة من غسله ثم تذكرها بالقرب فإنه يغسلها ولا يهيد ما بعدها وهو المعبر عنه بالموالي كما نبه عليه بقوله ولم تعد موالاً أما أن لم يتذكرها إلا بعد طول فإنه يغسلها فقط كما في الوضوء وإن لم يتذكر حتى صلى فعل المنسي وأعاد الصلاة وقد تقدم هذا المعنى في شرح قوله ذكر فرجه بطول يفعله البيتين فراجع ان شئت وتنبه بعضهم أوله مضارع أعاد فلها جزم بل حذفت ياءه لاجتماع ما كنيان وموال مفعوله أصله موالياً فحذفت الألف على لغز بفتح ثم حذفت الياء تخفيفاً ونون اللام ثم وقف عليه بالسكون ولو قرئ بالياء المنة من تحت ميمياً لكانت ميمياً لأن نائب ميمياً نائبة لكان أسهل (قوله فصل الخوف إلى قوله التيمم) ذكر في هذا الفصل التيمم وأحكامه والتيمم في اللغة التقصير قال تعالى ولا تيمموا الخبيث أي لا تقصروا وفي الشرع طهارة رابية تشمل على مسح الوجه واليدين ليستباح بها ما منعه الحدث قبل فعلهما بعد العجز عن الماء انظر الكبير وكلام الناظم في التيمم نادر على ستة فصول ١ الفصل الأول في السبب الناقل من الماء إلى التيمم ٢ الفصل الثاني ما يفعل بالتيمم ٣ الفصل الثالث ما يقيم له وما لا يقيم له ٤ الفصل الرابع في فرائضه وسننه ومستحباته ٥ الفصل الخامس في وقت التيمم وهو من جملة الفرائض ٦ الفصل السادس فيما ينقض التيمم وما لا ينقضه لكن تعاد الصلاة معه في الوقت فأشار بهذا البيت إلى الفصل الأول وأمر كذا أن تعوض التيمم من الطهارة بالماء أي تجعله بدلاً منها أما الخوف فضر يلحقك في استعمال الماء أو لعدم وجود الماء أصلاً ولا فرق في الطهارة التي يعوض عنها التيمم بين الكبرى والصغرى فكما يقيم الحدث المحدث الحدث الأصغر لما ذكر من خوف ضر أو عدم ماء فكذلك يقيم الحدث المحدث الحدث الأكبر لجنابة أو حيض أو نفاس أو خوف مما ذكر فية تيمم تخفيفاً حدث مرض أو زيادة أن كان

والاولان منعا للوطء  
الى  
غسل والآخرا قرآنا  
حلا  
والكل مسجد وسهو  
الاغتسال  
مثل وضوءك ولم تعد  
موال  
فصل الخوف ضر  
أو عدم ما  
عوض عن الطهارة  
التيمم

حاصلا أو تأخر الجزء الآخر هبوا يقيم المبطون إذا كان لا يقدّر على الوضوء وكذلك المار في البحر أو كان الماء  
معيما إذا لم يقدر على الوضوء به لضعفه ما أولعوا بالماء بهما بين النصارى وقيم الصحيح إذا خاف نزلة أو حصى  
وكنذا يقيم صلى يقدر على الوضوء والصلاة قائما فخصت الصلاة وما في عرقه وخاف أن قام جف عرقه  
ودامت علمته فيقيمهم ويصلي للقبلة بماء فان خرج الوقت قبل زوال عرقه لم يعد وكنذا يقيمهم من عند ماء  
أن ترضا به خاف العطش سواء خاف الموت أو الضرر وكنذا يقيمهم خوفاً عطش حيوان غير آدمي إن  
الحاجب وكظن عطشه عطش من معه من آدمي أو دابة أه فان كان معه كلب أو خنزير فإنه يقتلها ولا يدع  
الماء لاجل ما يقيمهم من خاف على نفسه منصوص أو سباع اتفاقا وكنذا من خاف على ماله على المشهور  
وهذا بعض ما يتعلق بالسبب الأول في كلام الناظم وهو خوف الضرر وأما ما يتعلق بالسبب الثاني وهو عدم  
الماء فان تحقق عدمه تيمم من غير طلب اذ طلب ما يتحقق عدمه هب وان لم يتحقق عدمه فان تحقق  
وجوده أو ظنه أو شك فيه أو توهمه فيجب عليه أن يطلبه فان طلبه ولم يجده تيمم والطلب يختلف فليس من ظن  
عدم الماء كمن شك ولا التاك كمن توهم بل طلب الأول أقوى من الثاني وطلب الثاني أقوى من الثالث وليس  
الناس أيضا في القوة والضعف سواء فليس الرجل كالمراة غالباً ولا الشاب كالشيخ قالوا يجب على كل أحد أن  
يطلب الماء طلب لا يشق بمثله قال مالك من الناس من يشق عليه نصف الميل وكنذا يقيمهم من وجد ماء لا يكفيه  
لظهارته وكنذا المرنس الذي يقدر على استعمال الماء ولا يجد من يناوله إياه وكنذا من وجد ماء في برء مثلاً  
ولم يجز الآلة التي ترصه إليه كالخيل والبلد وقد ذكرنا من هذا المعنى في هذا المحل من الشرح الكبير فروعاً  
عدة فراجعها إن شئت (قوله وصل إلى قوله به محل) ذكر في هذا البيت الفصل الثاني وهو ما يفعل بالتيمم  
فامر من يقيم للفرض أن لا يصلي بذلك التيمم إلا فرضاً واحداً وهو التيمم له فان صلاه جازله وحل له أن  
يصلي بذلك التيمم على الجنازة وأن يصلي به سنة غير صلاة الجنازة كالوترين تيمم للعشاء وصلاها إذا كان  
ذلك متصلاً بالفرض الذي تيمم له وظاهر كلام الناظم وغيره أن هذا الحكم عام للمريض والمسافر والحاضر  
الصحيح وأن كل واحد منهم يجوز له أن يتنفل بيمين الفرض بعده خلافاً لمن خصص ذلك بالاولين دون  
الحاضر الصحيح كأننا في فصل في البيت بفتح التاء وكسر الصاد مضارع وصل وضيمير به للفرض وفهم  
من قوله وان تصل تأخير للسنة عن الفريضة زيادة على الاتصال المصريح فيشترط اتصال إحدى الصلاتين  
بالأخرى ويشترط تقدم الفرض فتكون السنة تبعاً له وإذا جازله إيقاع السنة تبعاً للفرض فاحرى أن يجوز  
مادونها تبعاً له كالرغبة والنافلة فان صلى فريضتين بيمين واحد بطلت الثانية منهما ولو كانتا مشتركتي  
الوقت كالظهور والعصر على المشهور وفي تعليل ذلك ثلاثة أقوال حكها ابن الحاجب وإن صلى للفرض وطال  
لم يصل النافلة بيمين الفرض لأن اتصال التيمم بالصلاة شرط وإن تيمم للفرض فتنفل قبله كما لو صلى الفجر  
بيمين الصبح ثم صلى الصبح ففي الموازية أعاد أبدأ ثم قال هذا خفيف وأرى أن يعيد في الوقت **فرع** وأما  
من قيم له نافلة فلا يجوز أن يصلي به الفرض فان فصل في التوضيع عن الموازية من تيمم لنافلة أو قراءة في  
مصحف ثم صلى مكتوبة أعاد أبدأ وقال سحنون عن ابن القمام فيمن تيمم ركعتي الفجر فصلى به الصبح  
أو تيمم لنافلة فصلى به الظهر أنه يعيد في الوقت **(قوله وجاز إلى قوله صحيح)** هذا هو الفصل الثالث من  
فصول التيمم كما هو وسأقيم له وسألا يقيم له فإخبر أنه يجوز التيمم لنافلة ابتداء أي استقلالاً واحتز به من  
إيقاع التنفل بيمين الفرض تبعاً له فقد تقدم في البيت قبل هذا وأخبر أيضاً أن الحاضر الصحيح إذا عدم الماء  
كالمسجون مثلاً إنما يستتبع بالتيمم أي استقلالاً لأن الكلام فيه ما عدا الجمعة من الفرائض أما الجمعة  
والسوافل فلا يقيمهم لها وما ذكره من جواز التيمم لنافلة استقلالاً إنما هو على المشهور في حق المريض  
والمسافر لأنهم محمولون في التيمم وأما الحاضر الصحيح فلا يقيمهم لأنوا فل استقلالاً وإنما يصليها بالتيمم

وصلى فرضاً واحداً  
وان تصل  
جنازة وسنة به محل  
وجاز للتنفل ابتداء  
ويستتبع  
الفرض لاجل الجمعة حاضر  
صحيح

للفرض كأن تقدم في البيت قبل هذا أو يدل لهذا التقدير قوله ويستبعد الفرض لا الجمعة حاضر صحيح حيث  
حكم بان الحاضر الصحيح لا يستتبع بالتيمة إلا ما عدا الجمعة من الفرائض ففهم منه أنه لا يستتبع بالتيمة  
استقلال الجمعة ولا النوافل وإذا كان كذلك فجواز التيمم للمسافة استقلالاً لا بتقديم سائر الأوقات البيت أعظم  
لغير الحاضر الصحيح من مريض أو مسافر أما الجمعة فقال أشوب لا يقيم لها فإن فعل لم يجزئه قال في  
التوضيح وهو ظاهر المذهب وحكي ابن القصار وغيره أنه يقيم لها أو النوافل فالشهور أنه لا يقيم لها  
استقلالاً وإنما يصلحها بتيمة للفرض بحسب التسبع له كما سئل وقيل أنه كالسافر والمريض فيقيم للفرائض  
والنوافل واستظهره ابن عبد السلام وقيل لا يتنقل بتيمة الفرض إلا المريض والمسافر أما الحاضر الصحيح  
فلا يتنقل بتيمة الفرض كما لا يقيم للمسافة استقلالاً حكاه بعض شراح المختصر وعليه فيعيد قول النظم في  
البيت قبل هذا وإن اتصل جنازة وسنة به يحمل بالمريض والمسافر دون الحاضر الصحيح والله أعلم والفرض  
في النظم مقبول يستتبع والجمعة يسكنون الميم عطف عليه وحاضر فاعل يستتبع (قوله فروضه إلى قوله الوسط)  
ذكر في هذه الأبيات الثلاثة في الأربعة بعدها الفصل الرابع من فصول باب التيمم وهو في بيان فرائضه وسننه  
ومستحباته واندرج في المستحبات بيان صفته الخاصة اذهبي من المستحبات على المشهور كما اندرج في  
الفرائض للفصل الخامس في بيان وقت التيمم لسكون دخول الوقت من جهة فرائضه فأنشأ فرائض  
لتيمة ثمانية وأولها مسح الوجه ابن شعبان ولا يتبع غرضه الثاني مسح اليدين إلى الكوعين ابن الحاجب  
وينزع الخاتم على المنصوص قالوا ويخلل أصابعه التوضيح الاستيعاب بالمسح مطلوب ابتداء ولو ترك شيئاً  
من الوجه أو من يدين إلى الكوعين لم يجزه على المشهور الثالث النية وحمل اعتماد الفرض على الأولى ولم يعينه  
الناظم لظهوره والله أعلم وفي كلام الناظم احتمال تعيينه أنظر وجهه رد في الكبير وينوي استيعاب الصلاة سواء  
كان محذوراً الحدث الأصغر أو كان جنباً فإن نسي الجنابة لم يجزه الرابع الفرض به الأولى والمراد بها وضع اليدين  
على الصعيد لا للضرب على يابه فقول الناظم أولى الضررين معطوف على النية بخلاف العاطف وأبست ظرقاً  
للنية واحترز بأولى من الفرض به الثانية فليست فرضاً مستأثراً مع السنين الخامسة الموالاة وهي الفور كما في  
الوضوء قال في المسألة من فرق تيممه وكان أمراً قريباً أجزأه وإن تباعد ابتداء التيمم كالوضوء قال وتنكيس  
التيمم كالوضوء السادس الصعيد الطاهر واختلف في تفسير الصعيد وفي تفسير الطيب في آية فقيموا صعيداً  
طيباً قال ابن العربي الذي يعضده الاشتقاق وهو صريح اللغة أن الصعيد وجه الأرض على أي وجه كان من  
رمل أو حجارة أو مدبر أو تراب ومنه ذهب مالك أن المراد بالطيب الطاهر وعلى هذا التفسير يذهب الشيخ أبو  
محمد في رسالته حيث قال والتيمم بالصعيد الطاهر وهو ما ظهر على وجه الأرض منها من تراب أو رمل أو حجارة  
ومن عدم الماء والصعيد معاً فالمشهور أنه لا يصلح إذا بقي عادماً طمأ حتى خرج الوقت رأساً فلا يقضي وفي المسألة  
أقوال آخر أنظرها في الكبير نظماً ونثراً مع فروج تتعلق بالمحل السابع أن يكون موصلاً بالصلاة قال ابن  
الجلاب من شرط التيمم أن يكون متصلاً بالصلاة فلذلك لا يجوز أن يصل في رضتين بتيمة واحداً ولا بأس  
أن يصل نوافل بتيمة واحداً إذا كان في فور واحد الشامن دخول الوقت فلا يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل  
بنفس فراغه من التيمم ولهذا لم يكن بالفرض السابع وهو اتصاله بالصلاة عن هذا إذا لم يلزم من اتصالها  
كونه في الوقت كما لا يلزم من كونه في الوقت اتصالها به ووجه اشتراط اتصالها أن التيمم طهارة ضرورية ولا  
ضرورة لفعلها قبل الوقت ولما ذكر أن دخول الوقت من الفرائض وكان الوقت في الاستعمال الغالب زماناً  
مستعاضاً بنفس لبيان الأولى للتيمم هل يبادر به أول الوقت أو لا وكان للفقهاء قسموا التيممين بالنسبة  
لوقت تيممهم المستحب إلى ثلاثة أقسام قسم يقيم أول الوقت المختار وقسم وسطه وقسم آخره أشار الناظم  
لبیان الأقسام الثلاثة بقوله آخره للرأى البيت فأخبر أن الرأى وهو الذي غلب على ظنه وجوده دائماً في الوقت

فروضه مسحك وجهها  
واليدين  
للكوع والنية أولى  
الضررتين  
ثم الموالاة صعيد طهراً  
ووصلها به ووقت  
حضر  
آخره للرأى آيس فقط  
أوله والمردد الوسط



يقيم آخر الوقت والمراد بالوقت اذا اطلق في هذا الباب الوقت المختار واذا أخر الرأى فالوقت بوجود الماء في الوقت كذلك من باب أول ثم أشار ابن تيميم أول الوقت بقوله آيس فقط أوله يعني ان الآيس من وجود الماء في الوقت المختار يقيم أوله اذ لان قد في تأخيره وكذلك لا يؤخر من شاركه في المعنى عن غاب على ظنه عدم وجوده في الوقت لان غلبة الظن كالتيقن في كثير من الفروع وكذا المرئى الذي لا يقدر على مس الماء وأخرج بقوله فقط الرأى والتردد ونحوهما لان من شارك الآيس في المعنى كما مر ثم أشار ابن تيميم وسط الوقت المختار بقوله والتردد الوسط يعني ان المتردد يقيم وسط الوقت المختار وطلق في التردد فيشمل المتردد في الاحقوق وفي الوجود وهو كذلك فالتردد في الاحقوق هو الذي ييقن وجود الماء وترددها بل يحققة في الوقت المختار أو بعد أخر وجه المتردد في الوجود لا علم عنده هل هناك ماء أم لا ويعبر بعضهم عن هذا الثاني بالجاهل قال في التوضيح ويحقق المتردد اختلاف من سباع ونحوها والمرئى الذي لم يجد من ينأوله اياه أى فيقيم بها وسطه كالمتردد والمراد بوسط الوقت نصف القامة في الظاهر قاله ابن أبي زئب ومن قبل غير ذلك والمراد بآخره ان يبقى من الوقت قدر ما يقيم فيه ويصلى قاله أبو الحسن الصغير وهذا التقسيم على جهة الاستحباب فقط وكرهه مستحباهو المشهور وابن الحاجب وروى آخره في الجبيع وقبل وسطه الا الرأى فيؤخر وقبل آخره الا الآيس فيقدم (قوله سئنه الى قوله جيد) أخبر ابن تيميم ثلاثه الاولى مسح اليدين من الكوعين الى المرفقين وأما مسحهما الى الكوعين ففرض كاتقدم الثانية الضربة الثانية لمسح اليدين الثلاثة الترتيب فيقدم مسح الوجه على مسح اليدين فان نكس وصلى أجزأه ثم ذكر ان مندوباً به التسمية والوصف الحميد أى الصفة المستحبة في مسح اليدين ولم يبينها ان كالا على شهرتها والله أعلم وهي ان يمسح ظاهر يده اليمنى بباطن أصابع يده اليسرى وقد مسحنا عليه حتى يبلغ المرفق ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضاً عليه الى آخر الاصابع ثم يمسح اليسرى باليمنى كذلك وفي الرسالة بعض مخالفة لهذا الوجه انظره في الكبير مع ما يتعلق بالمحل من الفروع (قوله ناقضه الى قوله قد عدا) أخبر ان كل ما ينقض الوضوء من الاحداث والاسباب المتقدمة فانه ينقض التيمم أيضاً وينبذ الوضوء بنقضه بأمر آخر لا ينقض الوضوء وهو وجود الماء قبل الصلاة قال في التلخيص بن تيميم فوجد الماء قبل أن يصلى لزمه استعمال الماء بطل عليه تيممه الا أن يكون الوقت من الضيق بحيث يخشى مفوات الصلاة ان تشاغل به أى فلا يلزمه استعمال الماء ان ضاق الوقت ولا يبطل تيممه على الصحيح من المذهب قاله اللخمي وفهم من قوله قيل ان صلى أن وجوده في الصلاة أو بعدها لا ينقض التيمم وهو كذلك في الجملة فان وجدته في الصلاة تمادى وصحت صلاته الا اذا نسيه وهو عنده في رحله فتمد كرهه في الصلاة فانه يقطع قال في المدونة وان ذكر الماء في رحله وهو في الصلاة قطع ولو تأخر رجل بالماء وهو في الصلاة تمادى وأجزأته صلاته اهـ والفرق بينهما أن الاول معه نفر بط والثاني لا نفر بط معه بل دخلها بوجه جائز وأمان وجدته بعد الفراغ من الصلاة فلا يبطل تيممه وصلاته صحيحة وهل يعيد في الوقت أم لا في ذلك تفصيل باعتبار التيمم من فمهم من يعيد سواء صلى في الوقت المأمور به بالصلاة فيه أو صلى في غيره منهم من لا يعيد الا اذا قسم على الوقت الذي أصح بالتيمم فيه وإلى بعض هذا التفصيل أشار الناظم بقوله وان بعد يجدي بعد بوقت ان يكن \* الى آخره أى وان وجد التيمم الماء بعد أن صلى فانه يعيد في الوقت ان يكن كخائف من لص أو سبع أو نحوها والراجح اذ قسم الصلاة أول الوقت وكالزم من أى المقعد الذي يقدر على استعمال الماء ولا يجحد من ينأوله اياه وكونه كواحد من هؤلاء ما في كونه مقصراً فيما طلب منه أو مخالفاً لأمر به فالتيمم مقصر في الطلب والزمن مقصر في التعداد الماء والراجح اذا قسم مخالفاً لما أمر به من التوسط وأجوز في الاعادة لا مخالفة المذ كورة الموقن بوجود الماء اذا قدم ويدخل تحت الكاف من كخائف من وجد الماء بقر به بعد ان صلى ومن أضل وماؤه في

سئنه مسحهما لارفق

وضربه اليدين ترتيب

بقي

مندوب به تسمية وصف

جيد

ناقضه مثل الوضوء

ويزيد

وجود ماء قبل أن يصلى

وان

بعد يجدي بعد بوقت ان

يكن

كخائف اللص وراج

قسما

وزمن منا ولا قد عدا

رحله خشي خروج الوقت فتيمم وصلى ثم وجده المتروك في طريق الماء وناسى الماء في رحله ولم يذكره الا بعد أن صلى فيه يد كل هؤلاء في الوقت أيضا على المشهور وانظر وجه اعتمادهم في الكبير وما ذكره من إعادة الخائف وعدم المناول لا فرق فيهما بين أن يصلوا في الوقت المستحب لهما وهو وسط الوقت أو يصلوا أوله فقوله قدما صفة لراج فقط وألفه للاطلاق وزمن عطف على كخائف ومناولا مفعول عام بفتح العين وفاعله يعود على زمن وجلة عدم نعت لزمن وقد جئت فند لك مفيدة في الاسباب السايلة الى التيمم وفي عدم التيممين وفي وقت تيممهم وفيمن يعيد منهم من لا يعيد فانظر ما في الكبير انظاما ونظام فصلين بقيام من كتاب للطهارة على النظم وهما المسح على الخفين والمسح على الجباير

(كتاب الصلاة)

### ﴿كتاب الصلاة﴾

فرائض الصلاة ست  
عشره \* شرطها  
اربعة مفتقرة

تكبيرة الاحرام والقيام  
لها ونية بها تزام  
فاتحة مع القيام والركوع  
\* والرفع منه والسجود  
بالخضوع

والرفع منه والسلام  
والجأوس

له وترتيب أداء في  
الاسوس

والاعتدال مطمئنا  
بالتزام

تابع مأموم باحرام سلام  
نيته اقتدا كذا الامام  
في

خوف وجع جمعة  
مستخلف

(قوله فرائض الى قوله مفتقرة) الصلاة منقولة من الدعاء الذي تشتمل عليه قال القاضي عياض وتسمية الدعاء صلاة معروف في كلام العرب فاضاف الشرع الى الدعاء ما شاء من أقوال وأفعال وقيل منقولة من الصلاة وهي ما يربط بين شيئين لانهما صلة بين العبد وربّه وقد نقلنا في الكبير فيما يتعلق بوقت فرضها وكيفيته هل فرضت ركعتين أو أربع وحكم من تركها جاحدا لوجوبها ومقرابه وعظم قدرها من الشرع بعتة وجرم ناركها ما يسر الوافق عليه \* واعلم أن الصلاة شرط وفرائض وسنن ومستحبات والفرق بين الشرط والافرض أن الشرط خارج عن المساهية والافرض داخل فيها ثم اعلم أن الشرط على قسمين شرط وجوب وهو ما لا يطالب من المكاتب لكونه ليس في كسبه وشرط أداء وهو ما يطالب منه لكونه في كسبه وطوقه \* فشرط وجوبها خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والنقاء من دم الحيض والنفاس ودخول الوقت وزاد القاضي عياض بلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم وقد ذكر لناظم من هذه الشرط أثناء هذا الفصل النقاء ودخول الوقت حيث قال شرط وجوبها للنقاء من الدم البيتين واكتفى عن العقل والبلوغ بما قدم صدر الكتاب من قوله \* وكل تكليف بشرط العقل \* مع البلوغ وأسقط بلوغ الدعوة لبلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم لجميع أهل الأرض وأسقط الاسلام أيضا بناء والله أعلم على القول بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو الصحيح فلا يتوقف وجوبها على الاسلام وشرط أدائها أربعة جمعها لناظم كما يأتي في بيت واحد وهو قوله

شرطها الاستقبال طهر الخبث \* وبستر عورة وطهر الحدث

ويأتي الكلام عليها في محله ان شاء الله وأخبر في هذا البيت أن فرائض الصلاة ستة عشر وهي المذكورة بهذا البيت وأن شرطها أي شروط أدائها أربعة وهي المقدمة فرياسات أي أيضا كما في (قوله) تكبيرة الى قوله مستخلف) لماذا ذكر أن فرائض الصلاة ستة عشر شرع الآن في بيانها أو طها تكبيرة الاحرام أي التكبيرة التي يدخل بها المصل في حرمة الصلاة وهي واجبة على الامام والفرد والمأموم ولفظها الله كبر لا يجزى غيره والمأجوز عن الكلام جلة تكفيه النية اتفاقا وأما المأجوز لجمله باللغة فقال لا بهري تكفيه النية وقال أبو الفرج يدخل في الصلاة بما دخل به الاسلام وقيل يدخلها بما راد التكبير في لغته ولا خلاف أنه لا يعوض القراءة بلغته لان الأعجز في النظم العربي وينتظر الامام بتكبيرة الاحرام قدر ما استوى الصفوف ويشترط في تكبيرة الاحرام اقترانها بنية الصلاة المعينة وانظر حكم من نسيها من فداء امام أو مأموم في الكبير الثاني من فرائض الصلاة للقيام لتكبيرة الاحرام وعلى تكبيرة الاحرام يعود ضمير طها فرضيته لغير المسبوق متفق عليها وفي المسبوق يجحد الامام را كما في كبر للركوع ونوى بها تكبيرة الاحرام تأويلان في وجوب القيام عليه وعدم وجوبه سببهما أنه قال في المدونة ان كبر للركوع ونوى بها الاحرام أجزأه فنحل المسوطة على أنه كبر للركوع في حال القيام أو جبه على المسبوق ومن حملها على أنه كبر وهو را كع أسقطه عنه الثالث النية التي تزام بها الصلاة أي تقصد فان افتقرت بالتكبير فلا اشكال في الاجزاء وان

تأخرت عنه دلائل خلاف في عدم الاجزاء ان تقدمت بكثير لم تجز اتفاقا في سير قولان ظاهر المذهب الاجزاء  
والاصح علم اشتراط نية عدد الركعات الرابع قراءة الفاتحة وهي واجبة على الامام والمندوبين المأموم  
وأوجبها عليه ابن العربي في السرية وهذا الحكم في الفريضة أما قراءتها في النافلة فمسنية على المشهور وقاله  
البرزلي ويقرؤها أثار التكبير ولا يلهو بها بينهما ولا يتعدى ولا يسجل في الفريضة وله ذلك في النافلة ويجب  
تعلوها على من لا يحفظها ان كان في الوقت سعة وكان قابلا للتعليم فان ضاق الوقت عن التعليم وجب عليه  
أن يأتى بمن يحسنها فان لم يجد اما يأتى به ولا من يعلمه سقطت قراءتها عنه ولا يلهو غيرها عوضا عنها  
وهل يجب عليه حينئذ قيام بقدر قراءتها فقط أو بقدر قراءتها وقراءة السورة أو لا يجب ذلك بل يستحب  
الفصل بوقوفهما أقوال وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو في الاكثر من ركعات الصلاة أو في النصف أو في  
ركعة أقوال انظر ما ينبغي على ذلك في السكبر اخامس القيام لقراءة الفاتحة وهو من القروض المتفق عليها  
للإمام والفد سواء قلنا انه واجب لأجل الفاتحة أو فرض مستقل وأما المأموم فلا يجب عليه القيام طأ لاسن  
جهة مخالفة الإمام عنده من يقول بانه واجب طأ قاله في التوضيح أي من يقول انه واجب لأجلها فالمأموم لا  
يجب عليه قراءتها فيسقط عنه القيام طأ لا مخالفتها للإمام فوجوبه عليه لئلا يخالف امامه وأما من يقول بانه  
فرض مستقل فيستحب على من يجب عليه قراءة الفاتحة وعلى من لا يجب عليه قراءتها وهو المأموم السادس  
الركوع وأذله أن يذبح بحيث تقرب راحته أي كفاه من ركبته ويستحب أن ينصب فيه ركبته ويضع  
كفيه علىهما ويباعد يديه ولا ينكسر رأسه الى الأرض ولا يرفعه ويكون ظهره مستويا السابع الرفع  
من الركوع فان تركه وجبت الاعادة على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم لا اعرابي صل فانك لم تصل وروى  
عن مالك ان الرفع سنة وسع ابن القاسم من خرم من ركعته ساجدا لم يعتد بها وأحب عماديه معتد بها ويعيد  
صلاته الثامن السجود وينبغي أن يكون مصحوبا بالخضوع وتذلل مستحضرا كونه واقفا بين يدي الله تعالى  
وعلى ذلك نبه بقوله والسجود بالخضوع قال مالك والسجود على الجبهة والاف جبهتا ابن القاسم  
فان سجد على الالف دون الجبهة أعاد أبدأ وان سجد على الجبهة دون الالف أجزأه عبد الوهاب ويعيد في  
الوقت استحبها اده ويستحب تقديم اليدين قبل الركبتين في الطوى الى السجود وتأخيرهما عند القيام  
وبأق ذلك للناظم آخر المندوبات ويستحب مباشرة الأرض بالوجه واليدين لان ذلك من التواضع الا  
لحر أو برد وأما تغيرهما فلا فن شاء سجد على الأرض أو على ثوب أو غيره التاسع الرفع من السجود فن  
لم يرفع يديه من السجود لم يجزه قاله بعض أصحاب سحنون وخفف ذلك بعضهم العاشر السلام ويتعين  
لفظ السلام عليكم بقر يلفظ السلام بأل وجمع ضمير عليكم وتقديم لفظ السلام فلانكره فقال سلام  
عليكم لم يجزه على المشهور ولو جمع بين التعريف والتنوين جوى على الخلاف في الاحسان في الفاتحة وسبأ في  
ولو عرف بالاضافة فقال سلامي أو سلام الله عليكم أو قدم الخبر على المبتدأ فقال عليكم السلام لم يجزه  
وبجمع ضمير عليكم كان وحده أو مع غيره وهل يشترط أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة كما نوى  
بالاحرام الدخول به فيها أو لا يشترط ذلك قولان الحادى عشر الجلوس للسلام أي الجلوس بقدر ما يقع فيه  
السلام وأما الزائد عليه فمسنة كما يأتي في السنن ويستحب في صفة جلوسه في التشهد أو بين السجنتين  
جعل الورك اليسر على الأرض ورجله اليمنى على اليسرى ويطأ ابهام اليمنى أو جنبها للأرض وكفاه  
مفتوحتان على نحوه الثاني عشر ترتيب أداء الصلاة بحيث يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود  
والسجود على الجلوس قال القسب فلو عكس أحد صلواته فبدأ بالجلوس قبل القيام وبالسجود قبل الركوع وما  
أشبه ذلك لم تجزه صلواته باجاء وقوله في الاسوس صفة لترتيب فيتحقق بمحدوف والاسوس الاصول ويعنى  
بها هنا الفرائض واحترز بذلك من ترتيب الاداء بين الفرائض والسنن كتقديم الفاتحة على السورة أو فيها



وما عدا وجهه وكف الخمر \* يجب ستره كافي العورة اسكن لدى كسفت اصدوا وشعر (٢٩٧) \* أو ظرف تعيد في الوقت المقر

في الوقت وظاهر كلام ابن رشد أن هذا الشرط ابتداء ودواما أيضا انظر الكبير الرابع طهارة الحدث وهو أيضا بشرط ابتداء ودواما في افتتاح الصلاة متطاهرا ثم أحدث فيها بطلت لانه كمن اقتنع بها محدثا ولا فرق بين البطلان بين الممعد والنسيان ولا بين العجز والاختيار ولهذا قال الناظم في غير الأخير أي إن تقييد الشرط المذكور بالذكور والقدرة إنما هو في غير الشرط الأخير الذي هو طهارة الحدث فإنه شرط مع الذكر والقدرة ومع العجز والنسيان وضمير ناسيها للشرط الثلاثة لأول المقيدة بالذكور والقدرة ولما ذكر أن فروع ناسي الشرط المذكور والعاجز عنها كثيرة فإذا الحكم فيها بقوله نديا بعيدا أن البيت فأخبر أن الناسي لأحد الشرط الثلاثة الأول أو العاجز عنه إذا صلى غير محصل له فتدكر أو زال عجزه فإنه يستحب له أن يعيه في الوقت إلا العاجز عن استقبال القبلة وعن ستر العورة فلا إعادة عليه ما قوله لا عجزها أو الغطا فبني محل الإعادة العاجز عن إزالة النجاسة والناسي في الشرط الثلاثة أي من صلى لغير القبلة أو مكشوف العورة أو بنجاسة ناسيا فضمير عجزها للقبلة والمراد بالغطا ستر العورة وهو معطوف على ضمير عجزها مدخول فيه جز وقوله كاختطاني قبلة تشبيهه لا فائدة الحكم المذكور وهو الإعادة في الوقت ومعناه أن من اجتهد في طاب جهة القبلة فأداءه اجتهاد إلى جهة فصلي اليها ثم تبين له أنه أخطأ وصلى لغير القبلة فإنه يعيد في الوقت وقد ذكرنا في الأصل فروعا تتعلق بالشرط المذكور وسجلتها حكم الرعا فراجعها إن شئت (قوله) وما عدا إلى قوله المقر لما قدم أن ستر العورة شرط مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان أخبر بهذا أنه يجب على المرأة الحرة في الصلاة أن تستر جميع بدنهما عدا وجهها وكفيها وجوبا كوجوب ستر العورة أي في تقييده بالذكور والقدرة وأنها إن أخلت ببعض ذلك مخضرة فصارت مكشوفة الصدر أو الشعر أو الأطراف كقدميها وكوعينا مختارة فإنها تعيد في الوقت المقرر عند أهل هذا الفن وهو في الظاهر ين إلى الاصفرار وفي العشائين الليل كله على مذهب المشو نفولفظ وجهه في النظم بكثرة واحدة لإضافته في التقدير إلى مثل ما أضيف له كف وفهم من قوله الحرة أن الأمة إذا صلت مكشوفة الصدر والشعر أو الأطراف فلا إعادة عليها وهو كذلك على المشهور نعم إن صلت مكشوفة الفخذ فإنها تعيد في الوقت على المشهور وقد ذكرنا في الأصل فروعا ومسائل تهتني بالحل مع ذكر المعيدين لصلاتهم في الوقت وأن عتسهم ثلاثون وأنهم على ثلاثة أقسام عشرة يعيدون إلى الاصفرار وعشرة إلى الغروب وعشرة إلى آخر النماء فانظر جميع ذلك في الكبير نظما ونثرا (قوله) شرط وجوبها إلى قوله أقول) أخبر أن شرط وجوب الصلاة النقاء من الدم أي من الحيض والنفس ودخول الوقت ويحصل النقاء المذكور بقصة وهي ماء أبيض كالخبر أو بالحقوق وهو خروج الخرقه جافة وإذا كان النقاء شرطا في الوجوب وقد تقرر أن الشرط يلزم من عدمه لعدم إلزام من عدم النقاء وذلك حالة الحيض والنفس عدم وجوب الصلاة وإذا لم يجب فلا تقضي الحائض والنفساء صلاة أيام الدم وإلى هذا أشار بقوله مصدرا بقاء السبب فلا قضاء أيامه أي أيام الدم وضمير أدها للصلاة وضمير به للوقت وباؤه ظرفية وقد تقدم قبل قوله تسكيره الاحرام عند الشرط وما ذكر الناظم منها وسالم يذكره وانظر الكلام على الوقت نظما ونثرا وعلى ما يعرف به ظل الزول وظل وقت العصر لكل شهر من شهور العجم نظما ونثرا وعلى تقسيمه إلى اختيارى وضرورى وعلى أهل الأعداء وعلى وقت النفل وما يتعلق بذلك من الفروع وعلى اختلاف في تعيين الصلاة الوسطى نظما ونثرا في الكبير (قوله) سننها إلى قوله أيام يتم) ذكر في هذه الآية اثنين وعشرين سنة من سنن الأئمة الذين قرأوا السورة بعد قراءة فاتحة وعن الدائمة غير بالواقعية لانها من أسماها وذلك في الركعة الأولى والثانية من سائر القرائن ير يد الامام والفد وأما المأموم فيستحب له الانصات لقراءة الامام في الصلاة الجهرية والسريرة كما يأتي في المستحبات الثانية للقيام أي لقراءة السورة في الركعة الأولى والثانية وذلك للإمام والفد أيضا وأما المأموم فواجب عليه لأجل متابعة الامام وقصر من سائر أربعين \* ظهرنا شعاعها إلى حين يعد بما رواه الشيخ إلى أن قسم \* مقيم أربعة أيام يتم

شرط وجوبها النقا  
من الدم  
بقصة أو الخفوف فاعلم  
فلا قضا أيامه ثم دخول  
وقت فأدها به حتما  
أقول  
سننها للسورة بعد  
الواقعية  
مع القيام أولا والثانية  
جهر وسر بمحل طما  
تسكيره إلا الذي تقدا  
كل تشهد جلوس أول  
والثاني لا مال للسلام  
يحصل  
وسمع الله من حمده  
في الرفع من ركوعه  
أورده  
الفد والامام هذا كما  
والبقي كالندوب في  
الحكم بها  
اقامة سجوده على  
الدين  
وطرف الرجلين مثل  
الركبتين  
انصات مقتد بهجور ثم رد  
على الامام والبسار  
واحد  
به وزائد سكون  
للحضور  
ستره غير مقتد خاف  
المرو  
جهر السلام كلم  
القسم  
وان يصلى على محمد  
من الاذان لجامعة أنت  
فرضا بوقته وغيرها لمبت

الثالثة والرابعة الجهر بمحله فالجهر هو ان يسمع نفسه وفوقه قليلا والمرأة دون الرجل في الجهر وأقل السر  
أن يحرك لسانه وأكثره أن يسمع نفسه الخامسة التكبير لا تكبيرة الاحرام فانها فرض كما تقدم  
في الفرائض وعلى ذلك نبيه بقوله الا الذي تقدمنا والمشهور ان كل تكبيرة سنة وقيل مجموعها سنة واحدة  
السادسة والسابعة التشهد الاول والثاني ويعني باي لفظ كان وأمانتين لفظ التحيات لله فسميته أخرى  
ثاني في قوله كالم التشهد وهل هما شيان أو سنة واحدة قولان الثامنة والتاسعة الجلوس الاول والجلوس  
الثاني الا القدر الذي يقع فيه السلام فانه فرض كما تقدم في الفرائض وعلى ذلك نبيه بقوله لا ما للسلام يحصل  
العاشرة سمع النبي من ربه في الركوع للامام والقدوس مجموعها سنة واحدة أو كل واحد سنة يجزى  
ذلك على الخلاف في التكبير قاله ابن ناجي والى بيان محله وكونه سنة للامام والفرد دون المأموم أشار النظم  
بقوله في الرفع من ركوعه أو رده للفرد والامام فجعله أو رده صفه لرفع الفرد فاعل أو رده هذا أكدا  
البيت معناه أن هذه السنن المذكورة هي السنن المؤكدة التي بسجدة تركها في الجملة وامامها من  
السنن فغير متأكد وكذا وحكم من تركها كمن ترك مندوبا لا شيء عليه الحادية عشرة إقامة الصلاة وهي سنة  
لكل فرض وقتيا كان أو فائتا وهذا الرجل وامام المرأة فان أقامت سرا فحسن ونصح الصلاة ولو تركت الإقامة  
عمدا الثانية عشرة السجود على اليدين وللمرأتين وأطراف الرجلين الرسالة وثامن بكفك الأرض  
بأطرافك مستويتين إلى القبلة تجعلهما حذو أذنيك أو دون ذلك وذلك واسع غير أنك لا تقتصر  
ذراعيك في الأرض ولا تضع يديك إلى جنبك ولا تكن يجمع بهما تجنيحاً وسهلاً وتكون رجلك  
في سجودك قائمتين بطون ابهاميهما إلى الأرض وتقول إن شئت في سجودك سبحانك ظلمت نفسي  
وعلمت سوأ فاعف عني الثالثة عشرة انصت المقتدى وهو المأموم لقراءة الامام في الصلاة الجهرية وأطلق  
في الانصات فيهم الانصات للفتحة والسورة ولمن يسمع قراءة الامام ومن لم يسمعها وهو كذلك الرابعة  
عشرة رد المأموم السلام على الامام ويرد ولو كان مسجواً فلم يسلم حتى ذهب امامه ويرد قبلته ولو صلى بين  
يدي الامام ولو أدرك أقل من ركعة لم يرد كما لا يسجد معه للسهو الخامسة عشرة رد المأموم السلام على يساره  
ان كان ثم أحد والا فلا يرد فان كان الذي على يساره مسجواً قام لقضاء ما فاته فهل يرد عليه هذا المسلم  
أم لا قولان السادسة عشرة المكث الزائد على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة التي هي سكن الاعضاء  
فقوله وزائد سكن أي للسكون الزائد على القدر الواجب منه ولم أر من عال ذلك بحضور القلب كما ذكر  
النظم وفي نسخة وحضور ستره بلفظ حضور على زائد سكنين وإضافة لستره وعلمها فلا يكون تعليلاً  
ويكون مراده بحضور السترة استعمالها مطلق بحضورها مع المصلي السابعة عشرة السترة للامام والفرد  
وهما امر به في المقتدى اذا خافا المربور بين أيديهما فان لم يخافاه صلبا دون ستره وقال في التوضيح والستره  
خسة شرط أن تكون ظاهرة لا نجسة ثابتة فلا يستر بما لا يثبت كالجمون والصغير في غلط رمح وطول  
ذراع مما لا يشغل المصلي كالمراة انظر الكبير فقد ذكرنا فيه مما يتعلق بالستره فروعه اعادة الثامنة عشرة  
الجهر بالسلام أي الذي يخرج به من الصلاة وظاهره للامام والقدوس والمأموم وفي الواضحة ولا يحذف الامام  
سلامه ولا يعمده التاسعة عشرة لفظ التشهد الذي هو التحيات لله إلى آخره والدعاء في آخره مستحب في  
التشهد الثاني دون الاول العشرون الصلاة على النبي ﷺ أي في التشهد الاخير الواحدة  
والعشرون الأذان للجماعة الذين يطلبون غيرهم في الفرض الذي حضر وقته فلا يسكن في حق المنفرد فان  
سافر أو كان بفلاة من الأرض استحب له الاذان ولا يسكن للجماعة الذين لا يطلبون غيرهم كاهل الزوايا  
والمدارس ولا يسكن الاذان لغير فرض ولا صلاة فائتة قد خرج وقتها وانظر الكبير على حكم الاذان وصفته  
وفروعه وما يتعلق به وعلى أخذ الاجرة عليه وحده أو مع الصلاة وقضية انكار الامام ان عرفة على الامام

مستدوها ما من مع

السلام

تأمين من صلى عدا

جهر الامام

وقول ربنا لك الحمد

عدا

من أم والقنوت في

الصبح بدا

ردا وتصبح السجود

والركوع

سدل بد تكبيره مع

الشروع

وبعد ان يقوم من

وسطاه

وعنده الثلاث من

عنا

لدى التشهد وبسطنا

خلاله

تحررك سبابتها حين

تلاه

والبطن من فخذ رجل

يعدون

وصرفها من ركبة اذ

يسجدون

وصفة الجلوس تمكن

اليد

من ركبته في الركوع

وزد

نصبهما قراءة المأموم

في

سرية وضع اليدين

فاقتنى

لدى السجود حذو

اذن وكذا

رفع اليدين عند

الاحرام خذا

المد كالى ترك حضور الجماعة والجمعة لاجل الامام الاجرة على الصلاة وما كتب به ابن عمر في ذلك لاهل  
مصر وما جابوه به الثانية والعشرون قصر الصلاة الرباعية وهى الظاهر والعصر والعشاء لمن سافر اربعة  
برد فأكثر فيصليها ركعتين ركعتين ولا يزال يقصر الى أن يعود ويرجع من سفره ما لم ينو إقامة أربعة أيام  
أى صحيحة غير ملفة فيسكن سواء نوى الإقامة في أثناء سفره أو في آخره وعلى ذلك نبيه بقوله مقبح  
أو أربعة أيام يتم ويتدنى التتصير اذا تجاوز الموضع المسكون أى المتصلة بالبلد ولا يزال يقصر الى ان يصل الى  
ذلك الموضع فيقومه من سفره وعلى بيان موضع ابتداء التقصير وانتهائه نبيه بقوله ماوراء السكنى اليه ان  
قسم البر بدواً أربعة فراسخ ففى أربعة برد ستة عشر فرسخاً والفرسخ ثلاثة أميال فى الستة عشر  
فرسخاً ثمانية وأربعون ميلاً والميل ألف ذراع على المشهور ففى مسافة القصر اذن من الأذرع ستة وتسعون  
ألف ذراع ويشترط فى السفر ان يكون مباحاً فلو سافر سفر معصية أو لصيد طوالم يقصر ويقتصر المسافة  
المذكورة فى الذهاب فقط ولا تلتحق فيما بين الذهاب والاياب ويشترط أن تكون المسافة المذكورة مقصودة  
ابتداءً فمن خرج يطلب مسعى أو بقاً مثلاً فى غير موضع معين فلا يقصر اذ لا يدري هل يجد مطلوبه به بعد  
مجاورة مسافة القصر أو قبلها يقصر الرباعية التى يقصر وقتها فى السفر أو فاته وهو فى السفر فيصليها سفرية  
ولو بعد ان حضر وانظر التكبير على ما يتعلق بصلاة السفر وعلى ما يقطع القصر ومن جعله نية الإقامة وهى  
اقبل الدخول فى الصلاة أو فى أثناءها أو بعد ما وعى كون المسافر اما ان يدخل الصلاة ناو بالتمام أو ناوياً  
للقصر أو تاركاً للثنتين معاً هيا أو مقصر با ويتنوع ذلك الى عشر صور فانظرها فيه نظاماً ونهراً وعلى  
اقتداء المقيم بالمسافر وعكسه وعلى الجمع بين الصلاتين فى السفر أو المطر أو فى الظلمة مع اللطين أو اللريض  
وما يتعلق بذلك كله من الشروع (قوله مستدوها الى قوله للركب) ذكر فى هذه الايات مندوبات الصلاة أو لها  
التيسار بالسلام أى اشارة المصلى بالسلام لجهة يمينه قال أبو محمد صالح و يكون ذلك عند التعلق بالكف  
والميم من عليك اثنى قول آية اثم قراءة الناحية وذلك فى حق الفذ على قراءة نفسه فى السر والجهر  
وللمأموم على قراءة نفسه فى السر وعلى قراءة امامه فى الجهر وللإمام على قراءة نفسه فى السر ودون الجهر على  
المشهور وهذا كله يشمل قول التناظم تأمين من صلى عدا جهر الامام أى يستحب تأمين كل مفصل  
ماعدا الامام فى الجهر فاذا لم يسمع المأموم قراءة الامام فلا يؤمن وقبل يتحرى فراغ الامام من الفاتحة  
و يؤمن الثالث قول ربنا ولك الحمد يعنى فى الرفع من الركوع للمأموم والفردون الامام ولذلك قال عدان أم  
وقد تقدم ان من السنن قول سمع الله لمن حمده فى الرفع من الركوع أيضاً الامام والفرد فتحصل من ذلك  
ان الفرد يجمع بينهما والامام اما يقول سمع الله لمن حمده فقط والمأموم بناو لك الحمد فقط لاربع القنوت  
فى الصبح ويجوز بعد الرفع من الركوع وقبل الركوع بعد تمام القراءة افضل ويستحب كونه بلفظ اللهم  
انا نستعينك الى آخره ويستحب كونه سرا ومن تركه عمداً وسهواً فلا شئ عليه ومن سجد لتركه قبل  
السلام بطأت صلاته ومن ادرك ثنية الصبح ام يقنت فى قضاء الاولى على المشهور الخامس اتخاذ الرداء للصلاة  
ولا فرق فى ذلك بين الامام وغيره السادس التسبيح فى الركوع والسجود يرد من غير تحديد وفى الرسالة  
يقول فى الركوع سبعان ربى العظيم وحمده وفى السجود سبحانك ظلمت نفسك وعلمت سواً فاغفر لى  
أو غير ذلك ان شئت السابع سدل اليدين اى ارسلهاما لجنبه يربدى فى الفرض ويكره وضع يده على اخرى  
فى الفرض دون النفل الثامن التكبير حالة الشروع فى افعال الصلاة الا فى القيام من الجلوس الوسط فلا  
يكبر حتى يستوى قائماً كانه عليه بقوله عاطفاً على مع الشروع و بعد ان يقوم من وسطاه وذلك مستحب  
للإمام والقنوت والمأموم التاسع عقد الاصابع الثلاث من اليد اليمنى فى التشهد وهى الوسطى والخنصر والبنصر  
ولم يبينها اكسالا على ما هو معلوم ويسط غير فامن السابعة والا بهام واليد اليسرى فيسطها أيضاً

نطو له سبجاً وظهر اسورتين توسط العشاء وقصر الباقين كالسورة الاخرى كذا الوسطى مستحب سبق يدو سها فى الرفع للركب



ولا يحركها وذلك كله داخل في قوله بسط ما خلاه أي ما لا ما ذكر من السبع الثالث من المعنى الذي  
 تحرك السبابة في التشهد وضعية تسمى فراءة تشهد وهي يحركها أي يحركها لا قيل إلى السجدة وارض الخدي  
 عشران يباعد الرجل في سجوده بطنه عن فخديه وصفيته عن ركبته قال في المروني ويرفع بطنه عن  
 فخديه في سجوده ويحكي في ضبعيه نثر يحيا مقاربا واستحب ابن رشد أن يفرق بين ركبته وفهم من قوله  
 رجال أن ذلك لا يستحب إلا أنه هو كذلك الثاني عشر صفة الجلوس للتشدين وبين السجدين وذلك  
 بأن يذهب باليئة اليسرى إلى الأرض وينصب اليمنى عليها واطن إبهام اليمنى أو جنبها الأرض فنفس الجلوس  
 بين السجدين واجب والتشدين سنة وكونه على الصفة المذكورة مستحب الثالث عشر مكان لليدين من  
 الركبتين في الركوع وأقرده اليد لقصد الجنس الرابع عشر أن ينصب ركبته في الركوع ابن شاس ويستحب  
 نصب ركبته عليهما يدها الخامس عشر قراءة المأموم في الصلاة السبع رسالة ويقرا مع الإمام فيما يمس  
 فيه ولا يقرأ معه فيما يحجب فيه السادس عشر أن يضع يديه في السجود حذو أذنيه قال مالك في المدونة يترجعه  
 يديه إلى القبلة ولم يجد ابن يجمعهما وقال في الرسالة يجعل يديك حذو أذنيه أو دون ذلك واقتنى بهما  
 سبع تكميل لليدين جملة مقترضة بين العامل ومموله ولدى بمعنى في السابع عشر رفع اليدين عند تكبيرة  
 الاحرام يرفعهما إلى المنكبين وقيل إلى الصدر ويرفعهما قائمتين وقيل بطونهما إلى الأرض الثامن عشر  
 تطويل السورتين في الركعة الأولى والثانية من صلاة الصبح والظهر وتوسطهما في الأوليين من الغشاء  
 وتقصيرهما في الأوليين من العصر والمغرب وسورتين في العظم بدل استئمال من صبحا وظهرا ومفعول  
 تطويل وصبحا وظهرا منصوبان على اسقاط الخائض وصبحا على حذف مضاف أي قراءة صبحا وكذا  
 ما بعده التاسع عشر تقصير سورة الركعة الثمانية عن سورة الركعة الأولى من كل الصلوات وفي المختصر  
 لا بأس بطول قراءة الثانية الفريضة عن الأولى العشرة من تقصير الجلوس الوسطى ولذلك لا يرفع فيها الواحد  
 والعشرون تقديم اليدين قبل الركبتين في الطوى إلى السجود وتأخيرهما عن ركبته في قيامه هذا هو  
 المشهور وروى ابن عبد الحكم عن مالك التخيير وبقى على الناظم استحباب ذكر المعقبات ثم الفرائض  
 كما في الرسالة وغيرها فانظره وما يتعلق به من الفروع في الكبير (قوله وكرهوا إلى قوله تابع) لما فرغ من  
 ذكر للفرائض والسنن والفضائل ذكر من المسكروحات عدة أولا والثاني السجدة والتعود في الصلاة  
 الفريضة وأما السادة فلا يكره ذلك فيها الثالث السجود على الثوب ففي كلام الناظم معنى على وهذا  
 باعتبار الوجه والكفين وأما غيرهما من الركبتين والرجلين فلا يكره أن يحول بينهما وبين الأرض ثوب  
 أو غيره والكره في الوجه والكفين مقيدة بما إذا لم تدعه لذلك ضرورة من حوا رد والائلا كراهة  
 حينئذ الرابع السجود على كور البعوضة قال في المدونة فإن سجد على كور عمامته كرهته ولا يعيد  
 ابن حبيب هذا إن كان قدر الطافتين وإن كان كشيئا أعاد اه والمراد بالطافتين التعصيتين قاله  
 الابن الخافس السجود على طرف السك وله يستغنى عن هذا بكره السجود على الثوب الذي  
 أهم من طرف السك وقد تقدم السادس والسابع حل شيء على كفه أو في فقه فيكره ذلك لأنه يشغل عن صلاته  
 الثامن القراءة في الركوع أو السجود في الصحيح نهي أن اقرأ ركعا أو ساجدا التاسع تفكير  
 القلب بما ينافي الخشوع من أمور الدنيا ولا تبطل الصلاة بذلك ولو طال تفكيره وفهم من قوله نافي الخشوع  
 أن التفكير في أمور الآخرة لا يكره العاشر العيب أي لعب المصلي ببعيته أو غيرها كالطعام الخادي  
 عشر الالتفات في الصلاة فإن فعل لم تبطل صلاته ولو التفت بجميع جسده إلا أن يستأجر القبلة وهو  
 جرحه في فاعله الثاني عشر الدعاء أثناء القراءة أو في الركوع الثالث عشر والرابع عشر تشبيك  
 الأصابع أو فرقتها في الصلاة ابن يونس إنما كره مالك ذلك لاشتغاله عن الصلاة الخامس عشر التخمير

وكرهوا بسملة تعوذا  
 في الفرض والسجود  
 في الثوب كذا  
 كور عمامة وبعض كره  
 وجل نفي عفيه وفيه  
 قراءة لدى السجود  
 والركوع  
 تفكير القلب بما ينافي  
 الخشوع  
 وعيب الالتفات والدعا  
 أننا قراءة كذا ان  
 ركعا  
 تشبيك أو فرقة الأصابع  
 تخمير تغميض عين  
 تابع

وهو وضع اليد على الخاصرة في القيام قبل وهو من فعل اليه والسادس عشر تقضي بصره فيه كره قبل  
لأنه يتوهم أنه مطلوب في الصلاة فإن كان يتشوش بفتح عينيه فالتعويض حسن قاله البرزلي وانظر الكلام  
على الدعاء جماعة عقب الفرائض على ما جرت به العادة وعلى ما جرت به العادة في هذه الأعصار من ذكر  
الطيلة بلسان واحد عقب الفرائض بعد الدعاء المذكور في الكبير

(قوله فصل وخمس صلوات إلى قوله وبالتوال) حاصل كلام الناظم في هذه الآيات والبيتين بعدها أن الصلاة  
على قسمين فرض ونفل والنفل كل واحد الفرض ثم الفرض على قسمين فرض عين أي على كل مكان  
وهي الصلوات الخمس وفرض كفاية أي فرض في الجملة فإن فعله بعض الناس سقط عن الباقي وهي الصلاة  
على الميت والنفل أيضا على قسمين ماله اسم خاص لنا كده من سنة ورغبة كالوتر والكسوف والعيد  
والاستسقاء والتعجز وهي المذكورة هنا وما يسمى بالاسم العام وهو النفل كالزكاة قبل الصلوات وبعدها  
وغيرها ما يوقع في غير أوقات النسي وإن كان بعضها آكد من بعض كما يأتي ذلك في البيتين بعد هذه إن شاء  
الله أما كون الصلوات الخمس فرض عين فهو معلوم بالضرورة لكل مسلم ومن جملة من فهم فهو صديقه  
أقر بوجودها من منع من أدائها إلى أن يبقى من الوقت الضروري قدر ركعة كاملة بسجودتها فإن لم  
يصلها قتل بالسيف حد الاكفر فإن تغفل عنه حتى خرج الوقت الضروري لم يقتل أصير ورثها فائمة ولا  
يقتل الممتنع من قضاء الفرائض وأما كون الصلاة على الميت فرض كفاية فعليه إلا كثر وشهره لما كفاي  
وقيل بسنيته وهو قول ابن القاسم وأصبح وشهره سند واللام في الميت بمعنى على وميت بسكون الياء لغة  
والمين الشك قوله فرضها التكبير إلى آخره أخبر أن فرائض صلاة الجنائز أرفع الأول التكبير أرفع بها قيل  
وكل تكبيرة بمنزلة ركعة ويرفع يديه في التكبيرة الأولى فقط على المشهور والثاني الدعاء أي لميت عقب  
كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على المشهور ولا يستحب دعاء معين اتفاقا ولا قراءة الفاتحة على المشهور  
الثالث النية ولا يضرب اعتقاد أنه رجل فاعلى ما ظنه ثم ظهر أنه امرأة أو بالعكس الرابع السلام ويكون  
سرا الآن الإمام يسمع من يديه وجلة تبعا صفة سلام أي تبع ما قبله من التكبير والدعاء (تلميح) بقي على  
لناظم من فرض صلاة الجنائز القيم طائفة على عياض كذا الإمامة قال ابن رشد من شرط صحة الصلاة  
على الجنائز الإمامة فإن صلى عليها بخيرام أعيدت الصلاة وفي الكبير في هذا المحل نحو سبعة عشر فرعا  
فانظرها إن شئت قوله وكالصلوة للفصل دفن وكفن أخبر أن غسل الميت ودفنه وكفنه كالصلوة عليه في كونه  
فرض كفاية أما غلبه فقال الشيخ أبو محمد مع الاكراه سنة وقال القاضي مع البعدا بين فرض كفاية  
وعليه ذهب الناظم وصفته كفصل الجنائز من البداءة بالالة الأذى ثم أعضاء الوضوء إلى آخره وأما دفنه  
وكفنه ففرض كفاية كذا كرا الناظم ويستحب أن يكفن في ثلاثة أثواب أو خمس وهو الأفضل للرجل  
قميص وعمامة وأزرة ولفافتان ويستحب زيادة لفافتين أخرى للراة لكل سبع ويجعل لها خمار بدل  
العمامة ويعتبر في تحميمه حال الميت كذا سائر مؤن تجهيزه على قدر حاله والتكفن على من يجب عليه  
النفقة فيجب على الإنسان كفن أبويه الفقيرين وأولاده الصغار الذين لا مال لهم وكفن عبيده وأما  
كفن الزوجة فن مالها على المشهور وكفن الفقير من يد المال فإن لم يكن أولم يتوصل إليه فعلى جماعة  
المسلمين وكذا سائر مؤن التجهيز وقد ذكرنا في الأصل هنا فقر وعافصول الفصل الأول في بعض ما يتعلق  
بغسل الميت الفصل الثاني في بعض ما يتعلق بالدفن الفصل الثالث في بعض ما يتعلق بالكفن الفصل  
الرابع في مسائل جامعة من باب الجنائز قوله وترا إلى آخره هنا شروع من الناظم في تعداد القسم الأول من  
النوافل وهو ماله اسم خاص والوتر بفتح الواو وكسر هاء قال ابن بونس والوتر سنة مؤكدة لا يسع أحد تركها  
سحنون بحرق ناركة وقال أصبح يؤدب واول وقته التحنن بعد العشاء الصبيحة وبعد الشفق رآه إلى

(فصل وخمس صلوات)

فرض عين

وهي كفاية الميت دون

مين

فروضها للتكبير أرفع بها

دعا

ونية سلام مرتبها

وكالصلوة للفصل دفن

وكفن

وتركسوف عيبد

استسقاء سنان

فرض رغبة وتقضى

لاز وال

والفرض يقضى أبدا

والتوال

طالع الفجر وضرويه من طالع الفجر الى صلاة الصبح ابن عرفة فقه له قبل صلاة العشاء ولو سهوا لنزول  
وفي المدونة من صلى العشاء على غير وضوء ثم نصرف الى بيته فتوضأ وأوتر ثم تذكرك بعد ذلك فليعد  
العشاء ثم الوتر التوضيعة وزاد أي ابن الحاجب بعد الشفق احترازاً من مثل الجمع ليلة المطر أي فلا يوتر إلا بعد  
الشفق هذا هو المعروف في المذهب المدونة قال مالك من ذكر الوتر بعد صلاة الصبح لم يقضه وانظر الكبير  
على حكم من ذكر الوتر في صلاة الصبح أو بعدها أو ذكرها وقد أقيمت الصبح أو بعد أن ركع الفجر هل يعد  
الفجر وحكم من طلعت عليه الشمس وعليه الوتر والصبح وحكم من صلى ركعتين ساهياً وحكم من أتته ولم  
يصل الشفع والوتر وضاق الوقت وحكم التسهيل بعد الوتر وهل الأفضل تقديمه أول الليل وإذا أراد امام التراويح  
أن يوتر وأراد بعض من خلفه زيادة التنفل ومن أوتر أول الليل ثم دخل المسجد آخره ليلة الاحياء فإنه يصلي مع  
الامام الشفع والوتر ولا يسلم بل يشفعه بركنة أخرى وحكم يقع الشفع قبل الوتر وهل يغتفر الشفع لنية قصه  
وهل يشترط اتصال بالوتر ولا وهل يسلم بينهما وحكم من أدرك مع الامام ركعة من الشفع وما يقرأ في الشفع  
والوتر قوله كسوف يقال الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقيل عكسه وصلاة كسوف الشمس قبل  
الانحلاء سنة وتوقع في المسجد جماعة وللقدان يصلحها في بيته ويؤمر بها كل مصل ووقتها من حل الباقية  
الى الزوال وصفته ركعتان بلا أذان ولا إقامة في كل ركعة ركوعان وقيامان انظر بيان صفتها وما يتعلق بها  
من الفرع في الكبير وأما صلاة خسوف القمر فتصلى أفذاً ركعتين ركعتين حتى يسجد والمعرّوف في  
المذهب أنها تصلى في البيوت وللمالك في المجموعة تصلى في الجامع أفذاً وفي منعه من صلاتها جماعة قولان  
قوله عيد صلاة العيد سنة مؤكدة وفي كونها سنة عين أو سنة كفاية قولان ويؤمر بها من تزمه الجمعة  
وهو التكرار الباخ الماقل المقيم وفي غيرهم من النداء والعيد والمسافر بن قولان ومذهبنا ان لا ينادى  
طال الصلاة جماعة ويكبر في الأولى سبعاً بالاحرام وفي الثانية ستاً بالقيام ثم يصلي بينهما بقدر تكبير من خلفه  
ومن لم يسمعه تحري تكبيرة الامام وكبر ويرفع يديه في الأولى خاصة على المشهور وتستحب قراءتها  
بصبح في الأولى والشمس في الثانية جهراً ثم يخطب بعدها كالجمعة ويفتح الخطبتين بالتكبير ويخلاهما  
به ويقاعها في الصحراء حيث لا مانع من مطر أو خوف أفضل من ايقاعها في المسجد لا يمكنه وقتها من حل  
النافاة الى الزوال ولا تقضى بعده انظر ما يتعلق بها في الكبير قوله استسقاء الاستسقاء طاب السقي والمراد  
هنا الصلاة التي تصلى بذلك ولا تصلى الا عند الخطبة الشديدة وهي سنة عند الحاجة الى الماء لزرع أو شرب  
بنهر أو مطر ويخرجون اليها للمصلي في ثياب بذلة ذلّة راحلين يخرجون من طريق ويرجعون من أخرى  
كالعبدن وهي ركعتان كاسم اقل جهراً ثم يخطب بعدها على الارض خطبتين كالعيد ويبدل التكبير  
بالاستغفار ويبلغ في الدعاء آخر الخطبة الثانية ويستقبل القبلة حينئذ ويحول رداءه تفاؤلاً فيجعل ما يلي  
ظهره الى السماء وما على اليمين على اليسار ويهمل الرجال كذلك فهو داو يستحب صيام ثلاثة أيام فيها  
والسنة قوله فجر رغبة وتقضى للزوال المشهور أن صلاة الفجر رغبة كما قال وقيل سنة والرغبة  
مارغب فيها الشارع بالقول كقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها أو بالفعل كالركعتين بعد  
المغرب واحياء ما بين العشاءين انظر الكبير قبل كتاب الطهارة وقراءتها بأمر القرآن فقط على المشهور  
وقيل وسورة قصيرة وقراءتها سر أو معنى قوله وتقضى للزوال انه اذا ضاق الوقت عن ركعتي الفجر وخاف  
خروج وقت الصبح صلى الصبح وتركهما ثم فضاها بعد طلوع الشمس وانقضاء قدر مخرج الى الزوال فاذا  
زال الشمس فلا يقضيهما وأما من لم صل الصبح ولا الفجر حتى طلعت الشمس فالمشهور أنه يقدم الصبح  
على المغرب خلافاً لابن زهب انظر وقتها من دخل المسجد فوجد الامام في الصبح أو أقيمت عليه الصبح  
وهو لم يصلها واستحباب اقامتها بالمسجد ومن ركع الفجر في بيته ثم دخل المسجد وغير ذلك من أحكامها

فيه الكبير قوله **والفرض يقضي أبدأ بالتوال** **ي** لما ذكر أن الفجر يقضي إلى الزوال لا بعده أقاد  
هنا أن للفرض ليس لقضائه وقت محدود لا يقضي بعده بل يجب قضاؤه أبدأ ولا يسقط بمضي زمانه ولو طال  
ومع كونه يقضي يجب أن يكون قضاؤه من تمام كفايته وعلى ذلك نبه بقوله **والتوال واعلم أن قضاء الفوائت**  
**واجب على الفور ولا يجوز تأخيرها** إلا عند قال في المصونة **ويصلى الفوائت على قدر طاقتها قال أبو محمد صالح**  
**أقل ما لا يسمى به مفرا** لأن يقضي يومين في يوم وفي جواز التنقل لمن عليه فوائت قولان لابن العربي وابن  
رشد ويجب قضاء الفوائت سواء تركت عمدا أو سهوا أو جهلا ويقضي في كل وقت من ليل أو نهار ولو كان  
الامام يخطب في الجمعة ويقضيها على نحو ما فاتته من سر أو جهرا وان فاتته سفرية قضاها كذلك وان في  
الحضر وان فاتته حضرية قضاها حضرية ولو في السفر وان تركها في مرضه وقضاها في صحته فليقضاها قائما  
وان تركها وهو صحيح وقضاها في مرضه فليقضاها بقدر طاقتها من قيام أو جلوس واعلم أن الترتيب المشار اليه  
في الجلة بقوله **والتوال على ثلاثة أقسام ترتيب الصلاتين الحاضرة في الوقت ولا يشملها كلام الناطم لان كلامه**  
**في قضاء الفوائت وترتيب الفوائت فيما بينها وترتيب الفوائت مع الحاضرة** انظر أحكامها وحكم من خالف  
بأمر به من ذلك وحكم من ذكر صلاة فاتته في وقت صلاة حاضرة قبل ان يصلي تلك الحاضرة أو بعدها  
أو فيها **رحم مساجين الامام وما ختمنا به ذلك من ذكر ضوابط وقواعد يستعان بها على معرفة ما يجب على**  
**من عليه صلوات لا يدري عنها أو يدريه ويجهل ترتيبها على القول وجوبه في الشرح الكبير (قوله**  
**ندب إلى قوله ظهر)** أخبر أن النقل مندوب أي التنقل بالصلاة مستحب ومعنى الاطلاق أنه لا عدد لعدد  
التنقل المذكور ولا زمان له مخصوص بل هو مندوب اليه على قدر الاستطاعة وفي كل وقت من ليل أو نهار  
يريد الا في الاوقات المنهي عن التنقل فيها كبعد صلاة العصر إلى ان تصلي المغرب على المشهور وبعد طلوع  
الفجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح الامام استثنى من ذلك وما قرر أن التنقل مندوب في كل وقت وكان  
بعضه آكد من بعض بين المتأكد منه بقوله **وأكدت إلى آخره** يعني أن المتأكد من النوافل هو نحية  
المسجد أي الركعتان اللتان يطلب منهما داخل المسجد بقصد الجلوس فيه اذا كان على وضوء وكان في وقت  
جواز التنقل وتراويج رمضان وهي معلومة وما قبل الوتر من النوافل وهو الشفع وغيره وما قبل الظهر  
والعصر وما بعد الظهر والمغرب من النوافل أيضا ففي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم **خير ما عمن المولى تبارك**  
**وتعالى ولا يزال عبيد يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه الحديث وفيه أيضا اذا دخل أحدكم المسجد فليركع**  
**ركعتين قبل أن يجلس وفي سنن الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه**  
**وسلم من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر وشفعة الضحى بضم المعجمة**  
**وقد تفتح ركعتا الضحى من الشفع بمعنى الزوج وروى الحاكم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصل**  
**الضحى بـ** وروى الترمذي **مس وضعها والضحى وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيمانا**  
**واحسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وأخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه**  
**وسلم قال ان الله تعالى جعل لكل نبي شهوة وان شهوتي في قيام هذا الليل وأخرج ابن ماجه عن أبي سعيد**  
**أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى ليضحكك إلى ثلاثة أصف في الصلاة والرجل يصلي في جوف الليل**  
**والرجل يتأدل خاف للكتيبة وأخرج أبو داود من حافظ على أربع ركعت قبل الظهر وأربع بعدها**  
**حرم الله عظامه على النار وفي الموطأ وصحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل**  
**للعصر أربعين مرة وعنه صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن**  
**له بعبادة ثلثي عشرة سنة وانظر بقية الكلام على ما يتعلق بالنوافل وبسجود التلاوة في الكبير**  
**(قوله فصل لنقص إلى قوله ان ورد)** ذكر في هذا الفصل بعض مسائل السهو فأخبر ان من سها في صلاته

ندب نفل مطلقا  
واكدت  
تحية ضحى تراويج  
نات  
وقبل وتر مثل ظهر  
عصر  
وبعد مغرب وبعد  
ظهر  
فصل لنقص سنة  
سهو يسن  
قبل السلام سجدة ثان  
أو سنن  
ان اكدت ومن يزد  
سهو اسجد  
بعد كذا والنقص  
غلب ان ورد

بنقص سنة واحدة مؤكدة كما إذا أسرى في موضع الجهر في الفريضة أو سها بنقص سنين متعددة كترك السورة التي مع أم القرآن في الفريضة أيضا إذ في تركها ثلاث سنين قراءتها وصفة قراءتها من سر أو جهر والقيام لها فإنه يسن في حقها أي يطلب منه على جهة السنية أن يسجد سجدة قبل السلام يريد بعد فراغ تشهد ثم يعيد التشهد على المشهور ثم يسلم وقيل لا يعيده وإن من سها بزيادة كمن قام لخامسة أو جهر في محل السر في الفريضة أيضا فإنه يسن في حقها أن يسجد سجدة قبل السلام يريد يحرم لهما ولا يرفع يديه ويهوي ساجدا بتكبيرة الاحرام والتشهد ويسلم جهر وإن من سها بزيادة مع نقصان كان ترك السورة من الفريضة أو يقوم لخامسة فإيه يطلب النقصان ويسجد قبل السلام وسبيل البيت الاول يسن سجدة ثان كائنتان قبل السلام لنقص سنة مؤكدة أو سنين حال كون النقص المذكور سهوا أو قوله إن أكدت شرط في ترتب السجود ترك سنة واحدة ما ترتبه لنقص سن أو لنقص سنة مع زيادة فلا يشترط تأكيدها والله أعلم وحذف مفعول يزدل يشمل الزائد للقول والفعل والتشبيه في قوله كذا راجع إلى الحكم وهو السنية وإلى عدد السجرات والسنين المؤكدة ثم إن وتقدمت في قول الناظم سنها السورة بعد الواقية إلى قوله هذا كذا ونقلها في التوضيح عن المقدمات فقال وإنما يسجد للو كذا منها وهي ثمان قراءة ماسوي أم القرآن والجهر والاسرار والتكبير سوى تكبيرة الاحرام والتحميد والتشهد الاول والجلوس له والتشهد الاخير وأما ما سواها فلا حكم لتركها ولا فرق بينه وبين المستحبات الا أن كيد فضلها اه وقد زاد الناظم فيما تقدم على هذه الثمان القيام للسورة في الركعة الاولى والثانية والجلوس للتشهد الاخير غير ما يقع فيه السلام وعلى باقي المقدمات كان يشهدنا شيخنا الامام المتقن أبو عبد الله صدي محمد الله تعالى الجزيلى رحمه الله اغفره تقرر بما لاحظناه

سنة ثمان سنين كذا جمان \* تأآن عد السنن الثمان

فالسنة السورة ورمز لهما بالسين لأنه أول حرف فيهما والشينان التشهد الاول والثاني ورمز لهما بأول حرف من اصول السكامة اذ لو اعتبر الزائد لالتبس بالتحميم والتكبير المشار لهما بالتامين ولم يعكس ذلك لاتحاد اول الاصول في الاولين وتعدد في الآخرين فاعتبر المتعدي في المحلين اختصارا من غير مراعاة كونه اصليا وزائدا والجميان الجهر والجلوس للتشهد وما ذكره الناظم من كون سجود السهو سنة قبلها كان او بعد ياهو المشهور وقيل بوجوبه مطلقا وقيل بوجوب القبلي دون البعدي وما ذكره من التفصيل في محله هو المشهور ايضا وروى التحخير أي ان شاء يسجد قبل السلام أو بعده كان لنقص او بزيادة لهما والتفصيل المذكور في محله هو المطلوب ابتداء اما بعد الوقوع والتزول فلا تبطل الصلاة بتأخير القبلي ولا بتقديم البعدي والله أعلم وانظر بقية الكلام على ما يتعلق بسجود السهو قبلها او بعدها وعلى حكم السهو في النافلة وعلى تعداد بعض ما لا سجود فيه مما يتوهم ان فيه السجود وتعدا ما لا يجعل الصلاة مما يتوهم بطلانها به وما يجوز للصلي ان يفعله وما لا في التكبير (قوله واستترك القبلي إلى قوله الامام) اخبرنا من ترتب عليه سجود قبلي فنسيه حتى سلم ثم تذكره بقرب السلام فإنه يسجد حينئذ وهو مراده باستدراكه ومفهومه انه ان لم يذكره الا بعد طول الاستدراك يفوت وهو كذلك ثم يبقى النظر في صحة الصلاة وبطلانها فان كان هذا السجود القبلي ترتب عن ترك ثلاث سنين فأكثر بطلت الصلاة على المشهور وان ترتب على اقل من ذلك فلا سجود وصلاته صحيحة كما يأتي قريبا ان شاء الله واخبرنا ايضا ان ترتب عليه سجود بعدي ونسيه فإنه يسجد متى ما ذكره ولو ذكر بعد عام يريد اقل او اكثر وان الامام يحمل عن المقتدي به أي مأموه سهوا بزيادة والنقصان وعليهما تعود الاشارة في قوله هذين فاذا سها المأموم دون امامه فلا سجود عليه وهذا ما دام مقتديا بالامام فان كان المأموم مسبوقا فسلم امامه فقام هو لقضاء ما فاتة فسها حينئذ حكمه كالقضاء وسأتي هذا للناظم حيث قال ان سلم الامام قام قاضيا إلى أن قال والسهو اذ كان احتمال على الاستمال الثاني

واستدرك القبلي مع  
قرب السلام  
واستدرك البعدي  
ولو من بعد عام  
عن مقتدي بحمل هذين  
الامام

هناك وجوب الصواب والله أعلم وبقي الكلام على سجود السهو لا يسبق في قول الناظم وسجود المسبوق  
قبل الإمام البيهقي إن شاء الله تعالى (قوله وبطلت به) إلى قوله (لزم من) أخير أن الصلاة تبطل بأشياء منها  
أن ينسخ المصلي في صلاته عامدا قال في الرسالة والنسخ في الصلاة كالسكلام والعمد لذلك مفيد لصلاة ابن  
القاسم وإن كان ساهيا سهوا وسهوا تعمد السكلام فيه إصلاح الصلاة فقوله أو كلام عطف على نفي  
مدخول لعدم أتمتع السكلام لإصلاحها فغير مبطل ولا شيء فيه سالم يذهب تبطل به رأسا الكلام سهوا وفيه  
سجود السهو بهن السكلام ومنها ما يشغل المصلي في صلاته حتى يترك فرضا من فرائضها كالقيام أو الركوع أو  
نحوهما فإن الصلاة تبطل بذلك أيضا فإن شغله ذلك عن السن فقط وأتى بفرائضها فلا تبطل ويعيد في  
الوقت فقوله وبالمشغل عطف على بهن السكلام أعاد الباء وبمضاهاة الحديث في الصلاة كخروج رجب ونحوه  
على أي وجه كان سهوا أو عمدا غلبة أو اختيار الماسر أن طهارة الحديث شرط ابتداء أو ما فقوله وحديث  
معطوف على عمد أيضا فهو مدخول لا ساهو ليس بهن فاعلى نفي فيكون مدخولا لعدم ادلا في فرق بين لعدم  
وغيره كما وسهوا أن يزدني الصلاة مثلها سهوا كأن يصلي الرباعية ثمانيا أو الثمانية أربعين في الحاق المغرب  
بالرباعية فلا تبطل إلا بزيادة أربع أو بالثمانية فيبطل بزيادة ركتين قولان حكاهما ابن الحاجب وفهم من  
كلامه أن السهو بزيادة قل من مثل الصلاة غير مبطل وهو كذلك على المشهور ولكنه يستبعد بعد السلام  
وإن الزيادة إن كانت عمدا مبطله كانت مثالا أو أقل وهو كذلك كما يأتي قرينا ومنها القهقهة وطو الضحك  
بالصوت قال في المسنة قال مالك إن قهقه المصلي قطع وأبدأ الصلاة وإن كان مأموما عمدا في مع الإمام  
فإذا فرغ الإمام أعاد الصلاة وظاهره كانت القهقهة عمدا أو نسيانا اختيارا أو غلبة التوضيح وهكذا روى  
ابن القاسم عن مالك انتهى وقول الناظم وسهو وقهقهة معطوفان على عمد بخلاف العاطف من الأخير  
ومنها تعمد الأكل أو الشرب في الصلاة فإنه مبطل لها وإذا بطلت بتعمدا أحدهما فاحرى أن تبطل بتعمدهما  
معا وهو كذلك فكل في الناظم معطوف على شرب بخلاف العاطف وهو أرو حذفت أو العاطفة قليل ومفهوم  
العمد أنه إن أكل أو شرب سهوا لم تبطل وهو كذلك ويسجد بعد السلام ومنها تعمد زيادة سجدة ونحوها  
كر كوع ونحوه وأخرى في البطلان تعمد زيادة ركعة كالسجدة عطف على شرب مدخول لعدم  
ومفهومه أن زيادة السجدة ونحوها إن كان سهوا لا يبطل وهي كذلك سالم بزيادة الصلاة مثلها كما هي قرينا  
ومنها تعمد رد التي ابن رشد المشهور أن من ذرعه في أرقس فلم يرد فلا شيء عليه في صلاته ولا صيامه وإن  
رده متعمدا وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في فساد صومه وصلاته وإن رده ناسبا أو مغلا بافقولان  
عن ابن القاسم انتهى وفي معطوف على شرب على حذف مضاف أي وعمد في ويحتمل أن يقدر  
إخراج في ومنها إن يذكر في صلاته فوائت يسيرة خسا فقل قال في الرسالة ومن ذكر صلاة في صلاة فسادت  
هذه عليه وإن كان مع إمام عمدا وإعاده والبطلان في هذه والتين بعدها إنما هو ظاهر بالنسبة للإمام والفد  
دون المأموم وقوله وذكر فرض معطوف على عمد أيضا ومفهومه أن من ذكر فوائت متافا أكثر وهو في  
الصلاة لم تبطل وهو كذلك بل يجب عليه إذا فرغ من صلاته قضاء تلك الفوائت فإن قضاها فلا يعيد التي تذكر  
فيها ولو بقي وقتها ومنها إن يذكر في الصلاة بعض صلاة قبلها كان يكون في صلاة العصر فيذكر ركعة  
أو سجدة من الظهر يريد وقد طال ما بين صلاة الظهر والمغرب منها وهذه التي تذكر فيها أو الطول أما بالخروج  
من المسجد أو بطول الزمن وإن لم يخرج منه كانه بقوله بعد بفصل مسجد كطول الزمن أذهو راجع  
طهه ولأن بعد ما فتمطل المغرب منها هي الظهر في حال عدم إصلاحها بالقرب كما به عليه بعد بقوله والطول  
الفساد ملزم وتبطل العصر التي تذكر فيها أيضا وهي مراد الناظم هنا وقد آل الأمر في هذه إلى التي قبلها من  
ذكر صلاة في صلاة إذ الظهر لبطلانها كعدم ومنها إن يذكر في صلاته سجودا قبلها ترتب عن ترك ثلاث

وبطلت بعد نفي أو  
كلام  
إفراج إصلاح وبالمشغل  
عن  
فرض وفي الوقت أعد  
إذا يسر  
وحديث وسهو زيدا  
المثل  
قهقهة وعمد شرب  
أكل  
وسجدة في وذكر  
فرض  
أقل من ست كذكر  
البعض  
وفوت قبلي ثلاث سنين  
بفصل مسجد كطول  
الزمن

سنة أو أكثر يريد أيضا وقد طال ما بين الصلاتين كما تقدم قريبا فغيبطل الأولى ولا شك كمال كما تقدم  
وتبطل الثانية التي تذكروا فيها السجود وهي مراده هنا لما تقدم من أنه لما بطلت الأولى آتى أمره إلى أنه ذكر  
صلاة في صلاة وقوله وفوت عطف على ذكر وقوله بفصل يتنازع فيه ذكر وفوت وياؤه للمصاحبة على حد ضبط  
بسلام أي معه ولو عبر بذكر أيضا مكان فوت لكان أظهر والله أعلم هذا على ما قررناه به كلام الناظم من أنه  
ذكر بعض الصلاة أو السجود المذكور في صلاة أخرى ويحتمل وهو الظاهر أن مراده ما هو أهم فيشمل  
ذكر ذلك في صلاة أخرى وقد طال ما بينهما كما قررنا ويشمل من ذكره في غير صلاة مع الطول أيضا إلا  
أن هذا يتدخل مع قوله بعد والطول للفساد ملزم كما يأتي وفهم من اشتراطه في البطلان الطول أو ما ينزل  
منزله وهو الخروج من المسجد أن من ذكر بعض صلاة أو السجود للقبلي المترتب عن ثلاث سنين ولم يطل  
ما بين الصلاة المتروك منها ووقت ذكره لذلك لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك فان تذكر قبل أن يتلبس  
بصلاة أخرى أتى بالبعض المتروك أو بالسجود ووضعت صلاته وإن لم يتذكر حتى يتلبس بغيرها والقرض أنه لم  
يطل ما بينهما في ذلك تفصيل لأن الأولى إما فريضة أو نافلة والثانية كذلك فهي أربعة أو خمسة من فرض  
في فرض أو من نفل في نفل أو من فرض في نفل أو من نفل في فرض انظر حكمها في الكبير في شرح قوله

فصل لنقص سنة سهو أو نسيان \* الآيات الثلاثة (قوله واستدرك الركن إلى قوله ملزم) لما ذكر  
قبل هذين البيتين متصلا بهما حكم من ذكر بعضا من صلاته بعد الفراغ منها أو بعد أن دخل في صلاة أخرى  
ذكر هنا حكم من ذكر بعضا من صلاته في تلك الصلاة نفسها فآخبر أن من نسي ركنا من أركان الصلاة  
أي فرضا من فرائضها كالركوع أو السجود ثم تذكره بالقرب فانه يستدركه حيثما أتى به فان لم  
يتذكره حتى حال الركوع بينه وبين تداركه لركن المتروك بحيث عقد الركعة التي تلي الركعة المتروك منها  
فانه يأنى الركعة صاحبة السهو أي التي سها عن بعضها ويبنى على غيرها من الركعات أن كان والا كانت  
هذه التي عقد الآن أولا وهذا كله إن كان السهو في غير الركعة الأخيرة وتذكر قبل السلام وإلى ذلك أشار  
بالبية الأولى وإن كان السهو في الركعة الأخيرة فانه يتدارك ما ترك منها أيضا قبل السلام فان لم يتذكره حتى  
سلم وحال السلام بينه وبين تداركه ماسعا عنه فانه يأنى الركعة المتروك بعضها أيضا ويبنى على غيرها كما مر  
ولكن هذا الذي لم يتذكر حتى سلم لا بد أن يحرم لما بقي له من صلاته وهو قضاء الركعة التي فسد له ويكون  
أحراره له بالقرب فان لم يحرم إلا بعد طول بطلت صلاته وكذا الحكم إن كان الترك من غير الأخيرة ولم يتذكر  
حتى سلم فانه يحرم للباقي بالقرب والابطلت صلاته وإلى حكم من سها في الأخيرة أو في غيرها ولم يتذكر حتى سلم  
أشار بالبية الثانية فالحاصل أن المانع من تدارك الركن الموجب للآتيان بركعة برمتها يختلف باختلاف  
الركعة المتروك منها فان كان المتروك من غير الأخيرة فالمانع من ذلك عقد التي تليها وإن كان من الأخيرة  
فالمانع منه السلام الآن قوله والطول الفساد ملزم مكرر مع قوله قبل كذا ذكر البعض بفصل مسجد كطول  
الزمن واللام في الطول لأهله والمعهود الطول المتقدم في قوله بفصل مسجد كطول الزمن مثال ذلك والسهو  
من غير الأخير مسألة قوله في المدونة قال مالك من صلى ركعة ونسي سجودها فذكر ذلك وهو في الثانية  
قبل أن يركع فليس سجود سجدين ثم يقوم فيبني على القراءة للركعة الثانية ولو نسي سجدة من الأولى فذكرها  
قبل أن يركع الثانية أو بعد أن ركع ولم يرفع رأسه منها فليرجع ويسجد السجدة التي بقيت عليه فإذا سجد  
قام وأبدأ بقراءة الركعة الثانية فان ذكر في الوجهين بعد ما رفع رأسه من الركعة تبادى وكانت أول صلاته  
والغيت الركعة الأولى وسجد في ذلك كله بعد السلام انتهى وقد بين من نص المدونة هذا أن عقد الركوع  
هو برفع الرأس منه لا بفتحنا إليه وهو مذهب ابن القاسم ومذهب أشهب أنه بالانحناء قالوا وقد وافق ابن  
القاسم أشهب على كون الانحناء بالانحناء في مسائل ذكرناها في الأصل منها من ترك الركوع عن ركعة

واستدرك الركن  
فان حال ركوع  
فالغ ذات السهو وللبنا  
يطوع  
كفعل من سلم لكن  
يحرم  
للباقي وطول الفساد  
ملزم





فالسجود فيها بعدي كما تقدم وأما التي قبلها ففي محل السجود فيها تقدم قبل هذه الأبيات فما  
تمحضت فيه الزيادة دخل هنا أيضاً وما اجتمع فيهن زيادة ونقصان شارحل السجود في بيتي وتوجيهه بقوله  
لكن قد بين لأن بنو أبي فلهم والقول إلى آخره فقوله لكن الخ خاص بمسئلة تدارك الركن المتقدمه ولكن  
استبراك من قوله وليس سجدا للبعدي ومعناه لكن قد يظهر نقص بسبب فوت قراءة السورة لأجل بناء  
المصلي على ما صح له من صلاته في القول والفعل وإذا كان كذلك فقد اجتمعت الزيادة والنقصان فيسجدون  
إذا قبل السلام ولو كان إنما يبنى على الفعل فقط دون القول فيقضيه كالمسبق ما فاتته السورة والله أعلم  
مثال ذلك من نسي سجدة من الركعة الأولى أو الثانية ولم يتذكرها حتى رفع رأسه من ركوع الثالثة فإن  
هذه الثالثة تصير له ثانية ويجلس عليها ثم يأتي بركعتين بأمر لقرآن فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة  
من الثانية التي كان صلاتها بالفاحة فقط لسكونها الثالثة في اعتقاده فرجعت ثانية لمطلان واحدة مما قبلها  
والله أعلم قوله كذا كسر الوسطى البيت التشبيه لافادة الحكم وهو السجود القبلي وصراؤه أن من ذكر الجلسة  
الوسطى والحال أنه قد رفع يديه وركبته عن الأرض فانه يسجد قبل السلام بر إذا عادى على قيامه ولم  
يرجع للجلوس كما هو المطلوب منه ان لا يرجع من فرض السنة فيسجد قبل السلام لنقص الجلوس الوسط أما  
ان خالف ما أمر به ورجع إلى الجلوس بعد سقارفة الأرض بيديه وركبته فانه يسجد بعد السلام على المشهور  
لتمحض الزيادة ولا تبطل صلاته على المشهور وسواء رجع عامداً أو ناسياً أو جاهلاً رجع بعد الاستقبال أو قبله  
وقوله لا قبل ذلك لكن رجع أي لا ما إذا ذكر الجلسة الوسطى قبل رفع يديه وركبته وعلى ذلك تعود الإشارة  
فلا يسجد عليه وحكمه الرجوع إلى الجلوس فان رجع فهو المطلوب وان خالف وقام فإن كان قيامه نسياناً  
أي نسي ان المطلوب منه الرجوع للجلوس يسجد قبل السلام وان كان عمداً جرى على تارك السنة متممداً  
وان كان جهلاً فكالمتمم على المشهور وهذا التفصيل إنما هو في الفريضة أما النافلة فيرجع إذا قام للثالثة  
فيها فارق الأرض أم لا فان فارقها ورجع يسجد بعد السلام لازيادة فان لم يتذكر حتى عمدة الركعة الثالثة  
أضاف لها رابعة وسجد قبل السلام

(قوله فصل بموطن إلى قوله جلا) ذكر في هذا الفصل بعض ما يتعلق بصلاة الجمعة وهي بضم الميم وقد تسكن  
كفي النظم وفتحتها أيضاً من الجمع لاجتماع الناس فيها ولا خلاف في كونها فرض عين وقد اختلف هل هي  
صلاة قائمة بنفسها أو هي ظهر مقصورة على قولين وفائدة الخلاف تظهر في النية فان قلنا انها قائمة بنفسها  
فيمنى صلاة الجمعة وان قلنا انها ظهر مقصورة فيمنى ظهر جمعة قاله الجزولي وأول وقتها كالظهر ويقاعها  
أن الزوال أفضل ولا يخطب إلا بعد الزوال فان خطب قبله أعاد الخطبة وأخرونها ان يبقى قدر ركعة واحدة  
بعد الفراغ منها للغروب يذكر بها العصر وظهر وسرط وجوب وشروط اداء والفرق بينهما أن كل ما لا يطلب  
من المكاتب تحصيله لكونه ليس في طوقه كالكورية والحربية يسمى شرط وجوب وما لا يطلب منه كالخطبة  
والجماعة يسمى شرط اداء قاله ابن عبد السلام فشروط ادائها خمسة الأول الاستيطان وهو المقام بنية للتأبيد  
ولا يشترط على المشهور ان تكون الإقامة المذكورة في مصر بل وكذلك في القرى إذا هكن فيها دوام  
الإقامة واستغنوا عن غيرهم وحصلت بحجبتهم أهية الاسلام وكذلك في الأخصاص أما أهل الخيم فلا تجب  
عليهم وعلى هذا الشرط نبي بقوله بموطن للقرى قد فرضت صلاة الجمعة أي فرضت صلاة الجمعة بسبب  
استيطان للقرى أو مده وخص القرى أي يكون المصرا حروياً يوجبون بها فيه فإذا صرت جماعة بقرية خالية  
ونوا الإقامة بها شهر مثلاً فلا تجب عليهم الجمعة لان إقامتهم ليست على التآبيد وأحرى إذا لم ينو إقامة أصلاً  
الثاني الخطبة قبل الصلاة وعلى ذلك نبي بقوله الخطبة ثلث فان جهل الامام فصل في بلا خطبة خطب وأعاد الصلاة  
ولو صلى ثم خطب أعاد الصلاة فقط ومن شرط للخطبة وصلها بالصلاة ابن عرفة وسير الفصل عفو قال ابن

فصل بموطن  
القرى قد فرضت  
صلاة الجمعة لخطبة ثلث  
بجامع على مقيم  
ما انذر  
حق قريب بكفر سخ  
ذكر  
وأجزأت غيرهم قد  
تندب  
عند النداء السعي إليها  
يجب  
وسن غسل بالروح  
انصلا  
ندب تهجير ومال جلا

الفاسم وأقلها ما يسمى خطبة عند العرب وقيل أقلها حب الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم  
 وتحديروا وتبشروا وقرأ في الأولى وفي وجوب الخطبة الثانية وسنيتها قولان والمشهور الوجوب وعلى  
 وجوبهما فمما شرط انظر الكبير فقد ذكر نافية هنا مسائل حسنة مما يتعلق بالخطبة الثالث الجامع لقوله  
 بجامع ومن شرطه البنين المخصوص على صفة المساجد قال الباجي والبواحي أو ذو بنين خفيف ليس  
 بمسجد وهل يشترط أن يكون مسقفا وأن يعزم على إيقاعه فيه على التأيد وأن يكون بماتج مع فيه  
 الصلوات الخمس أو لا يشترط شيء من ذلك في ذلك خلاف وانظر الكبير فقد ذكر نافية هنا حكم صلاحها  
 في رحاب المسجد وسطحه والطرق المتصلة به وإذا امتلأ الجامع وفي الطرق طين خضخاض وحكم تعديدها  
 في المهر الواحد وما ينبغي على المشهور ومن شرط الاتحاد من بطلانها في غير التقديم وتبيين التقديم من غيره  
 من جامع القرويين والأندلس إلى غير ذلك الرابع الامام عده ابن الحاجب من شروط الأداء وهذه غيره  
 من شروط الوجوب ويشترط كونه مرامقيا كما صرح به بعد في قوله في جملة حرم مقيم عدا فلا يصح خلاف  
 امام مسافر لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر فان نواها ولزمته الجمعة بالتبعية للمستوطنين فله أن يؤم فيها ولا يصح  
 خلاف بعد الخامسة الجماعة ولم يصرح الناظم بهذين الشرطين هنا اعتمادا والله أعلم على فهم اشتراطهما  
 من اشتراط الجامع ألا يشترط الا لاجل الجماعة ومن لازم الجماعة امام على أنه يصرح باشتراط الجماعة  
 في الجمعة في البيت بعد هذه الآيات قال الامام أبو عبد الله المازري لم يجز ذلك حدا في أقل من تمام بهم  
 الجمعة الآن يكون للعدد من يكملهم الشواء ونصب الاسواق وفي الواضحة ثلاثون رجلا فأكثر وهذا في  
 طلب اقامتها فإذا أقيمت صحت باثني عشر رجلا فأكثر باقنين لسلامة وشروط وجوبها خمسة أيضا الأولى  
 على ترتيب النظم الإقامة فلا تجب على مسافر وعلى ذلك نية بقوله على مقيم وهذا لم ينو إقامة أربعة أيام  
 فأكثر فان نواها فاتها تجب عليه بحسب التبعية للمستوطنين فان لم يكن هناك من تجب عليه من المستوطنين  
 لم تجب عليه وان نوا الإقامة وفي احداث السفر يوم الجمعة تفصيل انظر الكبير الثاني أن لا يكون له عذر  
 يمنعه من حضورها وعلى ذلك نية بقوله ما نهذر والاعتذار المرض الذي يتعذر معه الايمان أو لا يقدر عليه  
 الا بمشقة شديدة وعرض القربى والزوجة والمملوك واشراف القريب والصاحب على الموت ولومع  
 وجود مرض والخوف على النفس أو المال الذي معه أو الذي يترك في بيته من سارق ونحوه ونحو ذلك من  
 الاعتذار كالمطر الشديد والطين الوحل الثالث الحرية فلا تجب على عبد على المعروف من المذهب وعلى ذلك  
 نية بقوله حر الرابع القرب بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر من ثلاثة أميال وهو القربى وهو القربى  
 بقوله بكفرسخ وعليه قول يعقوب القربى من المنار أو من طرف البلد أي من المكان الذي تقصر عنه الصلاة  
 قولان وهذا الخلاف إنما هو في حق من كان سكنه خارجا عن البلد أو أمان فيها فتجب عليه ولو كان من  
 المسجد على ستة أميال الخامسة الذكورية فلا تجب على امرأة وعلى ذلك نية بقوله ذكراً وأجزاء  
 غير أي تجزى الجمعة غير من تجب عليه عن الظاهر والذي لا تجب عليه المسافر والمعدور والعبد والصبي  
 والعبد على أكثر من ثلاثة أميال والمرأة فمؤلا لا تجب عليهم وان صلوا أجزأتهم عن الظاهر قوله نعم قد  
 تدب لما ذكر اجزاء عن الظاهر لمن لا تجب عليه بين هنا أن حضورهم لها مستحب ومطلوب فاعلموا وهم  
 الكلام المتقدم من الاجزاء بعد الوقوع من غير أن يكون ذلك مطلوبا ابتداء قوله \* عند الله السمي إليها يجب \*  
 معناه أن السمي إلى الجمعة أي الذهاب إليها يجب عند الاذن لها ولو امكن هذا في حق القريب وأما البعيد  
 فيجب عليه قبل كل ذلك بمقدار ما يدرك ولو جوب السمي إليها ذاك حرم حينئذ البيع وكل ما يشغل عن  
 السمي فاذا وقع البيع ونحوه حينئذ فسخ الا اذا فات فيه ضي بالقيمة يوم القبض قوله وسن غسل بالراح  
 اتصالا أي بسن الصلاة الجمعة غسل موصوف بكونه متصلا بالراح إليها ابن عرفة وصفته وماؤه كالجنابة

والمرءى أنه سنة لمن أتىها ولو كان ممن لا تلزمه كالعبء والمشهور بشرط وصله بر واستظهار الفصل اليسير عفى فان  
تغدى أو نام بعد غسله أعاده والمرا دبالروح الذهب كان قبل الزوال أو بعده قوله نذبت تهجير أي يستحب  
التهجير إلى الجمعة أي الذهب إليها في وقت الحاجة وهي شدة الحر وذلك في الساعة السادسة أو السابعة  
انظر الكبير قوله وحالاجلا لحال الهيئة والجمال الحسن أي يستحب لصلى الجمعة تحسين هيئته وذلك  
باستعمال خصال الفطرة من قص الشارب والظفر وحلق العانة وتف الجناحين والسواك والتجمل  
بالثياب الحسنة واستعمال الطيب ونحو ذلك (قوله بجمعة إلى قوله موترها) أخبر أن الجمعة واجبة  
في الجمعة وسنة في غيرها من سائر القرائن بمعنى أن إيقاع صلاة الجمعة في الجمعة واجب وإيقاع غيرها من  
سائر القرائن في الجمعة سنة فتدبره سنت بفرض أي غير الجمعة بدليل تقسمها وباء بجمعة بسكون الميم  
وبفرض ظرفية ومعنى وبركة رست أن الجمعة أي فضلها رست أي ثبتت وحصلت بأدراك ركعة يعني  
فاكثر من أدراك ركعة فاكثر من صلاة الجمعة فقد أدرك فضلها الذي يحصل لمن حضرها من أولها  
إذا كان قد فات ذلك اضطرار الاختيار فلا يحصل له ذلك وقوله ونذبت إعادة لفعلها البيت معناه أن من  
صلى فدا أي وحده يستحب له أن يعيد في الجمعة إلا المغرب إذا صلاها وحده فلا يعيدها في جماعة وكذا  
للعشاء أن أوتر بعدها وأما على العشاء وحده ولم يوتر فيستحب له إعادة تمام جماعته وبإظهار ظرفية أو  
بمعنى مع والضمير للجماعة أما حكم إيقاع الصلاة في الجمعة فقال ابن عرفة صلاة الخمس جماعة أكثر الشيوخ  
سنة مؤكدة ابن رشد غرض في الجملة منة في كل مسجد مستحبة للرجل في خاصة نفسه وهل تتفاضل  
الجماعات بالكثرة أولا انظر الكبير وأما أدراك فضل الجماعة بركعة فقال ابن الحاجب ولا يحصل فضلها بأقل من  
ركعة التوضيح لما في الصحيح عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الجماعة ثم قال ابن الحاجب  
قال مالك وحد أدراك الركعة أن يمكن يديه من ركبتيه معتمدا قبل رفع الإمام انتهى يريد ويستجد  
معه السجدين أحترازا من أن يزاحم عن السجود أو يرغف ونحو ذلك انظر الكبير وانظره هلى حكم من  
شك هل أدرك أم لا ومن تحقق عدم الإدراك هل يرفع مع الإمام أم لا وهل يطيل الإمام في الركوع إذا أحس  
بداخل أو لا وهل يخفف في صلاته مطر ونحوه وأما استحباب إعادة الفد مع الجماعة فقال ابن الحاجب وتستحب  
إعادة المنفرد مع اثنين فصاعد الإمام واحد على الأصح الإماما راتبا في مسجده فانه كالجماعة انتهى فمن  
صلى وحده فلا يعيد الامع اثنين فاكثر أو مع امام راتب في مسجده وإن كان وحده وإذا أعاد فانه يعيدها موما  
فان أم بطلت صلاة من أتم بها وأعادوها بدا أو إذا أتى جماعة ويعيدها لنفسه يرض على المشهور وإذا  
أعاد العشاء بعد الوتر فقال سحنون يعيده الوتر وقال يحيى بن عمر لا يعيده وإن أخطأ وأعاده لا يعاد فاما أن  
يتذكر قبل أن يعقد ركعة أو بعد عقدها انظر الكبير (قوله شرط إلى قوله الممكن) ذكر في هذه الآيات  
شروط الإمامة وبعض ما يتعلق بصلاة الجماعة ثم أعلم أن شروط الإمامة على قسمين شرط صحة بمعنى أنه إذا  
هدم ذلك الشرط بطلت الصلاة خلف ذلك الإمام وأعيدت أبدأ وشرط كمال بمعنى أن وجوده هو المطلوب فان  
فقد فلا بأس فاول شروط الصحة على ترتيب للنظم أن يكون ذكرا فمن صلى خلف امرأة بطلت صلاته  
ويعيدها بدار جلا كان ذلك المؤتم أو أمي أو على المشهور وروى ابن أيمن تؤم المرأة النساء ولم يأخذ بها أكثر  
الماء الثاني أن يكون كافيا عاقلا بالغنا أتم مجنون أو سكران غلب على عقله أو بصبي غير بالغ بطلت  
صلاته فان وقع ونزل وأم الصبي في نائمة صححت وإن لم يجز الاقدام على ذلك الثالث أن يكون قادرا على أدائها  
والإتيان باركانها من القيام والركوع والسجود ولا يصح إتمام للقادر على ذلك بالاجز عنه ابن رشد ويؤم  
الجالس لعدم مثله اتفاقا الرابع أن يكون عارفا بحكم الصلاة أي عالما بما تصح الصلاة الإله من القراءة  
والفقه فلا تصح الصلاة خاف الإمام الأمي الذي لا يحفظ من القرآن شيئا ولا يعرفه وأما الفقه فالمراد به معرفة

بجمعة جماعة قد وجبت  
سنت بفرض وبركة  
رست  
ونذبت إعادة لفعلها  
لامرأى باكذا عشا  
موترها  
شرط الامام ذكر  
مكلف  
أت بالاركان وحكما  
يعرف  
وغير ذى فسق ولحن  
واقندا  
في جمعة حرمم عدا  
ويكره السلس والقروح  
مع  
بأدغيرهم ومن يكره  
دع  
وكالاشل وإمامة بلا  
ردا بمسجد صلاة تجتلى  
بين الاساطين وقدام  
الامام  
جماعة بعد صلاة ذى  
التزام  
وراتب مجهول أو من  
أبنا  
وأغلف عبد خفى ابن  
زنا  
وجاز عنين وأعمى  
ألسكن  
مجنم خف وهذا الممكن

كيفية الوضوء والغسل وأنه ان ترك لمعة بطل طهره وصلاته وتعيين الصلاة التي شرع فيها لامعرفة الأحكام من تعيين الواجبات من غيرها ولا معرفة أحكام السهو وقاله القباب في شرح القواعد الخماس كونه غير فاسق وهو شامل لفاسق الجارحة كشرب الخمر ونحوه وانفسى الاعتقاد كالفدوى وغيره من أهل الأهواء فمن صلى خلف فاسق بوجهه أعاد أبداً على المشهور وقيل في الوقت وقيل في الفاسق بالجارحة اذا كان فسقه خارجاً عن الصلاة لا تعلق له بها صحت خلفه بخلاف ما يتعلق بالصلاة كصلاته بغير طهارة ونحو ذلك واذا اشترط في الامام أن لا يكون فاسقاً فاشترط الاسلام فيه أولى فلا تصح خلف من تبين أنه كافر وتعاد أبداً ولم يشترطه الناظم لقوله في التوضيح الامم أن لا يبعد من شروط الامة الا ما كان خاصاً بها فلا يبعد الاسلام ولا العقل لانهم ما شرطان في مطلق الصلاة غير خاصين بالامام السادس كونه غير طحان فلا تصح خلف اللحن قيل مطلقاً في الفاتحة وغيرها وقيل في الفاتحة فقط ومن اللحن عدم التمييز بين الضاد والظاء السابع كونه غير معتد به غير ان اتم غايوم بطات صلاته بكن قام بقضى ركعة فاته قبل الدخول مع الامام فاتم به مسبوق آخر مثله فتبطل صلاة هذا المؤتم بالمأموم قوله \* في جمعة حرمه قديم عدداً \* يعني ان الشروط المتقدمة هي شرط في صحة الامة مطلقاً في الجمعة وغيرها يزداد لصحة الامة في خصوص صلاة الجمعة شرطان آخران أحدهما كونه حراً فلا تصح امامة عبد في الجمعة وكذلك في العيد اذ لا جنة عليه ولا عهد للثاني كونه مقياً فلا تصح الجمعة خلف مسافر الا أن ينوي إقامة أربعة أيام شأ كثر كإقامته في الجمعة قوله ويكره السلس الى آخره هنا شروع من الناظم في عاشر شروط السكك فالامامة مع هذه الاوصاف صحيحة والأولى سلامة الامام منها واتصافه بشئ منها محذور أو لها امامة صاحب السلس والقروح للسلم من ذلك بناء على أن الرخصة لا تنعدي محالها الثاني امامة الرجل من أهل البادية للحضرين قال مالك لا يؤم الاعرابي في حضر ولا سفر وان كان أقر أهم القمات امامة من تسكره الجماعة ومن يلتفت اليه منهم اذا كان سبب ذلك أمراً دينياً لا دنيوياً فلا عبرة به الرابع امامة الاشبل وهو يابس اليد الجرح أو غيره وأدخل بالكاف أقطع اليد وشبهه ونحوه زامامة الاعرج اذا كان عرجه خفيفاً وغيره أولى الخماس الامة في المسجد بالرداء قال مالك في المسنونة أكره لأئمة المساجد الصلاة بغير رداء الامام في السفر أو زيارته أو موضع اجتماعه وفيه وأحب الى أن يجعل على عاتقه عمامة اذا كان مسافراً أو في داره انتهى ثم احتطرت الناظم أثناء شروط السكك ثلاثة فروع من فروع الصلاة مع الجماعة لشاركتهم في السكك وهو الكراهة فقال صلاة تحتل بين الاساطين الى آخرها فاولها الصلاة بين الاساطين أي بين السواري لكن مع الاختيار لان ما فيها محل الأنزلة وماوى الشياطين أمامه ضيق المسجد فلا بأس بالصلاة فيها قاله في المسنونة ثانياً بالصلاة للمأموم أمام امامه ومحل الكراهة أيضاً عند عدم الضرورة وأما اضيق المسجد فلا بأس بذلك ثالثاً إعادة الجماعة بعد الامام للراتب وهو الذي عني بندي التزام قال في الرسالة ويكره في كل مسجد له امام راتبان تجمع فيه الصلاة مرتين قال في المسنونة الا أن يكون المسجد ليس له امام راتب فليس كل من جاء ان يجمع فيه ثم رجع الناظم الى كمال تعدد شروط كمال الامة فقال وراتب البيتين السادس من شروط كمال الامة عدم اتخاذ من جهل حاله في العدالة وفي الفسق اماماً راتباً ومطلق امامته من غير ان يتخذ اماماً راتباً فائز وكذلك الحكم فيمن ذكر بعد هذا الا يكره الا ترتبة لا مطلق امامته السابع اتخاذ المأبون اماماً راتباً وليس المراد به من يؤتى لدخوله في الفاسق فلا تصح الصلاة خلفه وانما المراد من كان موصوفاً بذلك ثم تاب وحسنت حالته وبقيت اللسان أحكام فيه بما مضى ويحتمل أن يراد به المتهم بذلك فقط الثامن اتخاذ الاغلف وهو الذي لم يثبت اماماً راتباً ابن هرون ولا أعلم في الكراهة في الاغلف اذا ترك الختان من غير غنار انتهى وقال عبد الملك من تركه لغير غنار لم تجز شهادته ولا امامته التاسع اتخاذ العبد اماماً راتباً للعاشر اتخاذ الخصى اماماً راتباً وهو

الذي قطع ذكره فقط أو أنباه أمة قطوعهم معاهير والمحبوب وكراهة ترتيبه للإمامة أحورية ويقرأ  
الخصي في الظلم بخذف التنوين لا وزن الحادي عشر اتخذوا لينا اماما راتبا ابن عمر خوف أن يهرض  
نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رفعة وكمال يتنافس فيها ويحسد عليها انتهى وهذا وجه كراهة ترتيب  
هؤلاء للإمامة وهو سرعة الألسنة اليهم وربما انتهى إلى من اتهمهم قوله وجازعنا البيت لما ذكر ما يمنع  
صحة الإمامة وكما لو كان هؤلاء يتوهم تجنب امامتهم رفع ذلك بالتخصيص على جواز امامتهم وهم العترة  
وهو الذي له ذكر صغير لا يتأق به الجماع وكذا الأعمى تجوز امامته وفي كون امامة البصير أفضل أو امامته  
أفضل أو هما سواء ثلاثة أقوال رالا لكن وهو الذي لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجهم سواء  
كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مغيرا وقال ابن رشد الا لكن الذي لا يتبين قراءة والائخ هو الذي  
لا يتأق له النطق ببعض الحروف وكذا المجنم الخفيف الجنام أما كثره الذي يتأذى به في مخارجته فلا  
يؤم صاحبه قوله وهذا الممكن أي وهذا الذي ذكرنا من شروط الإمامة وأحكام صلاة الجمعة وهو لقدر  
الممكن اللائق بمثل هذا الكتاب الموضوع للبتدي ومن أراد أكثر يطالع المطولات وانظر للكبير على  
ترتيب من يصلح للإمامة إذا اجتمع منهم جماعة وعلى محل وقوف المأموم مع امامه وعلى مسائل متفرقة من  
هذا الباب (قوله والمقتدى إلى قوله اعدلا) أخبر أن المقتدى أي المتبع وهو المأموم يجب عليه أن يتبع  
امامه في جميع أفعال الصلاة الا إذا زاد الامام في صلاته زيادة محقة أي تحقق المأموم انها غير موجب فان  
المأموم يعدل عنها أي يتركها ولا يتبع امامه فيها وأشار بهذا البيت والله أعلم إلى مسألة الامام يقوم لخامسة  
وفصل في المأمومين بين من يتيقن منهم أن قيام الامام لا موجب له وانما هو محض زيادة فهذا يجب عليه  
الجلوس فان تبع الامام في القيام عمدا بطلت صلاته وسهوا لم تبطل ولا تسمى عليه وإذا جلسوا فانهم يسبحون  
له فان لم يبقه كلمة بعضهم ولا تبطل صلاتهم بذلك لانه لا صلاح الصلاة فان دخله شك رجع اليهم ان كان من  
سبح له أو كلمة اثنين فأكثر عدلين وان بقي على يقينه ولم يشك رجع إلى قوله ان كثر واجدا والاعادي ولم  
يرجع إلى قوله ويختلف فيهم حينئذ هل يسلمون الآن أو ينتظرونه - حتى يسلم بهم ويسجدون لسهو  
لتيقنهم زيادة الامام قولان وبين من لم يتيقن ذلك فان علم ان الامام انما قام للخامسة لبطلان احدي الاربع  
أو ظن ذلك أو شك فيه أو توهمه فمؤلا يجب عليهم اتباع الامام في قيامه للخامسة فن جلس منهم عمدا  
بطلت صلاته وسهوا لا تبطل هذا بيان ما يفعلونه قبل سلام الامام فإذا سلم وتبين ان قيامه كان سهوا فالحكم  
ما تقدم من صحة صلاة من فعل ما امر به من القيام أو الجلوس أو خالف ما امر به سهوا أو من بطلان صلاة من  
خالف ما امر به عمدا وان تبين ان قيامه مقصود بان قال انما ثبت لموجب من إسقاط سجدة ونحوها ففي صحة  
الصلاة وبطلانها بالنسبة للمأمومين تفصيل بطول ذكره فانظره في الكبير ان شئت (قوله وأحرم إلى قوله  
وتابعا) ذكر في هذين البيتين وما بعدهما بعض ما يتعلق بالمسبوق فاخبر ان المسبوق إذا دخل فوجد  
الامام يصلي فانه يكبر تكبيرة الاحرام فورا أي بنفس دخوله ويدخل مع الامام كيفما وجده قائما أو راكعا  
أو ساجدا أو جالسا وإلى ذلك أشار بالبيت الاول ثم ان كان قد وجده راكعا أو ساجدا كبر تكبيرة أخرى  
للكروع أو السجود وان كان انما وجده في الجلوس وأخرى في القيام فلا يكبر الا تكبيرة الاحرام فقط وإلى  
ذلك أشار بالبيت الثاني ونبه بقوله آخره وتابعا على ان المأموم المسبوق تلزمه متابعة الامام فيما دخل معه فيه  
كان ذلك مما يعتد به هذا المسبوق كالركوع أو ما لا يعتد به كالسجود فقوله وتابعا عطف على أحرم ابن  
رشد لا يؤخر احرامه ان دخل المسجد وان أدرك ما لا يعتد به قال الشيخ خليل وكبر المسبوق لركوع  
أو سجود بلا تأخير لا جلوس فقوله لركوع يتعلق بكبر كلامه على التكبير الثاني أما الاحرام فعلوم انه  
يكبره (قوله ان سلم إلى قوله بانبا) أخبر ان المسبوق إذا سلم امامه وأراد ان يأتي بمكانته قبل الدخول

والمقتدى الامام يتبع

خلا

زيادة قد حقت عنها

اعدلا

وأحرم المسبوق فورا

ودخل

مع الامام كيفما كان

العمل

مكبرا ان ساجدا

أورا كما

الغاء لافي جلسته وتابعا

ان سلم الامام قام قاضيا

أقواله وفي الافعال

بانبا

مع امامه فانه يقوم لذلك قاضيا للاقوال باني في الافعال فلا اقوال يقضيها على نحو ما فاته فيكون ما أدرك منها مع الامام آخر صلاته فيقضي أو لها والافعال باني على ما أدرك منها مع الامام فيجعل له أول صلاته وباني باخرها وهذا التفصيل هو المشهور وعليه فإذا أدرك ركعة من العشاء مثلا وسلم الامام قام فأتى بركعة بام القرآن وسورة جهرا لانه يقضي الاقوال والركعة الاولى كذلك فاته ويشهد عقبها لانه يبنى على الفعل وقبلا أدرك واحدة فمنه ثابته ثم يأتي بركعة أخرى بام القرآن وسورة جهرا أيضا لانه يقضي الاقوال وكذلك فاته الثانية ولا يجلس لانه يبنى في الافعال فمنه ثابته ثم بركعة بام القرآن فقط سر لانه كذلك فاته الثالثة ويشهد ويسلم وعليه المشهور من القضاء في الاقوال لا يقف المسبوق بركعة في الصبح في ركعة القضاء **(قوله كبر ان قوله احتمل)** اذا سلم الامام وأراد المسبوق ان يقوم لمافاته هل يقوم بالتكبير أو بغير تكبير في ذلك تفصيل وهو ان حصل هذا المسبوق مع الامام ركعتان فكان جلوس الامام الذي سلم منه على ثانية هذا المسبوق كان يكون أدرك معه ثالثة الرابعية او ثانية المغرب فانه يقوم بالتكبير اذ ذلك حكم من قام للثالثة وكذلك ان لم يدرك مع الامام الأقل من ركعة كان يدركه بعد ما رفع رأسه من ركوع الركعة الاخيرة فانه يقوم بالتكبير أيضا لكونه شديدا بالاستفتاح للصلاة ولي ذلك أشار بقوله كبر ان حصل شفعاً وأقل من ركعة ومفهومه أنه لو حصل له ركعة فأكثروا لم يكن ما حصل له مع الامام شفعاً بل وترا ثلثاً أو واحدة كأن يدرك ثانية الرابعية أو رابعة أو ثالثة الثلاثية أو ثمانية الثمانية فانه يقوم بغير تكبير لان التكبير التي يقوم بها جلس بها مطاوعة للامام فهو بمنزلة من كبر ليقوم فعا فشيء ثم أمكنه القيام فلا يكبر تكبيرة أخرى ونبه بقوله والسهو اذ ذلك احتمل على ان ما يقع من السهو للأموم حين اقتدائه بالامام فان الامام يحمله عنه فالاشارة تعود على الاقتداء المأموم من السياق واحتمل بمعنى جل وقاعله يعود على الامام ومفعوله السهو وفهم من قوله اذ ذلك ان المسبوق اذا سها بعد سلام الامام فان الامام لا يحتمل ذلك عنه بل هو اذ ذلك كالفرد وهذا على التقدير يكون مكرراً مع قوله أول السهو عن مقتدي يحمل هذين الامام والصواب ان تعود الاشارة في قوله اذ ذلك لقيام المسبوق لقضاء ما فاته ثالثة في قوله ان سلم الامام قام قاضيا وفاعل احتمل للأموم أي والسهو بعد سلام الامام حله المأموم بمعنى أنه يسجد له ولا يحمله عنه الامام هذا حكم التكبير اذا سلم الامام وأما من أدرك ثانية الرابعية او ثالثة الثلاثية يجلس عليها مطاوعة لامامه فقام الامام للثالثة فان المسبوق يقوم بالتكبير ولا اشكال وان كان لم يحصل شفعاً **(قوله ويسجد الى قوله لا يسجد)** تكلم في اليتيم على سجود المسبوق للسهو فاخبر ان من أدرك ركعة فأكثروا ترتب على الامام سجود السهو فان كان قبليا سجده معه وهذا هو المشهور فان أخره حتى قضى ما فاته وسجد قبل سلامه ففي صحة صلاته قولان بناء على ان ما أدركه آخر صلاته أو أولها وان كان بعد ما فلا يسجد مع الامام بل بعد سلامه هو فان سجده مع الامام عمدا او جهلا بطلت صلاته وسهوا أعاده بعد سلامه ولا فرق في ذلك كما بين ان يدرك هذا المسبوق السهو ولم يدرك بحيث كان سهوا الامام قبل دخول هذا المسبوق معه وأما ان أدرك المسبوق أقل من ركعة فلا يسجد وعليه أصلا فلا يسجد لاقبلي مع الامام على المشهور فان سجده معه بطلت صلاته وقال سحنون يتبعه لوجوب متابعتها عليه بدخوله معه ولا يسجد له أيضا قبل سلامه هو ولا يسجد بعده مع الامام فان سجده معه بطلت صلاته ولا يسجد بعد سلامه من صلاته انظر الكبير ففيه هنا فروع حسنة **(قوله بطلت الى قوله أو قدموا)** اعيان الصلاة تبطل على المقتدى وهو المأموم بما تبطل به على امامه بمعنى انه اذا بطلت صلاة الامام سري البطلان لصلاة المأموم فتبطل ايضا لارتباط صلاته بصلاة امامه الا في فرع ظاهر كظهور للعروسة المجلوة على منصتها وهو من ذكر في الصلاة انه محدث او غلبه الحدث في أنشائها وهو في الحقيقة فرعان واخطب سهل وأشار بهذا الكلام الى قول النفعاء كمال بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأموم

كبر ان حصل شفعاً او  
أقل  
من ركعة والسهو اذ  
ذلك احتمل  
ويسجد المسبوق قبلي  
الامام  
معه وبعديا يقضي بعد  
السلام  
ادرك ذلك السهو وألا  
قيدوا  
من لم يحصل ركعة  
لا يسجد  
وبطلت لمقتدى بطل  
على الامام غير فرع  
منجلى  
من ذكر الحدث أو به  
غلب  
ان بادر الخروج منها  
وندى  
تقديم مؤتم بهم  
فان أباه انفردوا أو  
قدموا



لا في ذكر الحدث أو غلبته على أن في اقتصارهم على استثناء هذين الفرعين فقط نظرا لنظر الكبير ثم  
اشترط في صحة صلاة المأموم في هذين الفرعين مبادرة الإمام بالخروج من الصلاة ومفهومه أنه إذا تذكر  
الحدث أو غلبه ولم يبادر بالخروج فانها تبطل على المأمومين أيضا لاقتداهم بمحدث متعمد ثم ذكر أنه  
يستحب للإمام أن يقدم مؤتمنا من مأموميه يتم بهم الصلاة بمعنى أنه يستخلفه على بقية الصلاة فإن أبي  
الإمام ذلك فذهب ولم يستخلف عليهم أحدا فهم يخبرون بين أن ينفردوا أي يتموها أفذاذا يريد في غير  
الجمعة إذا تصحح الاجتماع فلا بد أن يستخلفوا من يتمها بهم وبين أن يقدموا أي يستخلفوا واحدا منهم  
يكمل بهم الصلاة واللام في التقديم بمعنى على وفهم من قوله تقديم مؤتمنه لا يستخلف من ليس من مأموميه  
وكذا من دخل معه بعد وصول العذر لانه أجبت نظر الكبير فقد ذكرنا فيه هنا تفصيلين الأول في المسائل  
المستدركة على قولهم فلا بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم لا في ذكر الحدث أو غلبته وجعلتها إحدى  
عشرة مسألة الآن المشهور في ثلاثة منها بطلانها على الجميع فلا استخلاف في تلك الثلاثة على المشهور  
وأما الاستخلاف على المشهور في سبع من الثمانية الباقية التي تبطل فيها على الإمام وحده ثم قد يوجب  
الاستخلاف في نحو أربع مسائل أيضا مع صحة الصلاة للإمام والمأموم معا انظر جميع ذلك في الكبير نظرا  
ونرا للتنبيه الثاني في الاستخلاف وذكر بعض مسائله باختصار ثم وصلناه بمسئلة من الاستخلاف كنت  
سئلت عنها فاجبت جوابا بها هناك ون كان غير مناسب للأصل خوفا من ضياعه وهي التي أشار إليها الشيخ  
خليل بقوله وان قال لسبق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافا إلى آخره وهذا انتهت القاعدة الثانية  
من قواعد الاسلام وهي الصلاة ثم شرع في بيان القاعدة الثالثة وهي الزكاة فقال

#### كتاب الزكاة

الزكاة لغة النمو والزيادة وسميت صدقة المال زكاة لانها تعود بالبركة في المال الذي أخرجت منه وأدلة  
وجوبها من الكتاب والسنة شهيرة فمن جحد وجوبها فهو مرتد ومن أقرب وجوبها وامتنع من اخراجها  
أخذت منه كرها وان بقتال وأدب على امتناعه من اعطائها وتجزئه على المشهور ولها شروط وجوب  
وهي الاسلام والحريّة والنصاب وصحة الملك احترازا من الفاسد وتتمام الحول في غير المحبوب وجوب الساعي  
في المشاشية والسلامة من الدين في العين وشروط اجزاء وهي النية واخراجها بعد وجوبها ودفعها إلى الإمام  
العادل وللأصناف الثمانية عند عدمه والاخراج من عين ما وجبت فيه (قوله فرضت إلى قوله ونعم)  
أخبر أن الزكاة فرضت فيما يرسم أي يرسم ويكتب والمراد فيما يذكر وهو ثلاثة أنواع العين من الذهب  
والفضة والحارث وهو الحبوب والثمار والمماشية وهي النعم من الابل والبقر والغنم وتدخل زكاة المعدن  
في زكاة العين وكذا زكاة العروض كان مالها مديرا أو محتكرا والله اعلم وعين وما عطف عليه  
بالخلف بدل من ما (قوله في العين إلى قوله والحب في) ذكر في البيتين أحد شروط وجوب الزكاة  
وهو مرور الحول في العين والانعام او ما ينزل منزله وهو الطيب في الثمار والاfrak في الحبوب وأحد  
شروط اجزائها وهو اخراجها من عين ما وجبت فيه لا ما استثنى من ذلك فاخبر أن الزكاة في العين والانعام  
حققت أي وجبت في كل عام يكمل وينقضي بمعنى أن مرور الحول شرط في وجوبها فمما وان زكاة الحارث  
لا يشترط في وجوبها مرور الحول بل تجب في الحبوب بالاfrak وفي الثمر والزبيب بالطيب وان لم يكمل  
الحول وان ماله زيت من الحبوب تعطى الزكاة من زبته اذا بلغ حبه النصاب فجعله والحب في أي بالنصاب  
حالية وفهم من كلامه ان مال الزيت له من سائر الحبوب والثمار تخرج الزكاة من عينه أي من جنسه كما تخرج  
من جنس العين والمماشية ولا يجزى في ذلك عرض ولا قيمة وانما تجب الزكاة بمرور الحول في المشاشية اذا لم  
تكن سعاة وكانت ولا تصل لربها وأما ان كانت أصله فلا تجب الا بعد نجى الساعي وعنده المشاشية وأخذه

#### كتاب الزكاة

فرضت الزكاة فيما

يرسم

عين وحب وثمر ونعم

في العين والانعام حقت

كل عام

يكمل والحب بالاfrak

برام

والتمر والزبيب بالطيب

وفي

ذي الزيت من زبته

والحب في

منها فلو عدها فوجد فيها نصابا قل يأخذ منها حتى تقصت لم تجب وكون الوجوب في الحبوب بالا فراك  
وفي الثمار بالطيب كاذ كذا النظم هو المشهور وقيل تجب في الحبوب بالحصا وفي الثمار بالحداد وقيل  
بالخصر وتظهر ثمرة اختلاف لو كانت ر بها أو باعها وعنتي فيما بين ذلك انظر الكبير ويدخل في الحب  
القمح والشعير والسلت ويعرف بشعير القسي وبشأنيت والعلس وهو اشقا لية والارز وهو معلوم والدخن  
وهو للبشنة والذرة وهي بيضاء وتعرف بهذا الاسم وسوداء وتعرف بشانيلي وتدخل أيضا القطن كالفول  
والحمص والعدس ونحوها ويدخل في ذى الزيت الزيتون والجلجلان وحب الفجل ونحوها مما له زيت  
وفهم من كلامه انه لا تجب الزكاة في غير ما ذكر كالبقول والنفوا كالهالمان والتين والكميل وفي حب الفجل  
والكتان والمصفر ومالا يصير ثمرا كبسر مصر ولاز يبا كعنبها ومالا يخرج زيتا كزيتونها خلاف  
والمشهور وجوبها في ذلك الا في حب الكتان انظر مم تخرج زكاة لعنب يباع أخضر مما يبس أولا أو  
يعمل منه الربوز كزكاة الفول يباع أخضر والزيتون يباع كذلك مما له زيت أولا وما يتعلق بمروور الحول في  
العين والماشية وما ينبت على ذلك من ضياع النصاب أو جزئه قبل الاخراج أو بعده واخر اجها قبل الحول  
وعلى نساء المال من ربح وفائدة وغلة وعلى ما يتعلق باحد عشر وطوب وجوب الزكاة وهو الملك التام وعلى وقت تعلق  
الوجوب في الحبوب والثمار وعلى بعض ما يتعلق بما تعطى منه الزكاة وهو عين ما وجبت فيه أو ثمنه في بعض  
الصور وعلى استخراج العين عن الطعام ونحوه في الكبير (قوله وهي في الثمار الى قوله وجب) تعرض  
في هذه الايات لبيان القدر المخرج من الزكاة في الثمار والحبوب والتفصيل وليبيان للنصاب في ذلك وهو  
القدر الذي ان بلغه المال وجبت زكاته فمير هي الزكاة مرادها الامم وهي الشيء المعطى في الزكاة فاشار  
بالبیت الاول الى بيان القدر المخرج من الثمر والحبوب وهو كما قال ابن الحاجب وغيره العشر فيما سقى  
بغير مشقة كالسمج وماء السماء وبهروقه ونصف العشر فيما سقى بمشقة كالذواليب والهلاء وغيرهما ولو  
اشترى السج فاشهر للعشر ابن حبيب البعل ما يشرب بهروقه من غير سقي سماء ولا غيرها والسيح  
ما يشرب بالعيون وان كان السقي بما فيه مشقة وبما لا مشقة فيه على السواء فكل على حكمه وان كان  
احدهما اكثر من الآخر قل يلب الاكثر ويكون الحكم له أو يركى كل على حكمه في ذلك خلاف وأشار  
بقوله خمسة أوسق نصاب فيهما الى بيان النصاب في الثمار والحبوب وعليهما يعو وضيمر النشينة وأوسق جمع وسق  
والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد بعده عليه الصلاة والسلام وما زاد على الخمسة أوسق وان قل أخرج  
عنه ما يثوبه ويعتبر النصاب في الحبوب بعد اليبس والتقصية وفي الثمار بعد الجفاف واليبس وصيرورته  
الى الحالة التي يبقى عليها والنصاب في عنب اطمة من حوز فاس ومن عنب تونس ستة وثلاثون قنطارا فاسيا  
لانها اذا دبست نقصت الثلثين فصارتا عشرة قنطارا وذلك خمسة أوسق وما لا ييبس كعنب فاس فيخرج  
على تقدير جفافه لو كان تمكنا فان صح في التقدير خمسة أوسق أخذ من ثمنه قل الثمن أو كثر ان  
عرفة وفي كون المعتمر من الزيتون كيله يوم جذاذه أو بعد تناهي جفافه قولان وأشار بقوله في فضة قل  
مائتان درهما عشرون دينارا نصاب في الذهب الى بيان النصاب في الفضة والذهب ففي الفضة مائتا درهم  
ثم رعى في كل درهم خسون حبة وخساحبة من الشعير المتوس طامطوع الطور وفي الذهب عشرون  
دينارا ثم رعى في كل دينار اثنتان واربعون حبة من الشعير كما تقدم انظر الكبير على ما اذا نقصت العين  
في وزنها اوقى صنفها والثاني امامن أصل معدنها أو من اضافت شيئا اليها وعلى عدم تكميل النصاب بالجودة  
والصياغة والجائز من الصياغة وغير الجائز منها وتلغى النصاب من الذهب والفضة بالجزء لا بالقيمة وأشار  
الى بيان القدر المخرج من العين بقوله ور بع العشر فيهما وجب فاخبر ان المخرج في ذلك ربع العشر يعني  
وما زاد على ذلك وان قل فبحسابه ويجوز اخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب على المشهور

وهي في الثمار والحب  
العشر  
أونصفه ان آلة السقي  
يجر  
خمس أوسق نصاب  
فيهما  
في فضة قل مائتان  
درهما  
عشرون دينارا نصاب  
في الذهب  
وربع العشر فيهما  
وجب

ويعتبر في ذلك صرف الوقت رخص أو غسلا (قوله والعرض الى قوله الاصلين) تعرض هذه الزكاة  
 للعرض والدين فاخبر أن عرض التجارة ودين المدير قيمة كل منهما كالعين أي فزكي تلك القيمة يريد  
 ان بلغت النصاب أو أضيفت لغيرها والمراد بعرض التجارة عرض أحد نوعيها وهو الادارة بالليل ما بعده  
 فيقوم المدير وعروضه عند كمال الحول بما تساوى حيثئذ وما جرت به العادة أن تباع به من ذهب أو فضة  
 وزكي تلك القيمة وكذلك يقوم ديونه التي له على غيره بما يجوز أن تباع به وزكي تلك القيمة بشروط  
 التقويم يأتي بيانها وأشار بقوله ثم ذواته كإحدى زكي لقبض من الى آخره الى أن المحتكر إنما يزكي عند  
 قبض الثمن أي عند بيع العرض وقبض ثمنه أو عند قبض الدين لا قبل ذلك حاله كون المقبوض من ثمن  
 العرض أو من الدين عينا بشروط ضرر الحول لأصل الدين والعرض والمدير هو الذي لا يستقر بيده عين  
 ولا عرض ويباع بما وجد من الربح أو رأس المال وذلك كأثر باب الحوائت وللجلبين للسامع من البلدان  
 والمحتكر هو الذي يرصد بسلعه الأسواق فلا يبيع الا بالربح الكثير والادارة والاحتكار وجهان للتجارة  
 وفهم من كلامه ان العرض الذي ليس لادارة ولا احتكار وهو ما يملكه الانسان ليعتفع به لالتجارة  
 كداره وعبدته وخادمه وفرسه وأثاث داره وثياب لباسه وفراسه ونحو ذلك لازكاة فيه وهو كذلك وهذا  
 هو المعبر عنه بعرض القنية وهذا في غير ما يجب الزكاة في عينه كالمثل وأما ما يجب فيه كنسب الماشية  
 والحبوب والمغار ففيه الزكاة وان كان للقنية ثم اعلم ان هذا العرض ان وجبت الزكاة في عينه كما ذكر زكي  
 ولا اشكال وان لم يجب في عينه فلزكاته شروط أحدها أن يملك بما وضة فلا زكاة في عرض ورثته أو وهب  
 لك تبيعه وتستقبل بشئنه حولا ثانيها أن ينوي به التجارة فان لم ينو به فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل  
 بالثمن حولا سواء نوى القنية أو لم ينو شيئا لان الأصل في العرض القنية ثالثها أن يكون أصل هذا العرض  
 أي ما دفع فيه عرض تجارة أو عينا ذهب أو فضة فلو كان أصله عرض قنية فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل  
 بالثمن حولا فان اختلف شرط من هذه الشروط فلا زكاة وان وجدت كلها فالزكاة ثم ينظر في صاحبها فان  
 كان مديرا يقوم عروضه عند كمال الحول في كل سنة وأخرج زكاة تلك القيمة وأول حول حول نقده لامن  
 حين الادارة خلا فلا شبهة وانما يقوم المدير اذا نض له شيء من أثمان العروض ولو قل سواء نض أول الحول  
 أو آخره على المشهور فلو لم ينض له شيء من أثمانها داخل الحول كما لو كان يبيع العرض بالعرض حتى صر  
 الحول فلا زكاة عليه حتى ينض له شيء من أثمانها فيقوم حيثئذ وزكي ويكون ابتداء حوله من حين  
 النض وان كان صاحب العرض محتكرا فيشترط في زكاته للعرض زيادة على الشروط المذكورة  
 شروط أحدها أن يبيعه فلو لم يبيعه فلا زكاة عليه فيه ولو أقام عنده أعواما ثاني ان يبيعه بعين فلو  
 باعه بعرض فلا زكاة وينزل العرض الثاني منزلة الاول الثالث أن يقبض تلك العين فلو باع للعرض بعين  
 وتأخر القبض فلا يزكي حتى يقبض فان اجتمعت هذه الشروط الثلاثة مع الثلاثة الاول فانه يزكيه لسنة  
 واحدة ولو أقام عنده قبل البيع أحوال متعددة هذا حكم زكاة العرض باختصار وأما الدين فلزكاته أيضا  
 شروط أحدها أن يكون له أصل فالأصل له كدية جرحه استقبل به بعد قبضه اتفاقا لثاني ان يكون  
 أصله كان بيده فما كان له أصل لكن ليس بيده كدين ورثته استقبل به بعد قبضه أيضا الثالث أن يكون  
 ذلك الأصل الذي كان بيده عينا أو عرض زكاة فان كان أصله عرض قنية استقبل بشئنه سواء باعه بنقد  
 أو بتأخير فان اختلفت هذه الشروط أو اختلف واحد منها فلا زكاة وان اجتمعت كلها وجبت الزكاة  
 فان كان صاحبه محتكرا فيشترط أيضا ان يقبضه فلا زكاة عليه قبل قبضه وان يكون المقبوض عينا فلو  
 قبض فيه عرضا فلا زكاة وان يتم المقبوض نصابا بنفسه أو بفائدة حال حوله قبل القبض أو بعده  
 فإذا اجتمعت الشروط الستة زكاة واحدة بعد وهي حول أصل الدين ولم يعتبر من مكته على الغريم

والعرض ذو التجرة  
 ودين من أدار  
 قيمتها كالعين ثم ذو  
 احتسار  
 زكي لقبض ثمن أو  
 دين  
 عينا بشروط الحول  
 للأصلين

في كل خمسة جمال  
 جذعه  
 من غنم بنت الخاض  
 مقنعه  
 في الخمس والعشرين  
 وابنة اللبون  
 في ستة مع الثلاثين  
 تكون  
 ستا وأربعين حقة  
 كفت  
 بدعة احدى وستين  
 وف  
 بنتا لبون ستة وسبعين  
 وحقتان واحدا  
 وتسعين  
 ومع ثلاثين ثلاث أي  
 بنات  
 لبون أوخذ حقتين  
 بافتيات  
 اذا الثلاثين نلتها المائة  
 في كل خمسين كالحقة  
 وكل أربعين بنت  
 اللبون  
 وهكذا ازادت امرها  
 يهون  
 عجل تبيع في ثلاثين  
 بقرة مسنة في أربعين  
 تستطر  
 ويمكن ما ارتفعت ثم  
 الغنم  
 شاة لار بعين مع اخرى  
 تضم  
 في واحد عشرين يتلو  
 ومائه  
 ومع ثمانين ثلاث مجزة  
 واربعاً خنمن مئتين  
 اربع  
 شاة لكل مائة ان ترفع

وان كان صاحبه مديراً وكان الدين قد اغبر عرض حالاً غير مؤجل على ملي لا على معدن زكي عنده وان  
 كان عرضاً أو نقداً مؤجلاً قومه كل عام وزكي قيمته على المشهور وان كان على معدن فكان معدن على المشهور  
 واذا اجتمعت الادارة والاحتكار وتساويا أو احتكر الاكثر فكل على حكمه وان احتكر الأقل  
 فالحكم للادارة في الجميع ولا تقوم الاواني (قوله في كل خمسة الى قوله يهون) تعرض هنالك زكاة النعم  
 وهي الابل والبقر والغنم ولا فرق في وجوب الزكاة فيها بين العاملة وهي التي لا تعثر والحمل ونحو ذلك وبين  
 غيرها ولا بين المعروفة والارعية وبما لناظم كغيره اتباعاً لحديث الكريم بركة الابل فاخبر أن في كل خمسة  
 من الجمال بئس الحليم جمع جمل شاة من الغنم جذعة وهي بنت سنة وتعطى من جل غنم أهل البلد من شأن  
 ومهر ولا ينظر لغنم صاحب الابل وفهم من قوله في كل خمسة أن في الخمسة جذعة ولا أشكال وفي العشرة  
 جذعتين وفي الخمسة عشر ثلاثاً وفي عشرين أربعاً وبما لناظم على كل خمس عالم يباغ  
 الحقة الاخرى كافي التسع والاربعة عشر بنحو ذلك لازكاة فيه وهو كذلك وهو المسمى بالوفص كما يأتي  
 فاذا بلغت الجمال خمساً وعشرين غنماً تنزكي من جذعها في الخمس والعشرين جملاً بنت مخاض وهي  
 بنت سنة سميت بذلك لان الابل تحمل سنة وتربي أخرى فاذا بلغت بنتها سنة فهي حامل قد مضى الجنين  
 بطنها أو في حكم الحامل ان لم تحمل فاذا كمل لولدها ستان وصفت أمه وأرضعت فهي لبون وابنتها المتقدم  
 ابن لبون فاذا دخل في الرابعة فهو حقي والاثني حقة لانهما مستحقان بحمل عليهما ما وأن يطرق الذكور منهما  
 الاثني وتجمع الحقة على حقيق ويجمع الحق على حقايق بالمد فاذا دخل في الخامسة فهو جذع أو جذعة لانه  
 يجنح أسنانه أي يحطها ولا يزال يعطي بنت مخاض من خمس وعشرين الى خمس وثلاثين فاذا بلغت ستا  
 وثلاثين ففيها بنت لبون وقد تقدم تفسيرها والى ذلك أشار بقوله وابنة اللبون في ستة مع الثلاثين تكون  
 ولا يزال يعطيها الى خمس وأربعين فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة وقد تقدم تفسيرها أيضاً الى ذلك أشار  
 بقوله ستا وأربعين حقة كفت وستا منصوب على اسقاط الخافض ومعنى كفت أجزاء ولا يزال  
 يعطي الحقة الى ستين فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة وقد تقدم تفسيرها أيضاً الى ذلك أشار بقوله  
 جذعة احدى وستين وف أي حصل وفاء الواجب بها في احدى وستين ولا يزال يعطي الجذعة الى  
 خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون والى ذلك أشار بقوله بنتا لبون ستة وسبعين فسته  
 منصوب أيضاً على اسقاط حرف الجر ولا يزال يعطي بنتا لبون الى تسعين فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها  
 حقتان والى ذلك أشار بقوله وحقتان واحداً وتسعين ولا يزال يعطي حقتين الى عشرين ومائة فاذا بلغت  
 احدى وعشرين ومائة وعشرها الناطم بمعية الثلاثين أي للاحدى والتسعين ففيها ثلاث بنات لبون  
 أو حقتان وظاهر النظم أن التأخير في ذلك للساعي اذ هو المأمور في النظم بأخذ الحقتين رضي رب الابل  
 بذلك أم لا ولذا قال بافتيات أي بتعد شري من الساعي وهذا هو المشهور وقيل تمنين الحقتان وقيل تمنين  
 ثلاث بنات اللبون ولا يزال يخير الساعي فيما ذكر الى تسعة وعشرين ومائة فاذا بلغت مائة وثلاثين فلا يعتبر  
 الا العشرات فعندها يتغير الواجب وضابط ذلك أن في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون وفي  
 المائة والثلاثين حقة عن خمسين وبنتا لبون عن ثمانين وفي المائة والاربعين حقتان عن مائة وبنت لبون  
 عن أربعين وفي مائة وخمسين ثلاث حقيق وفي مائة وستين أربع بنات لبون وهكذا وفي مائتين أربع  
 حقيق أو خمس بنات لبون والى حكم المائة والثلاثين فازاد عليها أشار بقوله اذا الثلاثين نلتها المائة  
 البيتين وكلا أي كاملة حال من خمسين وكل أربعين بالخفض عطفاً على كل الاول ثم نفي بالكلام على زكاة  
 البقر والغنم فقال (قوله عجل الى قوله أن ترفع) أخبر أن في ثلاثين من البقر عجل تبيعها ولا يزال يعطيها الى  
 تسع وثلاثين فاذا بلغت أربعين ففيها مسنة وهكذا الحكم فيما زاد على ذلك في كل ثلاثين تبيع وفي كل

ر بعين مسنة ولا يزال يعطى المسنة من أر بعين الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان الى سبعين فتبيع ومسنة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاث تبيعات وفي مائة تبيعان ومسنة وفي مائة وعشرة مستان وتبيع وفي مائة وعشرين اما أربع تبيعات وثلاث مسنات الخيار للساعي كفاي مائتين من الابل والى ذلك أشار بقوله \* عجل تبيع الى قوله وهكذا اما ارفعت وقرأت بميز ثلاثين حذف تنوينه وقفا على لغة ربيعة وجلة تستطري تكتب خبر مسنة والتبيع الموفى ستين والمسنة الموفية ثلاثين ثم عر في بيان زكاة الغنم فقال ثم الغنم الى آخره فاخبر أن لزكاة في الغنم - حتى تبلغ أر بعين فاذا بلغت فيها شاة جذع أو جذعة ابن سنة على المشهور ولا م لأر بعين بمعنى في أو عن ولا يزال يعطى واحدة الى مائة وعشرين فاذا بلغت احدى وعشرين ومائة ففيها شاة كذلك وعلى ذلك نبه بقوله مع أخرى نضم

\* في واحد وعشرين يتلو ومائة \* ولا يزال يعطى شاتين الى مائتين فاذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه وعلى ذلك نبه بقوله \* ومع ثمانين ثلاث مجزئة أي اذا بلغت الغنم العدد المذكور قريبا مع زيادة ثمانين عليه واجتمع من ذلك مائتان وواحدة وثلاث شياه مجزئة في ذلك أي هي الواجبة فيه ولا يزال يعطى ثلاث شياه الى ثمانمائة وتسع وتسعين فاذا بلغت أر بعين ففيها أربع شياه وعلى ذلك نبه بقوله \* وأربع اخذ من مئتين أربع \* ثم لا يعتبر بعد ذلك الا المئتان فلا يزال يعطى أربع الى ان تكمل خمسمائة ففيها خمس شياه ثم كذلك الى ستمائة ففيها ست شياه وهكذا وعلى ذلك نبه بقوله

\* شاة لكل مائة ان ترفع \* أي ان تزد على أر بعين فكل مائة شاة والواجب في زكاة النعم كلها الوسط فلا يؤخذ خيار الاموال كالمعروفة والفحل المعد للضراب ولا شراره كالمغيرة والذكر الذي ليس للضراب والمرضة والمعينة (قوله وحول الى قوله ان يحول) اشتمل البيت على ثلاث مسائل \* الاولى ان حول ربح المال حول أصله وظاهر اطلاقه سواء كان الاصل نصا بالاول فالاول كمن عنده عشرون دينارا اقامت عنده عشرة اشهر مثلاً ثم اشترى بها سلعة فباعها بعد شهرين بثلاثين دينارا فيزكي حينئذ الاصل وهو عشرون ولا اشكال ويزكي أيضا الربح وهو العشرة لان حوله حول أصله وهو العشرون لتقدير ذلك الربح كما في أصله من اول الحول من باب تقدير المعلوم موجودا والثاني كمن اقام عنده خمسة عشر دينارا عشرة اشهر مثلاً فاشترى بها سلعة فباعها بعد شهرين بعشرين فيزكيها ايضا والى ذلك أشار بقوله

\* وحول الارباح كالاصول \* اذ قوله كالاصول راجع للسئلتين المسئلة الثانية عما اشتمل عليها البيت هي ان حول نسل الانعام حول اصولها أي حول اولادها حول امهاتها وهي التي عبر عنها بالاصل وظاهره كانت الامهات نصا بالاول فالاول كمن كان عنده ثمانون من الغنم فلما قرب الحول تولدت حتى صارت احدى وعشرين ومائة فتجب فيها شاتان والثاني كمن كان عنده ثلاثون فتولدت قرب الحول حتى صارت أر بعين فتجب فيها الزكاة وهي شاة كما مر والى ذلك أشار بقوله ونسل كالاصول فلفظ نسل معطوف على الارباح مدخول الحول \* المسئلة الثالثة ما يطرا على الماشية أي ما يزداد عليها من غير الولادة لتقدم اللام فيها وذلك اما بشراء أو هبة أو ارث فان طرا على ما لا يزكي منها لكونه أقل من النصاب فانه نجب فيه الزكاة يعني وفيما كان عنده منها لكن بشرط مرور الحول على مجموعها بمعنى انه يستقبل حولا بالجميع ما كان عنده وما طرا من حين كمال النصاب وفهم من قوله لا عما يزكي ان ما يطرا منها بما ذكر على ما يزكي لكونه نصا بافانه يزكي لا بشرط مرور الحول بل يضم ما طرا الى النصاب الذي عنده ويزكي الجميع لحول الاول فن اقام عنده ثلاثون من الغنم مثلاً احدى عشر شهر اثم اشترى عشرة أو هبت له أو ورثها فانه يستقبل حولا بالجميع من حين كمال النصاب ولو كان عنده مائة فلما قرب الحول اشترى مثلاً احدى وعشرين فتجب عليه شاتان (قوله ولا يزكي الى قوله ما يدخر) اخبر ان الزكاة لا تجب في الوقص بفتح

وحول الارباح ونسل

كالاصول

والطار لا عما يزكي ان

يحول

ولا يزكي وقص من

النعم

كذلك ما دون النصاب

وليعم

وعسل فاكهة مع

الخضر

اذ هي في المقتات مما

يدخر



لكافر وفي دفعها لأهل الاشواء خلاف وعلى هذين الشرطين نبيه الناظم بقوله استوار اسلام أي أحرار  
 ذوو اسلام على أن ظاهر النظم رجوع وصف الحرية والاسلام للاصناف الثمانية ففشت شرط الحرية  
 والاسلام في الجميع واعلم انهم صرحوا باشتراط الحرية والاسلام في الفقير والمساكين والعامل ويظهر من قوة  
 كلامهم ولم أفق على النصيح به الآن اشتراط ذلك أيضا في الغازي والمدين والقريب المحتاج وأما الرقاب  
 فالغرض وصفها بالرق فيشترب فيها الاسلام لا غير كما صرحوا به وأما المؤلفة قلوبهم فعلى المشهور من أن  
 المراد بهم كفار يعطون من الزكاة ترغيبا لهم في الاسلام فلا إشكال في عدم اشتراط الاسلام وانظر الحرية  
 وظاهر التعليل عدم اشتراطها الشرط الثالث من شروط الفقير والمساكين أن لا تكون نفقته واجبة على  
 ملى سواء كان الوجوب أصليا كصغيره أب ملى أو امرأة لها زوج ملى أو فقير له ولد ملى أو كان الوجوب  
 بالالتزام كمن الزم نفقة ربيبه مثلا فلا تجزى لو واحد منهم لأنه في معنى الغنى الشرط الرابع أن لا يكون من آل  
 صلى الله عليه وسلم وهم المؤمنون من بني هاشم فلا يعطون من الزكاة بل ولا من صدقة التطوع على المشهور  
 الصنف الثالث على ترتيب النظم للغازي والغز وهو المراد في الآية بسبيل الله فنصرف في المجاهدين وآلة  
 الحرب وان كانوا أغنياء ولا يعطى الغازي الا في حال تلبسه بالغز وفان أعطى له وجلس نزلت منه الصنف  
 الرابع العتق وهو المراد في الآية بالرقاب بان يشتري الوالى أو من ولي زكاة نفسه بمال الزكاة رقيقا مؤمنا  
 لا عقد حرية فيه ويعتق ولاؤه للمسلمين الصنف الخامس العامل عليها وهو جايها ومفرقها وان كان  
 غنيا فان كان فقيرا أخذ بوصف العمالة والفقير ويشترط في العامل الاسلام والحرية كما تقدم والذكورية  
 والبلوغ وأن لا يكون من آل صلى الله عليه وسلم الصنف السادس المدين وهو المراد في الآية بالغاربين فن كان عليه دين  
 لأدمى ادائه في مباح أعطى من الزكاة ان دفع ما يديه من العين وما فضل من غيرها في اعطاهم المدين عليه  
 دين ان غير آدمى كزكاة في ذمته أو كفارة قولان ولا تعطى لمن استدان في معصية من شرب خمر ونحوه  
 والمشهور رجوازه في دين الميت الصنف السابع المؤلفة قلوبهم والمشهور أن المراد بهم كفار يؤلفون  
 بالاعطاء ليدخلوا في الاسلام وقيل مسلمون حديثي عهد بالاسلام فيعطون لئلا يمكن حب الاسلام من قلوبهم  
 وحكمهم باقى الى الآن لم ينسخ الصنف الثامن المسافر الغريب المحتاج المنقطع وهو المراد في الآية بابن السبيل  
 في دفع اليه منها قدر كفايته ليستعين بذلك على الوصول لبلده أو على استدامة سفره ان كان غنيا ببلده  
 ولا يردها اذا بلغ لبلده فان وجده من يسأل في اعطاه أهله قولان وانما يعطى اذا لم يكن سفره في معصية  
 ولا يبنى من الزكاة سور ولا مسجد ولا يعمل منها شي كس ولا يفدى منها أسير

(فصل) زكاة الفطر

صاع ونجب

عن مسلم ومن برزوه

طالب

من مسلم بجل عيش

القوم

لتغن حرا مسلما في

اليوم

(قوله) فصل زكاة الى قوله في اليوم) تعرض في البيتين لزكاة الفطر فاخبر أن قدرها صاع وهو أربعة أمداد  
 بعده صلى الله عليه وسلم وأن حكمها الوجوب لا السنية وانما تجب على المسلم بمعنى اذا قرع على أذانها فان  
 عجز عنها سقطت عنه وفهم من تعليق الوجوب على خصوص وصف الاسلام أنها لا تجب على كافر وأنه  
 لا فرق في المسلم بين كونه حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى كبيرا أو صغيرا وهو كذلك وتجب على المسلم عن نفسه  
 وعن تلزمه نفقته من زوجة وأبوين أو أولاد أو رقيق اذا كانوا مسلمين وكان الازام بالشرع كاملا وأما  
 من التزم نفقة يرب أو غيره فلا يلزمه ان يخرج عن زكاة الفطر ومن تلزمه نفقة غيره دون نفسه اخرج  
 هو عن ذلك الغير واخرج عنه المنفق عليه كزوجة غنية لها ابوان فقيران فتخرج هي عن ابويها  
 ويخرج زوجها عنهما ان كانت هي وأبواهما مسلمين وذلك كما داخل تحت قول الناظم

\* عن مسلم ومن برزقه طلب \* من مسلم أي تجب على المسلم عن نفسه وعن طالب المسلم برزقه من ذكر  
 اذا كان مسلما أيضا وانما يخرج من جل عيش القوم الذين وجبت عليهم من قح أو شهير أو سات



أو غير ذلك ولا ينظر لميش المخرج بل لميش جل الناس ثم نبه على حكمة وجوبها فأمر باغناء الحر المسلم في اليوم يعني يوم الفطر وفي الكلام حذف تقديره بها عن السؤال وسأله أن حكمة وجوبها لتغني أخذها عن سؤال ذلك اليوم وبشرط فيه زيادة على الفقر المعلوم اشتراطه في أخذ الزكاة أن يكون حراما كما نبه عليه بقوله لتغني حراما فلا يدفع لغني ولا لعبد ولا لكافر فقوله عن مسلم يتعلق بتعجب وعن معنى على ومن طلب برزقه عطف على مقدر أي تجب على المسلم من نفسه وعن طلب المسلم برزقه أي نفقته ومن مسلم بيان لمن طلب المسلم برزقه والباء في بحول للتبعية بمعنى من \* ولما فرغ من القاعدة الثالثة من قواعد الاسلام وهي الزكاة شرع في الكلام على القاعدة الرابعة وهي الصيام فقال

### ﴿كتاب الصيام﴾

الصوم في اللغة مطلق الامساك وفي الشرع امساك مخصوص وهو الامساك عن شهوتي البطن والفرج يوما كاملا بنية التقرب انظر الكبير على حكمة مشروعية وهو بعض ما ورد في فضله وللصوم شروط وقرائض وموانع ومستحبات وسيأتي بيانها والكلام عليها عند تعرض الناظم لها ان شاء الله (قوله صيام شهر رمضان الى قوله رآه في العاشر) أخبر أن صيام شهر رمضان واجب وأنه يستحب الصوم في شهر رجب وشعبان كما يستحب صوم التسع الاول من ذي الحجة ويتأكد استحب صوم الاخير منها وهو يوم عرفة كما يستحب صيام المحرم أي كله ويتأكد استحب صوم العاشر منه وهو يوم عاشوراء أما وجوب صيام شهر رمضان فمعلوم من الدين ضرورة فمن جهته فهو كافر ومن أقر بوجوبه وامتنع من صومه وأفطر فانه يؤدب ان ظهر عليه لان جاء مستفتيا فلا يؤدب على المشهور ويختلف في كفر الممتنع من صومه ويحجر عليه عند القائلين بنفي التكفير كما يحجر على الصلاة وأما استحب صوم ما ذكر بعده فقد وردت فيه أحاديث انظر بعضها في الكبير (قوله ويثبت الشهر الى قوله في كمال) أخبر أن دخول شهر رمضان يثبت باحد أمرين اما برؤية الهلال واما بكمال ثلاثين يوما قبل رمضان يعني من شعبان فهو كقول ابن الحاجب وغيره واللفظ له ويسر فدخل رمضان باحد أمرين الاول رؤية الهلال الثاني اتمام شعبان ثلاثين يوما فأما الرؤية فيثبت بها للرأي نفسه ولا شك كمال وأما غير الرأي فيحصل له ذلك باحد وجهين اما بالخبر المنتشر وهو المستفيض المحصل للامام أو الظن القريب منه واما بشهادة عدلين حزين ذكرين ولا يثبت بشهادة العدل الواحد اذا أخبر عن رؤية نفسه خلافا لابن الماجشون ويكتفي في العقل عن الامام أو عن الخبر المنتشر بخبر الواحد لانه من باب الخبر لا من باب الشهادة فثقل الرجل الى أهله وابنته البكر مثل ذلك فيزعمهم نبييت الصيام بقوله ويجب على رائيه عدلا كان أو غير عدل رفع رؤيته للقاضي اعل ثم آخر فتكمل الشهادة ويجب على الرائي الامساك فان أفطر منتهك كاقضى وكفرا اتفاقا وان أفطر متأ ولا أنه يجوز له الفطر قضى وفي الكفارة قولان المشهور وجوبها واما اتمام ثلاثين من شعبان ففي الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسعة وعشرون يوما فلا تصوموا حتى زوا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فافطروا وهو تقديره بتمام الشهر الذي أنت فيه ثلاثين ولا يعتمد على قول المنجمين ان الشهر ناقص عياض ومعنى قوله غم عليكم ستر عنكم من قوهم غممة الشيء اذا سترته واذا كان الغيم ولم ير الهلال فصبيحة تلك الليلة هو يوم الشك فينبغي امساك حتى يستبرأ من باقي من السفار وغيرهم فان ثبت نهارا وجب الامساك وان كان افطر وجب القضاء لعدم النية الجازمة وان لم يمساك وافطر فان تأول انه يجوز فطاره فلا كفارة عليه واذ لم تأول فالمشهور وجوبها (قوله فرض الصيام الى قوله ارتفع) تعرض الناظم في هذا الايات لقراض الصوم وشروطه وهو انه فاخبر ان فرائض الصوم يريد واجبا كان أو غير واجب خمسة وعبر بانفراد ارادة الجنس اولها النية في الاكل ولا يكفي تقديمها له وهو

### ﴿كتاب الصيام﴾

صيام شهر رمضان  
وجبا  
في رجب شعبان صوم  
ندبا

كفص حجة وأخرى  
الآخر

كذا المحرم وأخرى  
العاشر

ويثبت الشهر برؤية  
الهلال

أو ثلاثين قيسلا في  
كال

فرض الصيام نية بليته  
وترك وطء شر به أو كله

والقبي مع ايصال شيء  
للعد

من أذن أو عين أو أنف  
قدورد

وقت طلوع فجره الى  
الغروب

والعقل في أوله شرط  
الوجوب

وليقتض فاقده والحليض  
منع

صوما وتقضى للفرض  
ان به ارتفع

قول الكافة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ولا يشترط مقارنة النية للفجر  
للمشقة وفهم من نعيم الناظم في الصيام انه لا فرق بين عاشوراء وغيره وهو كذلك على المشهور وقال ابن  
حبيب يصح صوم عاشوراء بنية من النهار الثاني ترك الوطء وما في معناه من اخراج المني والمذي من  
طلوع الفجر الى الغروب كما نبه عليه بقوله وقت طلوع فجره الى الغروب اذهبوا راجع الى الفرائض الاربع قوله  
فلو خرج المني من غير اخراج له كمالوا احتمل فصيامه صحيح ولا قضاء عليه وكذلك المني اذا خرج من غير  
تسبب في اخراجه فلا قضاء عليه فيه الثالث ترك الاكل والشرب من طلوع الفجر الى الغروب أيضا  
وشربه عطاف على وطء بحذف للعاطف للوزن والضمير لاصا ثم الرابع ترك اخراج النية من طلوع الفجر  
الى الغروب ولو خرج غلبة من غير تسبب في اخراجه فلا حكم له ونحوه في المدونة وسياق الناظم غالب في  
وذا باب مقترا بن رشد قال ابن القاسم والفريضة والثالثة في ذلك سواء ولفظ القى في النظم معطوف على وطء  
على حذف مضاف أي وترك اخراج القى الخامس ترك ايصال شيء الى المعدة جمع معدة وفيها يجتمع المأكول  
والمشروب وفيها يكون الهضم الاول ومنها يبعث الغذاء الى السكبد وهو الهضم الثاني ومن السكبد يبعث  
الغذاء الى سائر الاعضاء وهو الهضم الثالث ويبطل الصوم بما يصل اليها سواء وصل لها من أذن  
أو عين أو أنف أو من غيرها من طلوع الفجر الى الغروب أيضا ولم يكتف بترك الاكل والشرب عن  
ترك الايصال الى المعدة لان الاطوار يحصل بما يمر على الخلق باكل أو شرب وان لم يصل الى المعدة وبما  
يصل الى المعدة وان لم يمر على الخلق كما يدخل من البرذا كان مائعا وهو المسمى بالحقنة قوله

ويكره اللبس وفكر  
سلما  
دأبا من المني  
والاحراما

والعقل في أوله شرط الوجوب \* وليقض فاقده هذا شروع من الناظم في ذكر بعض شروط الصوم  
وشروط وجوبه ستة الاسلام والعقل والبلوغ والصحة والاقامة والنقاء من دم الحيض والنفاس ولم يذكر  
منها الناظم الا العقل وأسقط الاسلام بناء على القول بخطاب الكفار بالقرع والبلوغ لقوله قبل  
\* وكل تكليف بشرط العقل \* مع البلوغ الى آخره وأعاد هنا العقل ليرتب عليه ما بعده من وجوب  
القضاء على فاقده وأسقط أيضا الصحة والاقامة لافادة اشتراطهما مما يذکر بعد من جواز الفطر للسفر  
والضرر والنقاء من دم الحيض والنفاس لذكره الحيض مانعا وفقد المانع شرط وأخبر الناظم هنا ان العقل  
في أول الصوم أي عند طلوع الفجر شرط وجوب في الصوم يريد وشرط صحة فيه صرح به ابن رشد واذا كان  
كذلك فيلزم من عدم العقل حينئذ عدم وجوب الصيام وعدم صحته فن فقد العقل عند طلوع الفجر لم يصح  
صومه ووجب عليه قضاؤه وظاهر اطلاق الناظم وجوب القضاء على فاقده العقل عند الفجر ولو رجع اليه  
عقله بالقرب وهو كذلك على المشهور فان كان عند الفجر على عقله ثم أغشى عليه في وجوب القضاء عليه  
نفصيل ان أغشى عليه جل اليوم قضى وان أغشى عليه أقل اليوم أو نصفه لم يقض قوله والحيض منع  
\* صوماته قضى الفرض ان به ارتفع \* لما تكلم على الفرائض والشروط تكلم على المانع فاخبر ان الحيض  
مانع من الصوم يريد كان الصوم واجبا أو غير واجب ولذلك نكره ثم فرع على ذلك أن الحائض تقضى  
الصوم الفرض فالفرض نعت لمحدوف أي ان ارتفع ذلك الفرض أي بطل وفسد بسبب الحيض وسواء فسد  
بعد عقده كما اذا أصبحت صائمة صياها واجبا فحاضت فان صومها يبطل ويحب عليها قضاؤه أو فسد قبل عقده  
كما اذا حاضت ليلا أو قبل رمضان ودخل عليها وهي حائض ويحتمل ان ارتفع وجوب الصوم في رمضان بسبب  
الحيض فيه فتقضيه بعده لكن باصر جديد وفهم من قوله وتقضى الفرض انها لو حاضت في صوم غير فرض  
لم تقضه وهو كذلك (قوله ويكره الى قوله والاحراما) أخبر انه يكره للأنثى اللبس والفكر اذا سلم دائما من  
خروج المني وأحرى المني وان لم يسلم دائما من ذلك حرما وكذلك الحكم في غير اللبس والفكر من مقدمات  
الجماع من النظر والقيلة والمباشرة والملاعبة فان كان يعلم من نفسه السلامة من المني والمذي لم تحرم ولا سكتها

مكروهة في المشهور وصواب السكرامة متفاوتة فأخفها الفكر ثم النظر ثم القبلة ثم المباشرة ثم الملاعبة وان كان يعلم من نفسه عدم السلامة من المنى أو المذى حرمت وان شك في السلامة فقولان التوضيح الظاهر منهما التحريم احتياطاً للعبادة اللغمية وان كان يسلم مرة ولا يسلم أخرى حرمت انتهى فالوجه الاول وهو ما اذا علم السلامة هو المكروه والوجه الثالث بعدة ممنوعة داخلية في قول الناظم والاحكام والخراج صورة الاغمي زاد الناظم قوله دأب أي اذا كانت السلامة من ذلك دأب صاحبها أي عادته هذا حكم الاقدام على المقدمات المذكورة وبعد الوقوع فيها المان ينشأ عنها انعاظ أو منى أو مذى امامع استدامة وابتداء انظر التوضيح وابن الحبيب وفاعل سلم يعود على اللامس والمتفكر وألفه للاطلاق وجملة سلم شرطية على حذف أداته أي يكره اللامس والفكر ان سلم اللامس والمتفكر دائماً من المذى ويحتمل ان يكون للثنائية عائداً على اللامس والفكر ومعنى سلامتهما من المذى عدم مصاحبتها لهما وعدم خروجه بسببهما (قوله وكرهوا الى قوله كذلك) اخبر ان أهل المذهب كرهوا الصائم ذوق القدر من الملح وكذلك نحو القدر كذوق العسل ومضغ العلك ومضغ الطعام اللصبي ولذلك أتى بالكاف وكرهوا له أيضاً الهذر في الكلام وهو كثرته لغير منفعة وان أتى بالخارج من في الصائم غلبة والذباب الداخل فيه كذلك مغتفر كل منهما لا يوجب عليه قضاء ولا غيره وان غبار الصنعة كغبار الدقيق لطحانه وكذلك غبار الطريق للبار به وكذلك الاستيائك باليابس الذي لا يتحلل ولا اصباح بالجنابة أي المكث بها الى طلوع الفجر كل ذلك مغتفر كاعتقار القيء والذباب الغالبين انظر بعض ما يتعلق بهذه المسائل في الكبير وهذر معطوف على ذوق وحذف تنوينه في الوقف (قوله ونية الى قوله مانعه) اخبر ان ما يجب تنابعه من الصيام كرمضان بالنسبة للحاضر للصحيح وشهر ربي كغفارة الظهار وكفارة تعمد فطر رمضان ونحوها تكفي فيه نية واحدة في أوله لجمعه الا ان نفي رجوب التتابع مانع من مرض أو سفر أو حيض فلا بد من تجديد نيتها المساق وفي المسئلة تفصيل وخلاف انظر الكبير ومفهوم كلامه ان ما لا يجب تنابعه من الصيام كمن كان يسرد الصوم أو من نذر صيام أيام لم ينو تنابعها فلا بد له من تجديد النية كل ليلة وهو كذلك (قوله نذرت الى قوله تبعه) أشار بالبيت الى قوله في الرسالة ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور والسحور هنا بالضم اسم للفعل فاما بالفتح فاسم لما ينسحر به وانما يستحب تعجيل الفطر وتأخير السحور اذا تحقق الغروب وعدم طلوع الفجر أما التعجيل والتأخير الموقعان في الشك فيهما فلا فان من شك في الفجر أو في الغروب لا يأتى كل فان أكل ففي ذلك تفصيل انظره في الكبير وجملة رفعه صفة الفطر وفاعله المستر للفطر ومفعوله البارز للصوم وجملة تبعه صفة لسحور وفاعله للصوم ومفعوله للسحور أي استحب تعجيل فطر موصوف بكونه رفع هو الصوم وتأخير سحور موصوف بكونه تبعه الصوم (قوله من افطر الى قوله مباح) قوله من افطر الفرض قضاء اخبر ان من افطر في الفرض من الصوم فانه يجب عليه قضاؤه وشمل الفرض رمضان ولا اشكال في وجوب القضاء على من افطر فيه على أي وجه كان فطره نسياناً أو غلطاً في التقدير كأن يعتقد غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر أو يغلط في الحساب أو الشهر أو آخره أو كان الفطر عمداً وسواء كان الفطر عمداً واجباً كفطر المريض الذي يخاف على نفسه الهلاك أو مباحاً كالفطر في السفر أو مندوباً كالجاهد يظن من نفسه ان افطر حدث له قوة أو حراماً ولا اشكال أوجه الأوغلبة كصب طعام أو شرب في حلق نائم وسواء كان طائفاً أو مكرهاً كان فطره بالجماع أو باخراج المنى أو برفع النية ورفضها نهاراً أو بآكل أو شرب فان كان بهما فلا فرق بين وصول ذلك للحلق أو للعدة من منفذ واسع أو ضيق فيجب القضاء في الوجوه كلها وشمل للفرض غير رمضان أيضاً كالصوم المندور ثم ان كان هذا المندور مضموناً أي لم يعين له زمان كان ينذر صوم يوم فأصبح يوماً صائماً لنذره فافطر فيه فعليه قضاؤه أيضاً على أي وجه كان فطره كأن تقدم في فطر رمضان وان كان معين الزمان كليله على صوم

وكرهوا ذوق كقدر

وهذر

غالب قيء وذبذب

مغتفر

غبار صانع وطرق

وسواك

يابس اصباح جنابة

كذلك

ونية تكفي لما تنابعه

يجب الان نفاء مانعه

نذب تعجيل لفطر

رفعه

كذلك تأخير سحور

تبعه

من افطر الفرض قضاء

وليزد

كفارة في رمضان ان

عمد

لاكل او شرب فم او

للمنى

ولو بفكر او لرفض

مابنى

بلا تأول قريب وبباح

للضر او سفر قصرأى

مباح

يوم كذا فافطر في ذلك اليوم فان كان فطره لمرض أو حيض فلا قضاء عليه وفي الإنسان قرآن و يقضي في غير ذلك كالسفر وغيره والحاصل انه لا يبق على قول الناظم من افطر القرص قضاء الا المنذور والمسيب الزمان اذا افطر فيه لمرض أو الحيض وكذا النسيان على ما شهروه ابن الحاجب والشيخ خليل فلا قضاء في هذه الثلاث والقضاء في غيرها كيفما كان الفطر في الصوم الواجب من رمضان وغيره قوله ويلزد كفارة مضاهاته يناد على وجوب القضاء على من افطر في الصوم الواجب وجوب الكفارة أيضا ويأتي تفسيرها في البيتين بعد هذه لكن وجوب الكفارة انما هو على من عمده وقصد في رمضان دون غيره من الصوم الواجب الى كل او شرب بغير اي مع كونه مختارا غير مضطر لذلك او عمدا لاخراج مني بجماع او مقدماته ولو بأضعفها وهو الفسك او عمد لرفض ما نبى عليه الصوم وهو النية حال كونه عمده خاليا عن التأويل القريب من يدوعن الجهل ولمظ أكل في النظم بكسرة واحدا لانه مضاف في التقدير لمثل ما أضيف له شرب ففهم من قوله في رمضان انه لا كفارة على من افطر في غير رمضان كان فطره عمدا او ناسيا ولو في قضاء رمضان ومن قوله ان عمد ان من افطر في رمضان ناسيا فلا كفارة عليه ومن قوله فهم ان من عمده في رمضان ادخل شيء من أنفه او أذنه مثلا فلا كفارة عليه ومن قوله بل ولا قضاء ومن قوله بل تأول قريب ان من افطر بتأول قريب لا كفارة عليه وانما الكفارة على من افطر بل تأول أصلا أو بتأويل بعيد وهو كذلك في الجميع والتأويل القريب كمن افطر ناسيا او من طهرت من الحيض قبل الفجر ولم يغسل الا بعد طواع الفجر او من تسحر قرب الفجر او قدم ليلا او سافر دون مسافة القصير أو رأى شوا الانهار فظن كل واحد منهم ان الفطر مباح له فافطر فلا كفارة على واحد منهم والبعيد كمن رأى الهلال ولم تقبل شهادته فافطر ومن افطر لحج تأتبه او لحيض عادت بها ان تأتبه في مثل ذلك اليوم وسواء أتى ذلك اول بات أو افطر لسماعه حديث افطر الحاجم والمتجم او كونه المغتاب لاصيامه فتأويل هؤلاء كالعدم وتجب الكفارة على كل واحد منهم مع القضاء وفهم من قولنا مع كونه مختارا غير مضطر ان المضطر لا كل او شرب لا كفارة عليه ومن قولنا وعن الجهل ان الجاهل لا كفارة عليه كمن كان حديث عهد باسلام فظن ان الفطر انما هو بالاكل والشرب دون الجماع فجمع فلا كفارة عليه وانما عليه القضاء فقط وهو كذلك في الجميع انظر فروع هذه المسئلة وما يتعلق بها في الكبير قوله ويباح \* للضرر وسفر قصر أي مباح \* اخبر ان للفطر يباح ويجوز لاحد من اما لضرر يلحقه بسبب الصيام او لما هو مظنة الضرر ان لم يحصل الضرر وهو السفر الذي تقتصر فيه الصلاة وهو السفر الطويل المباح اما اباحة الفطر لضرر فحله اذا خاف تبادي ضرره او زيادته او حدوث ضرر آخر او خاف المشقة لضعفه بالمرض وان كان لو تسكفه لضره عليه فيفطر ودين الله يسر اما لو خاف التلف او الاذى للشديد ان صام فان الصوم يحرم عليه حينئذ ويجب عليه الفطر واما اباحة الفطر للسفر فقال في المسئلة قال مالك من سافر سفرا مباحا قصر في مثله الصلاة فان شاء افطر وان شاء صام والصوم احب الى وقال في المختصر وان قدم بلدة نوى ان يقيم بها اليوم واليومين فليفطر حتى ينوي اقامة اربعة ايام فيلزمه كما يلزمه الاتمام اه وجواز الفطر شروط ثلاثة أحدها كون السفر مما تقتصر فيه الصلاة لابعته وطوله وكون مسافته مقصودة دفعة واحدة ولا يجوز الفطر في غيره الا لضرورة فان افطر فالقضاء كما تقدم في التأويل للقريب الثاني ان يشرع في السفر قبل الفجر فان طلع الفجر قبل ان يشرع فيه فلا يفطر قبل الشروع ولا بعده في ذلك اليوم ان شرع بعد الفجر الا لضرورة فان افطر قبل خروجه كفر قال في المختصر وان افطر بعد خروجه فالقضاء فقط قاله في المسئلة فان شرع فيه قبل الفجر فله ان يفطر الثلاث ان لا يبيت على الصيام في سفره فان يئتم ثم افطر لغير عذر فالقضاء والكفارة (قوله وعمده الى قوله لا في الغير) لما ذكر حكم من افطر في الصوم الواجب ناسيا او معتمدا وهو وجوب القضاء مطلقا وزيادة الكفارة في العمده بشرط كما تقدم ذكر

وعمده في التأويل دون  
ضير  
محرم وليقض لافي  
الغير

493

أمر من وجبت عليه الكفارة بوجه من الوجوه المذكورة قبل أن يكفر بأحد ثلاثة أشياء ما بصوم شهرين متوالتين أي متتابعين وأما بعتق مملوك نحلى وأتصف بالاسلام وأما باطعام ستين مسكينا مد الكل مسكين يريف بمده صلى الله عليه وسلم من غالب عيش أهل ذلك الموضع وهو أفضل من الوجهين قبله وإن كان المكفر مخيرا بين الثلاثة الأوجه أي ما فعل أجزأه ولا فرق في التخيير بين الأوجه الثلاثة بين الغني والفقير ولا بين من أفطر بجماع أو غيره ولا بين وقت الشدة وغيرها وفهم من كلامه أنه لو فرق للصيام لم يجزئه وهو كذلك ويتدنه من أوله انظر ما ينقطع به للتتابع وما لا ينقطع به في التكبير وأنه لو اعتق جنيبا في البطن أو بعض الرقبة أو رقبة كاملة غير مسلمة لم يجزئه وهو كذلك ويشترط في الرقبة السلامة من العيوب وإن لا يكون فيها شائبة حرة كافي الظهار انظر التكبير وفهم منه أيضا أنه لو اطعم أقل من ستين مدا خمسين مدا الخمسين مسكينا لم يجزئه حتى يكمل لعشرة آخرين مد الكل واحد ولو اطعم ستين مدا الخمسين مثلا فلا يجزئه حتى يعطى لعشرة آخرين مد الكل واحد أيضا وهل ينزع الزائد على المدين الخمسين انظر التكبير وانظره على حكم الكفارة الملققة من شيتين اطعام وعتق مثلا وعلى تكفير من أكره أمته أو زوجته على الوطء في رمضان وما يكفر به عنهما وعلى بعض أحكام الاعتاق والخلاف في تعيين إيلة القدر ونحو ذلك

تعرض هنا لبيان القاعدة الخامسة من قواعد الاسلام وهي الحج لأمرنا الله منه بفعله وهو في اللغة القصد وقيل بقيد التكرار لان الحاج يتكرر قصده للبيت وفي الشرح العبادة المعلومة وله شروط فرائض وسنن تأتي ان شاء الله وقصوردت في فضله أحاديث انظر الكبير (قوله الحج الى قوله ردفه) أخبر ان الحج فرض على الانسان هبة واحدة في عمره وان للحج أركاناً أي فرائض ان تركت كلها يرد أو ترك واحد منها لم يجز ذلك المفروك أي بالدم وهو الهدى اذ لا يجبر به الا الواجبات غير الاركان حسب ما يأتي ان شاء الله تعالى وتلك الاركان هي اربعة الاحرام والسعي أي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة ليلة الاضحى والطواف الذي يردفه ويقع بعده وهو طواف الافاضة ولفظ الاحرام أول البيت يقرأ بكسر لام التعريف بكسر الهَمْزة المنقولة اليه وحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها بناء على الاعتدال بالعارض وقد تقدم نظير هذا في قوله

\* الإيمان جزم بالاله والكتب \* وفهم من قوله ليلة الاضحى ان الوقوف الركنى هو بالليل وهو كذلك  
وسألتى لاناظم التصريح بذلك فى قوله \* هنيهة بعد غروبها تقف \* واما الوقوف نهارا فواجب غير  
ركن يجبر بالدم كما سألتى وفهم ايضا من قوله ردفه ان طواف القدوم وطواف الوداع ليسا بركنين وهو  
كذلك لكن طواف القدوم واجب يجبر بالدم كما مر وطواف الوداع مستحب لانه على من تركه واعلم ان  
فريضة الحج ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع فمن جهل وجوبه فهو كافر مرتد ومن أقر بوجوبه وتركه

فألفه حسية ولا يتعرض له لتوقس وجوهه على الاستطاعة وذلك مما قد يخفى وفي كون وجوهه على الفور أو على التراخي الآن يخاف الفوات فيكون حينئذ واجبا على الفور قولان وللحج مشروط وجوب وشروط صحة فشروط وجوهه الحرية والبلوغ والعقل والاستطاعة فلا يجب على عبد ولا صغير لا مجنون ولا على غير مستطيع نعم أصبح من الجميع ويقع نقلا ولا يسقط به الفرض ولو نوره الا غير المستطيع فانه يقع منه فرضا اذا نراه أو لم ينو فرضا ولا نقلا ولو لم يخشى أو عتق العبد بعد احرامهما لم يتقلب فرضا وشروط صحته الاسلام فقط فلا يصح من كافر وان وجب عليه على المشهور ويشترط في وقوعه فرضا ان لا ينوي به نقلا فلو نوى الاحرام بنافلة انعمد نافلة وكرهه ذلك ولم يجز نه عن الفرض والاستطاعة هي امكان الوصول الى مكة من غير مشقة عظيمة مع القدرة على أداء الصلوات في أوقاتها المشروعة طمانى السفر وعدم الاخلال بشيء من فرائضها ومع الامن على النفس والمال من لص أو مكاكس والالم يجب الان يكون المكاس مساهما يأخذ شيئا لا يحذف بالشخص ولا ينكث به أخذه فلا يسقط الوجوب حينئذ (قوله والواجبات الى قوله توفية) قسم أهل المناسك الافعال المطلوبة في الحج الى ثلاثة أقسام القسم الاول أركان واجبات لا تنجبر بالدم ولا بغيره وهى الاربعة المتقدمة في البيت قبل هذه الايات القسم الثانى واجبات غير أركان تنجبر بالدم وهى التى تعرض الناظم لعدم جلة منها فى هذه الايات للقسم الثالث سنن ومستحبات لا يجب تركها شئ وذلك كغسل الاحرام وكونه أثر صلاة وتقبيل الحجر الاسود ونحو ذلك مما يذكر فى صفة الحج ولم ينزل الناظم لعدم هذا القسم على حديثه كالقسمين الاولين وانما ذكر بعضه فى أئساء صفة الحج واسكن يفهم من ذكر القسمين الاولين ان ما عداهما لم يذكر فى صفة الحج لا يجب تركه شئ وسياقى للناظم الكلام على الافعال التى يطلب تركها فى الحج كالصيد والنكاح ونحوهما وانها على ثلاثة أقسام أيضا وأخبر الناظم فى هذه الايات أن الافعال الواجبة التى ليست بأركان تنجبر بالدم وهو الطهارة بمعنى ان من ترك واحدا منها فعليه الدم وذلك بدنه أو بقرة أو شاة يذبحها أو يذبحها لساكنين ثم عدمها أحد عشر فعلا فقال ان منها طواف القدوم فن تركه عامدا مختارا فعليه الدم مالم يخف فوات الوقوف وهو المراهق فلا يجب عليه طواف القدوم ولا دم عليه فى تركه وكذلك ان تركه ناسيا فذهب ابن القاسم لادم عليه ومنها وصل طواف القدوم بالسعى أى بين الصفا والمروة فان لم يصله به اما بان ترك السعى بعد رأسا أو سعى بعد طول فعليه الدم أيضا وهو مقيد أيضا بغير المراهق والسعى كما تقدم فى الطواف وترك الطواف والسعى معا ترك واحد منهما ناقلة فى التوضيح ومنها المشى فى الطواف والسعى فان ركب لغير ضرورة فالمشهور أنه يعيد ان قرب فان فات أهدي فان ركب اعجز جز ومنها ركعتا الطواف الواجب الى وصفه بالوجوب أشار بقوله ان تحملا فيدخل طواف القدوم وطواف الافاضة فان ترك الركوع بعد هذين الطوافين وبما من مكة فعليه الهدي ولو تركهما ناسيا ناقلة فى التوضيح واستشكه مع ما تقدم فى ترك الطواف نفسه ناسيا ناله لادم عليه ومنها النزول بالزدلفة فى الرجوع من عرفة ليلة المحر ولا يكفي فى النزول اناخة البعير بل لابد من حط الرحال فن تركه فعليه الدم ومنها المبيت بمنى ثلاث ليال يريد رمى الجار ومراعاة الليالى التى بعد عرفة فن تركه رأسا أو ليلة واحدة بل أو جل ليلة فعليه الدم وأما الليالى التى قبل عرفة فلا دم فى تركها ومنها الاحرام من الميقات فان رجع الى الميقات قبل أن يحرم فاحرم منه أساء فان أحرم بعد مجاوزته فعليه الدم ولو رجع الى الميقات فان رجع الى الميقات قبل أن يحرم فاحرم منه فقيه تفصيل انظر لكبير ومنها التجرد من تحيط الثياب فان تركه وليس التحيط لغير عذر فعليه الدم وهذا خاص بالرجل دون المرأة ومنها التلبية يريد اذا تركها بالكناية أو تركها أول الاحرام حتى طاف أو فعلها فى أول الاحرام ثم تركها فى بقيته على ما شهده ابن عرفة وظاهر كلام الشيخ خليل سقوط الدم فى هذا قاله الخطاب ومنها الحلاق فاذا تركه حتى رجع الى بلده أو طال فعليه الدم ومنها رمى الجار فيجب الدم فى تركه

والواجبات غير الاركان

بدم

قد جهزت منها طواف

من قسم

ووصله بالسعى مشى

فيهما

وركعتا للطواف ان

تحملا

نزول مزدلف فى

رجوعنا

مبيت ليلات ثلاث بمعنى

احرام ميقات فذو

الحليفة

لطيب للشام ومصر

الحجفة

قرن انجد ذات عرق

للعراف

يلامع ليعن آنيها وفاق

تجرد من المحيط تلبيه

واخلق مع رمى الجار

توفيه

رأساً أو في ترك جرة واحدة من الجار للثلاث أو في ترك حصاة من جرة منها إلى الليل وفي قوله توفيه إشارة  
 إلى أن رمي الجار هو آخر الأفعال الواجبة في الحج وهو كذلك والله أعلم وفهم من قوله منها أنه لم يستوف  
 عدة تلك الأفعال وهو كذلك بل ذكر بعضها بما لا بد منه وترك غيره اختصاراً وقد عُد فيه الإمام الخطاب  
 في مناسكه أكثر من أربعين فعلاً وقسمه باعتبار الاتفاق على وجوب الاسم واختلاف فيه وبيان المشهور إلى  
 ثلاثة أقسام انظر الكبير ولما عُد الناظم الأحرام من الميقات من جهة هذه الأفعال المنجبة بالدم استطراد  
 ببيان الميقات المسكاني أي المكان الذي يتعين على الحاج الأحرام منه وذلك يختلف باختلاف بلدة الحرم  
 فأخبر أن إذا حلل بميقات أهل طيبة وهي المدينة المشرفة على ساكنيها أفضل الصلاة والسلام يريد وميقات  
 لمن سبها من غير أهلها وإن كان مكياً الأممي ميقاته الجحفة من الشامى والمصرى ومن وراءهم يمر بذي  
 الحليفة فالأفضل له أن يحرم من ذي الحليفة ويجوز له مجاوزته إلى ميقاته وهو الجحفة وكذلك ميقات  
 عين لاهل فانه يتعين الأحرام منه على من سبها من غير أهلها كما ينبى عليه الناظم بقوله بعد آتيها وفاق وقوله  
 لطيب على حذف مضاف أي لاهلها وكذلك بقوله في الشام وما يذكر بعده من المواضع وحذف ناء طيبة  
 ومزدلفة لا وزن وإن الجحفة ميقات لاهل الشام وأهل مصر ولبن مصر عليهما من غير أهلها كما تقدم وإن  
 قرنا ميقات لاهل نجد يريدون سبها من غير أهلها أيضاً وإن ذات عرق ميقات لاهل العراق يريدون سبها  
 من غير أهلها وإن يلم ميقات لاهل اليمن يريدون سبها من غير أهلها كافي سائر المواقيت وعلى ذلك نبه بقوله  
 آتيها وفاق فلفظ آتيها مبتدأ أو ضمير للمواضع المذكورة والخبر محذوف وفاق مفعول من أجله وقف عليه  
 بحذف التنوين أي الآتي على هذه المواضع والمسار بها يحرم منها وفقاً لأهلها وانظر ضبط هذه اللفاظ  
 وبعدها وقر بها من مكة في الكبير وأعلم أن للأحرام بالحج أو العمرة ميقتان زمانى ومكاني فالميقات  
 الزمانى للأحرام بالحج مفرداً أو قارناً هو من أول شوال إلى طلوع الفجر من يوم النحر ويكره الأحرام  
 قبل شوال فإن فعله لزمه وللأحرام بالعمرة جميع السنة إلا من كان محرماً بالحج أو قرناً حتى يكمل حجه  
 وتقصى أيام التشريق وأما الميقات المسكاني فالناس فيه قسمان أحدهما من بمكة والثاني الواصل إليها من كان  
 بها يحرم منها بالحج سواء كان من أهلها أو مقبلاً بها فقط ويستحب أن يكون أحرامه من المسجد  
 ويستحب للمقيم إذا كان الوقت متسعاً أن يخرج إلى ميقاته إن أمكنه ذلك وأما الأحرام بالعمرة أو  
 بالحج قارناً من بمكة فلا بد من الخروج إلى طرف الحقل من أى جهة والأفضل الجعرانة ثم التمتع كما ذكره  
 الناظم في العمرة ولم يتعرض الناظم للميقات الزمانى ولا المسكاني باعتبار من بمكة وإنما تعرض للمكاني بالنسبة  
 للأحرام وهو الواصل إلى مكة فذكر له المواقيت الخمسة وعين أهل كل ميقات منها ومن أحرم قبل ميقاته  
 المسكاني فقد فعل مكرهاً ويلزمه الهدى ومن كان منزله بين مكة والميقات فيقائه مسكنه والله أعلم (قوله  
 وإن ترد إلى قوله وإن صليت) لما ذكر حكم الحج وإن له أركاناً لا تجبر وإنها غير أركان تجبر بالدم شرع  
 الآن في بيان للصفة مضر بأحد الأحكام لتقدمها فقال إن أردت ترتيب أفعال حجك فاسمع من بيان ذلك  
 واستجمع ذهنك وأحضره لتكون على بصيرة فيما ذكر لك وذلك إن مر يد الأحرام بالحج إذا وصل  
 ميقاته حرم عليه مجاوزته خلافاً من أهل المغرب كالنائل أو أهل الشام أو مصر فانه يحرم من رابع  
 لانه من أعمال الجحفة فإذا وصله تنظف بحلق الوسط وتنش الحناحين وقص الشارب والاطفار ثم يغسل ولو  
 كان حائضاً أو نفساء صغيراً أو كبيراً وإن كان جنباً اغتسل للجنباء وبالاحرام غسل واحد وكذلك إذا ظهرت  
 الحائض ويتبدل في هذا الغسل ويزيل الوسخ بخلاف ما بعده من الاغتسالات الآتية في صفة الحج فليس  
 فيها الأمر باليد مع الماء وإلى صفة هذا الغسل أشار بقوله كواجب فهو على حذف الموصوف أي كغسل  
 واجب ويكون هذا الاغتسال متصلاً بالأحرام كغسل الجمعة بصلاتها فإذا اغتسل لبس أزاراً أو رداءً وفعلين

وان ترد ترتيب حجك

اسمعا

بيانه والذهن منك

استجمعها

ان جئت رابعا تنظف

واغتسل

كواجب وبالشرع

يتصل

وللبس رداً وزره نعلين

واستصحب الهدى

وركعتين

بالكافرون ثم الاخلاص

هما

فان ركبت أو مشيت

أحوا

بنية تصحب قولاً أو عمل

كمشى أو تلبية مما اتصل

وجددها كلما تجددت

حال وإن صليت



ولو ارتدى بثوب واحد جازم يستحب هدياً ثم يصلي ركعتين أو أكثر ويستحب أن يقرأ فيهما مع الفاتحة  
الكافرون والاخلاص ويدعو أثرهما ثم يركب راحلته فإذا استوى عليها أحرم وإن كان رجلاً أحرم حين  
يشرع في المشي والاحرام هو الدخول بالنية في أحد النسيك مع قول يتعلق بالاحرام كالتلبية والتكبير أو  
فعل كالوجه إلى الطريق وعلى ذلك نبه بقوله نية البيت فنية متعلق بالحرمان وعمل معطوف على قوله حذف  
تنوينه في الوقف وكشي مثال لأعمل وتلبية مثال للقول لف ونشر غير مرتب وهما متصل أي بالاحرام في محل  
الصفة لقول لا وما عطف عليه والتلبية هي أن يقول ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك إن الحمد والنعمة  
لك والملك لا شريك لك ويستحضر عند التلبية أنه يجب مولاه فلا يضحك ولا يلعب ويجدد التلبية عند  
تغير الاحوال كالقيام والقعود والنزول والركوب والصعود والهبوط وعند ملاقة الرفاق ودبر الصلوات ويتوسط  
في علمه وصوته وفي ذكره فلا يلج بها بحيث لا يفتر ولا يسكت وقد جعل الله لكل شيء قدراً ولا يزال كذلك  
محرم ما يلي حتى يقرب من مكة فإذا قرب منها فالحكم كما يذره في قوله (قوله ثم ان دنت إلى قوله استلم)  
أخبر أن من دنت أي قربت منه مكة فوصل إلى ذي طوى يريد أو ما كان على قدر مسافتها اغتسل أيضاً  
لدخول مكة بصب الماء مع امرأته باليد بل ذلك وهذا للفصل في الحقيقة للطواف بدليل سقوطه عن  
لا يطوف كالحائض والنفساء ثم يدخل مكة من كداء الثانية التي باعلى مكة وهو بفتح الكاف والبدال المهمة  
وبالدوقصره الناظم للوزن بهبط منها للابطوح والمقبرة تحتها ويدخل منها وان لم تكن في طريقه مالم يؤدي إلى  
الزحمة وإذا ذاب الناس فيترك ذلك ولا يزال يلي حتى يصل لببوت مكة فاذا وصلها ترك التلبية بل ويترك كل  
شغل ويقصد المسجد لطواف القدوم لأن يخاف على رحله فيؤديه ثم يذهب ويستحب أن يدخل المسجد  
من باب السلام ويدور إليه وان لم يكن في طريقه أيضاً ويستحضر ما يمكنه من الخضوع والخشوع ولا يركع  
تحية المسجد بل يقصد الحجر الأسود ويتوى طواف القدوم أو طواف للعمرة إن كان فيها فيقبله فيه وهو  
مراد الناظم بالاستلام وسكن دال الاسود اعطاء للموصل حكم الوقف للوزن ثم يكبر فان زحمة عن تقبيله  
لمسه بيده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يكبر كما نبه عليه بقوله ان لم تصل للحجر البيت فان لم تصل بيده  
فبعودان كان لا يؤذى به أحد أو لا ترك وكبر ومضى ولا يشير بيده ولا يدع التكبير استلم أم لا ثم يشرع  
في الطواف فيطوف والبيت عن يساره سبعة أشواط وعلى ذلك نبه بقوله ثم سبعة أشواط به وقد يسر  
أي بالبيت أي والحالة أنك قد يسرت أي جعلته لراحة اليسار فاذا وصل إلى الركن اليماني وهو الركن الذي  
قبل الحجر الاسود لمسه بيده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل وكبر وعلى ذلك نبه بقوله كذا اليماني ولكن  
ذا باليد خذ يميني فان لم يقدر كبر ومضى وأما الركنان الشاميان وهما اللذان يليان الحجر فلا يقبلهما  
ولا يستلمهما وهل يكبر عندهما قولان فاذا دار بالبيت حتى وصل الحجر الاسود فذلك شوط وكما مر به أو  
بالركن اليماني فعل بكل واحد منهما كما ذكرنا في آخر الشوط السابع الآن تقبيل الحجر وليس  
اليماني أول مرة سنة وفيما بعد هامة يستحب فقط فان لم يصل إلى الحجر في الشوط الثاني فما بعده لمسه بيده  
ثم وضعها على فيه كما نبه عليه بقوله \* ان لم تصل للحجر المس باليد \* البيت ويستحب للرجل أن يرمي  
في الاشواط الثلاثة الاول من هذا الطواف ويمشي في الأربع بعدها كما نبه عليه بقوله وارمل ثلاثاً إلى  
آخره والرمي فوق المشي ودون الجري ولا ترمي المرأة مطلقاً ولا الرجل في غير طواف القدوم ثم ان فرغ  
من الطواف صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام بالكافرون والاخلاص أيضاً فخلف يتعلق بأوقعا  
وركعتين مفعوله ويستحب الدعاء بعد الطواف بالترزم وهو ما بين الباب والحجر الاسود فاذا فرغ قبل  
الحجر الاسود وعلى ذلك نبه بقوله \* والحجر الاسود بعد استلم \* وليس هذا لتقبيل من تمام الطواف  
بل هو أول سنن السعي ثم يخرج إلى الصفا للسعي وعلى ذلك نبه بقوله (قوله واخرج إلى قوله اعتراف) أمر

ثم ان دنت  
مكة فاغتسل بذي طوى  
بلا  
ذلك ومن كداء الثانية  
ادخلا  
اذا وصلت للبيوت فاتركا  
تلبية وكل شغل واسلكا  
للبيت من باب السلام  
واستلم  
الحجر الاسود كبر واتم  
سبعة أشواط به وقد  
يسر  
وكبرن مقبلاً ذلك الحجر  
متى تحاذيه كذا اليماني  
لسكن ذابا ليد خذ يميني  
ان لم تصل للحجر المس  
باليد  
وضع على القم وكبر  
تقتدي  
وارمل ثلاثاً وامش بعد  
أربعا  
خلف المقام ركعتين  
أوقعا  
وادع بما شئت لدى  
الترزم  
والحجر الاسود بعد  
استلم  
واخرج إلى الصفا فقف  
مستقبلاً  
عليه ثم كبرن وهلالا  
واسع لمرورة فقف مثل  
الصفا  
وخب في بطن المسيل ذا  
اقتفا  
أربع وقفات بكل  
منهما  
تقف والاشواط سبعمائة

من فرغ من الطواف وقبل الحجر الأسود أن يخرج إلى الصفا فخرج معطوف استلم واستحب ابن حبيب  
 خروجه من باب الصفا فاذا وصل إلى الصفا رقى عليها ويستحب ذلك للراة أن خلا الموضع فيقف مستقبل  
 القبلة ثم يقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله  
 وحده أنجز وعده ونهض هيبه وهزم الأحزاب وحده ثم يدعوه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينزل  
 ويمشي ويحلب في بطن المسيل والخبب فوق الرمل فاذا جاوزه مشى حتى يبلغ المروة فذلك شوط فاذا وصل  
 المروة رقى عليها يفعل كما تقدم في الصفا ثم ينزل ويفعل كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم والخبب فاذا وصل إلى الصفا فذلك شوط ثان وهكذا حتى يستكمل سبعة أشواط بعد الذهاب  
 للمروة شوطا والرجوع منها للصفا شوطا آخر فيقف أربع وقفات على الصفا وأربع وقفات على المروة يبدأ بالصفا  
 ويختم بالمروة ولما قدم استحب الدعاء في الملتزم نص هنا على استحبابه في أربع مواضع آخر وهي السعي  
 والطواف وفي الصفا والمروة ومستقبلا حال من فاعل قف والضمير المجرور بعلى للصفا ويتعلق المجرور بقف  
 وهو صريح في طلب الرقي والصعود عليها كما هي وقوله مثل الصفا أي في الرقي عليها والوقوف مستقبلا  
 والتكبير والتهايل والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء وإذا اقتفى أي أتباع السنة حال من فاعل خب  
 وأربع وقفات بسكون القاف لا وزن مفعول تقف بعده وباء بكل بمعنى على وضمير منهم للصفا والمروة  
 والأشواط مفعول تهما وباء بسعي وبالصفا ظرفية ومع اعتراف أي بالذنب وبالتقصير حال من فاعل ادع  
 (قوله ويجب إلى قوله اجتلا) أخبر أن من طاف بالبيت يجب عليه الطهران يعني طهر الخبب وهو إزالة  
 الدجاسة عن ثوبه وبدنه ولا إشكال في طهارة مكان الطواف وطهر الحدث الأصغر بالوضوء أو بالتيمم إن  
 يباح له ويجب عليه أيضا ستر العورة وإن من سعى بين الصفا والمروة يستحب له ذلك ولا يجب عليه وأعلم أن  
 واجبات الطواف ثمانية هذه الثلاثة التي هي طهارة الحدث والخبب وستر العورة الأربع أكمل سبعة أشواط  
 الخامس موالاة الأشواط وعدم التفريق بينها للسادس كون الطواف داخل المسجد السابع كونه خارجا  
 عن الشاذروان وعن ستة أذرع من الحجر بكسر ثم سكون الثامن كون البيت عن يساره وكلها أوجلتها تؤخذ  
 من كلام الناظم وانظر الكبير على الحكم إذا ترك شيئا منها وسنن الطواف أربع الأول المشي دون الركوب  
 والثاني تقبيل الحجر الأسود أول الطواف وليس الركن الثاني أول شوط والثالث الدعاء مع الصلاة عليه صلى  
 الله عليه وسلم وما في معناها والرابع الرمل للرجال دون النساء في طواف القدوم وكلها في كلام الناظم أيضا  
 وشروط السعي ثلاثة الأول أكمل سبعة أشواط الثاني البداء بالصفا لثلاث تقدم طواف صحيح عليه وسننه  
 تقبيل الحجر بعد ركعتي الطواف والرقي على الصفا والمروة والاسراع بين الجبلين الأخضرين فوق الرمل في  
 الطواف السبعة والدعاء مستحباته شروط الصلاة من طهارة الحدث والخبب وستر العورة كانه عليه بقوله  
 ندبها بسعي اجتلا (قوله وعذاب إلى قوله لاصفه) تقدم أن المحرم لا يزال يلبي إلى أن يصل لبيوت مكة  
 ويقطعها فيبقى للنظر هل يعاودها أم لا فآخبرها أنه إذا طاف وسعى فإنه يعاودها ولا يزال يلبي إلى أن يصل  
 لمصلى عرفة أي بعد الفراغ من السعي لما كنت تفعله فاب واستمر على ذلك إلى أن تروح لمصلى عرفة  
 واقطعها ولا تلبي به ذلك قال في الرسالة فاذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى  
 تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها انتهى فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة ويسمى يوم  
 الزينة أتى الناس إلى المسجد الحرام وقت صلاة الظهر ويضع المنبر ملاصقا للبيت عن يمين الداخل فيصلي  
 الإمام الظهر ثم يخطب خطبة واحدة لا يجلس في وسطها وفي جلوسه في أولها قولان يفتتحها بالتكبير ويختمها به  
 كخطبة العيدين يعلمهم فيها كيف يحرم من لم يكن أحرم وكيفية خروجهم إلى منى وما يفعلونه من ذلك اليوم  
 إلى زوال الشمس من يوم عرفة وعلى ذلك نبه بقوله وخطة السابعة تأتي لاصفه (قوله وثامن إلى قوله

ويجب الطهران والستر

على

من طاف ندبها يسعي

اجتلا

وعذاب لمصلى عرفة

وخطبة السابعة تأتي

لامفه

وثامن الشهر اخرجن

لبي

بعرفات تاسعا نزولنا

واغتسلن قرب الزوال

واحضرا

الخطبتين واجمعن

وقصرا

ظفرك ثم الجبل

اصعدا كبا

على وضوء ثم كن

مواظبا

على الدعاء مهلا مبتهلا

مصليا على النبي

مستقبلا

تقف) لما تكلم على الطواف والسبي تعرض هنا لما يفعل الحاج بعدهما فامر من طاف للقدوم وسعى من أهل الآفاق أو من لم يطف ممن أحرم من مكة أو من المقات وكأن مرافقا ان يذهب ثامن الحجة ويسمى يوم النزوية الى منى يريد ملبييا بقدر ما يدرك بها صلاة الظهر أى آخر وقته المختار ويكره قبل ذلك أو بعده الا لعذر وينزلون بها بقية يومهم وليلتهم و يصلون بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح كل صلاة في وقتها ويقصرون الرباعية الأهل منى فيتمون والسنة أن لا يخرج الناس من منى يوم عرفة حتى تطلع الشمس فاذا طلعت ذهبوا الى عرفة وينزلون بنمرة فاذا قرب الزوال فليغتسل كغسل دخول مكة فاذا زالت الشمس فليرح الى مسجد نمرة ويقطع التلبية ثم بخطب الامام بعد الزوال خطبتين يجلس بينهما يعلم الناس فيهما ما يفعلون الى ثاني يوم النحر ثم يصلي بالناس للظهر والعصر جمعا وقصر الكل صلاة أذان واقامة ومن لم يحضر صلاة الامام جمع وقصر في رحله ولوترك الحضور من غير عذر ويتم أهل عرفة بها فاذا اتفق أن كان يوم عرفة يوم الجمعة فقال ابن الحاجب للصلاة سرية ولو وافقت جمعة وفي مناسك الشيخ خليل ما حاصله أنه ينبغي أن تكون وقفة الجمعة أفضل لورود حديث بذلك وان لم يصح ولانها وقفته صلى الله عليه وسلم ولما ثبت أن يوم الجمعة أفضل الايام ثم يدفع الامام والناس الى موقف عرفة وعرفة كلها موقف وحيث يقف الامام أفضل والوقوف راكبا أفضل لفعله عليه الصلاة والسلام الا أن يكون بدايته عذر والقيام له أفضل من الجلوس ولا يجلس الا لتعب وتجلس المرأة ووقوفه طاهرا متوضئا مستقبل القبلة أفضل قال ابن شعبان ويكثر من قول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا يزال كذلك مستقبل القبلة بالخشوع والتواضع وكثرة الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الى أن يتحقق غروب الشمس اذا الوقوف الركني هو اللون في عرفة في جزء من ليلة النحر فاذا بقي بها حتى تحقق الغروب فقد حصل القدر الواجب من الوقوف والى الوقوف بعرفة وكيفيته ووقته أشار بقوله ثم الجبل اصعدا ركبنا الى قوله هنية بعد غروبها اتقف ثم بعد الغروب ينفرون الى المزدلفة وعلى ذلك نبه بقوله (قوله) رافقن الى قوله التعت) أى اذا تحقق غروب الشمس يوم عرفة دفع الامام ودفع الناس معه الى المزدلفة بسكينة ووقار فاذا وجد فرجة حرك دابته ويمر بين المازمين وهما الجبلان اللذان يمر الناس بينهما الى المزدلفة ويدكر الله في طريقه ويؤخر صلاة المغرب الى أن يصل للمزدلفة فاذا وصلها صلى المغرب والعشاء جمعا ويقصر للعشاء الامن كان من أهل مزدلفة فلا يقصرها ولكل صلاة أذان واقامة ويصليهما ان تيسر له مع الامام والا ففى رحله ويبدأ بالصلاة حين وصوله قال مالك ولا بأس بحط الرجل الخفيف قبل الصلاة وأما المحامل فلا ولا يتعشى الا بعد الصلاتين الآن يكون عشاء خفيفا فلا بأس به بين الصلاتين وبعدهما أولى والنزول بالمزدلفة واجب والمبيت بها الى الفجر سنة فان لم ينزل فعليه النوم كما تقدم ويستحب احياء هذه الليلة بالعبادة ويستحب أن يصلي بها الصبح أول وقته فاذا صلاه وقف بالمسعر الحرام مستقبل القبلة والمسعر عن يساره يكبر ويدعو للاسفار ثم يلتقط سبع حصيات لجرة للعقبة من المزدلفة وأما بقية الجار فيلتقطها من أين شاء ثم يدفع قرب الاسفار الى منى ويحرك دابته ببطن محسر وهو قدر رمية بحجر وسرع المشى في مشيه فاذا وصل الى منى أتى جرة العقبة على هيئته من ركوب أو مشى فاذا وصلها رماها بسبع حصيات متوالات يكبر مع كل حصاة ويرميها يحصل التحلل الاول وهو التحلل الاصغر ويحل له كل شيء مما يحرم عليه كما يأتي الا النساء والصيد ويكره للطيب ثم يرجع الى منى فينزل حيث أحب وينحصر هديه ان أوقفه بعرفة وان لم يقف به بعرفة نحره بمكة بعد أن يدخل به من الحل ثم يحاق جميع شعر رأسه وهو الافضل ويجزئه التقصير وهو السنة للمرأة ثم يأتي مكة فيطوف طواف الافاضة في ثوبي احرامه استحبابا ثم يصلي ركعتين ثم

هنية بعد غروبها  
تقف  
وافقن لمزدلفة  
وتصرف  
في المازمين العلبين  
نكب  
واقصر بها واجمع عشا  
لمغرب  
واحطط وبت بها  
واحي ليلتك  
وصل صبحك وغسل  
رحلتك  
قف وادع بالمسعر  
للاسفار  
واسرعن في بطن  
وادى النار  
وسر كما تكون للعقبة  
فارم لها بحجار سبعة  
من أسفل نساق من  
مزدلفة  
كالقول وانحر هديا  
ان بعرفه  
أوقفته واحلق وسر  
للبيت  
فطف وصل مثل ذاك  
للتعت

يسمى بين السقا والمروة سبعة اشواط كما تقدم ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم فان كان قد سعى لم يحده  
وهذا يحصل التحلل الاكبر فيحل له ما بقى وهو النساء والصيد والطيب ويدخل وقت طواف الافاضة بطول  
الفجر من يوم النحر ومعنى تنصرف في المأزمين أى بينهما وهو مقيد بما اذا لم يكن للزحام والعلمين أى  
الجبليين بدل من المأزمين ومعنى فكب جنب والمراد جنب الانصراف الى المزدلفة من غير ما بين الجبلين  
المنكوريين وضمير به المزدلفة والماءظر فية متعلقة بالقصر وحذف مفعوله للعلم بان محل القصر الرباعية  
فقط واحطط أى الرحل وضمير به المزدلفة أيضا ويتنازع فيه احطط وبت ومعنى غاس رحلتك ارتحل  
وقت القلس وهو اختلاط الضوء بالظلام ومعنى سر كما نكون أى على هيئتكم من ركوب او مشى كما سر  
ولديها أى عندها او فيها ووجه تساق من أسفل من مزدلفة صفة للاحجار السبعة وانحر هديا أى بمعنى  
ومفهومه ان لم يقف به برفة فلا ينحر بمعنى بل بمكة كما ومثل ذلك المنة اشار به لكيفية الطواف  
وصلاة الركعتين بعده الى غير ذلك مما تقدم فاذا طاف للافاضة وسعى بعده ان كان لم يسع قبل ذلك فانه  
يرجع الى منى ويقيم بها بقية يوم النحر وثلاثة ايام بعده لرمي الجمار وعلى ذلك نبيه بقوله (قوله وارجع الى  
قوله وتم ما قصد) امر الحاج ان يرجع يوم العيد من مكة الى منى والافضل ان يصلى بها للظهر ان امكنه  
ذلك ويقوم بها بقية يوم النحر وثلاثة ايام بعده لرمي الجمار والمبيت بها واجب ثلاث ليال لمن لم يتعجل وليتخير  
للمتعجل فان تركه رأسا ورجل ليلة فقط فالدم فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني فليذهب ماشيا متوضعا قبل  
صلاة الظهر ومعه احدى وعشرون حصاة فيبتدىء بالجرة الاولى وهى التى تلى مسجده منى فيرميها وهو  
مستقبل مكة بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم يتقدم امامها وهو مستقبل القبلة ثم يدعو ويكث في الدعاء  
قد راسرا وسورة البقرة ثم يأتى الجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات أيضا ثم يتقدم امامها ذات الشمال  
ويجعلها على يمينه ويدعو قد راسرا وسورة البقرة أيضا ثم يأتى جرة العقبة فيرميها بسبع حصيات لا يقف  
ههنا لضيق موضعها فاذا زالت الشمس من اليوم الثالث من يوم النحر رمى الجمار الثلاث على الصفة  
المتقدمة ثم ان شاء ان يتعجل الى مكة فله ذلك ويسقط عنه المبيت ليلة الرابع ورمى يومها ويشترط في صحة  
التعجيل ان يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثالث وان غربت قبل ان يجاوز جرة العقبة  
لزمه المبيت معنى ورمى اليوم الرابع فاذا زالت الشمس من اليوم الرابع رمى الجمار الثلاث كما تقدم وقد تم حججه  
فلينهض من منى فاذا وصل لا يطرح نزل به استحبابا فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويقصر الرباعية  
وما خاف خروج وقتها قبل الوصول لا يطرح صلاحيه حيث كان فاذا صلى العشاء قدم الى مكة ويستحب له  
الاكثار من الطواف مادام هو من شرب ماء زمزم والوضوء به وملازمة الصلاة في الجماعة الاولى ويعتمر  
ان كان احرم ولا مفردا وسيأتى جل هذا لناظم بعد ابواب فقوله وارجع الى من مكة لنى وبت أى بمنى  
وان زوال ظرف زمان يتعلق بآرم وضمير غده ليوم النحر ومعنى لانفت بضم اوله مضارع افات الشيء  
اذا اخرجته عن وقته أى ارم اثر الزوال ولا تخرج الرمي عن وقته المذكور وثلاث مفعول ارم وطو ولا واثرا  
مفعولان لف وفهم من قوله اثر الاولين انه لا يقف اثر الثالثة وهو كذلك كما تقدم وفهم من قوله آخر عقبة  
انه يقدم فى الرمي الجمرة التى تلى مسجده منى ثم الوسطى ثم جرة العقبة وكل ظرف لكبرا ومعنى \* وافعل  
كذلك ثالث للنحر \* أى من الرمي بعد الزوال وترتيب الجمار كما تقدم قرىبا والتكبير مع كل حصاة  
والوقوف اثر الاولين فقط وفهم من قوله ان شئت انه اذ لم يشأ الا يزيد وهو كذلك وهذا هو المتعجل  
لكن ان خرج من منى قبل الغروب ومعنى وتم ما قصد أى فرغ وكل ما قصد بيانه وصفته وهو الحج وقد  
اجاد لناظم رحمه الله فى بيان احكام الحج وصفته لانه كان عنده هو المقصود الاول وحده ونظمه فى طريق  
الحج وهو ذاهب فلما رجع لفاس بداه فى عدم الاقتصار عليه فضم له ما قبله وما بعده وكذا أخبرنى به

وارجع فصل الظهر

فى منى وبت

اثر زوال غده ارم

لانفت

ثلاث جرات بسبع

حصيات

لكل جرة وقف

للدعوات

طويلا اثر الاولين آخر

عقبة وكل رمى كبرا

وافعل كذلك ثالث

لنحر وزد

ان شئت رابعا وتم ما

قصد

رحمه الله ورضي عنه (قوله ومنع الى قوله تجوز) تقدم في شرح قوله والواجبات غير الاركان بدم أن  
للحج أفعالا مطلوبة وهي على ثلاثة أقسام وإن له أفعالا محظورة أي ممنوعة وطاعة تعرض الناظم هنا الى تمام  
عشرة أبيات وحاصلها انها على ثلاثة أقسام أيضا الاول محظور مفسد للجميع واليه أشار بقوله بعد وأفسد  
الجامع الثاني محظور غير مفسد بل يجبر بالدم أو ما يقوم مقامه أي من فعله فعله الدم واليه أشار بقوله ومنع  
الاحرام الى قوله ويفتدى البيت الثالث محظور لا يجب بفعله شيء ولم يذكره الناظم اكتفاء عنه بذكر  
القسمين الاولين اذ يفهم من كلامه عليهما أن ما عداهما لا يجب بفعله شيء ومعنى الحظر فيه الكراهة وفي  
الاولين التحريم وذلك كمنى المرأة من المسكان البعيد وركوبها البحران لم يخص بمكان والاحرام بالحج  
أو بأقران قبل أشهر الحج والاحرام قبل الميقات المسكاني ونحو ذلك وحاصل البيتين والتمانية أبيات  
بعدهما أن الاحرام يحج أو عمره يمنع المحرم من ستة أشياء أو لها وهو الذي تعرض له في هذين البيتين  
التعرض للحيوان البري فيحرم ذلك على المحرم وإن كان في الحل يريد وعلى من في الحرم ولو كان حلالا  
وهذا بخلاف الممنوعات الخمس الباقية فانها تحرم على المحرم كان في الحل أو في الحرم ولا تحرم على الحلال  
في الحرم وعلى هذا اقتصر الناظم لاشترائك الجميع فيه فيحرم بالاحرام أو بالكون في الحرم صيد الحيوان  
البري ما كوله اللحم أو لا وحشيا أو مناسما أو كالأومباح ويحرم التعرض له ولا فراخه وبيضه بطرد أو جرح  
أو رمي أو افزاع أو كسر أو نصب شرك أو حبل أو غير ذلك ومع كون هذه الأشياء حراما فاما يجب الجزاء  
بالقتل اما ابتداء أو بفعل شيء مما ذكر فينشأ عنه الموت ولذا علق الناظم المنع على الاصطفاة التي قد يحصل  
معه القتل وقد لا يحصل وعاق وجوب الجزاء على القتل دون غيره وفهم من وصف الحيوان بالبر أنه لا شيء وفي  
قتل الحيوان البحري وهو كذلك ثم استثنى تبعاً للحديث الكريم ما يجوز للحرم أو لمن كان في الحرم قتله  
لأذا به منه ما بعد عدها على علة جواز قتلها بقوله اذ تجوز أي لجورها وعداها وهي الفأر والعقرب والحلادة  
والحية والأقرب والكاب العقور والمراد به السباع العادية كالأسد والثور والذئب ونحوها وفي جواز قتل  
الصغير من هذه المستثنيات تفصيل انظر الكبير وصفة الجزاء الذي يجب على من قتل صياداً ما لا يجوز قتله  
أن يحكم للقاتل حكمين سواء عدلين فقيهين بذلك فيخيرانه بين اخراج مثل الصيد أو مقاربه في الصورة  
من الثعم إن كان له مثل أو مقارب فاذا قتل نعمة فيقاربه بأكبره وإذا قتل فيلافقاربه بأكبره أيضاً ذات سنمين  
وإذا قتل حماراً وحشياً أو بقرة فيقاربه بأكبره والضيع تقاربه شاة وكذا الثعلب ويستثنى من ذلك حمام  
مكة وحمام الحرم وحمام الحرم ففي كل واحدة شاة وإن لم يشبهه في الصورة للسنة وبين اخراج قيمة الصيد  
طعاماً وتعتبر القيمة بالموضع الذي قتله به إن كان له نية قيمة والافقر به يعطى لكل مسكين مداً فيقال بكم  
يباع هذا الصيد من الطعام فاذا قيل بعشرة أمداً مثلاً لزمته وبين عدل ذلك صياماً فيصوم عن كل مد من  
الامداد التي قوم بها الصيد يوماً فإن كان كسر عشرة أمداد ونصف صام لكسر يوماً كاملاً فيصوم أحد  
عشر يوماً فإن لم يكن لا الصيد مثل ولا مقارب خيره بين الوجهين الأخيرين فقط فإن اختار المثل فماله مثل  
فحكمه كالمطد في الأفي جواز الأكل منه وإن اختار الطعام فيطعم في محل الإصابة فإن لم يكن فيه  
مساكين فيقربه فإن أخرج محل آخر لم يجزئه إلا أن يتساوى سعرهما فتأويلان وإن اختار الصوم صام  
حيث شاء والله أعلم (قوله ومنع الى قوله أخذنا) الممنوع الثاني مما عمنه الاحرام اللبس وهو يختلف  
باعتبار الرجل والمرأة فيحرم على الرجل ستر محل احرامه وهو وجهه ورأسه بما يستتر به ستر جميع بدنه  
أو عضو منه باللبوس المعمول على قدر جميع البدن أو على قدر ذلك العضو إذا اللبس باعتبارها ما يحيط له  
فيحرم عليه ستر وجهه ورأسه بعمامة أو قلنسوة أو خرقه أو عصابة أو طين أو غير ذلك ويحرم عليه أيضاً  
لبس ما يحيط ببدنه أو بعضه كالقميص والقباء والبرنس والسراويل والخاتم والقفازين والخفين إلا أن

ومنع الاحرام صيد البر  
في قتله الجزاء لا كالفأر  
وعقرب مع الحدا  
كاب عقور  
وحية مع القرباب اذ  
تجوز  
ومنع المحيط بالعضو ولو  
بنسج أو عقد كخاتم  
حكوا  
والستر للوجه أو  
الرأس بما  
يعد سترًا ولكن انما  
تتبع الانثى لبس قفاز  
كذا  
ستر لوجهه لا لستر اخدا

لا يحد فلهما فليقبطهما أسفا من الكعبين وفي معنى الخياطة الأزار وهي القميص وكذا الذبح والتلبيد والتخليل والصلق ويجوز له أن يستر بدنه بما ليس على تلك الصفة كالآزار والرداء والملحنة ويحرم على المرأة ستر محل أحرارها فقط وهو الوجه والكفان فيحرم عليهما ستر وجهها بنقاب أو ثياب ويستر يديها بقفازين ولها أن تسدل الثوب على وجهها للستر من فوق رأسها فإن فعل أحدهما شيئا مما حرم عليه ففعله الفدية إن انتفع بذلك من حر أو برد لأن نزعها مكانه وسواء اضطر لفعله أو فعله مختارا إلا أن غير المختار آثم ويأتي تفسير الفدية في شرح البيتين بعده إن شاء الله تعالى فقوله ومنع أي الأحرام والمحيط بضم الميم ثم جاء مهملة مفعول منع على حذف مضاف أي لبس المحيط وإذا حرم لبس بعضه فلبس المحيط بجميع البدن أحرى بالمنع وقوله والستر بفتح السين مصدر معطوف على المحيط حرمه لبس المحيط وستر الوجه والرأس على الرجل فقط وعلى ذلك نبه بقوله ولكن إنما تمنع الإثني إلى آخره والقفاز بضم القاف وبالفاء المشددة ما يفعله على صفة الكف من قطن ونحوه ليقى الكف من الشعث وقوله لا يستر أي فلا تمنع من ستره عن النظر إليه (قوله) ومنع الطيب إلى قوله وإن عذر) الممنوع لثالث مما يمنع الأحرام الطيب ولفظ الطيب في النظم على حذف مضاف وحذف الصفة أي ومنع الأحرام استعمال الطيب المؤث وهو ما له جرم يعلق بالجسد والثوب كالسك والعنبر والكافور والعود والورس والآزفران قال الشيخ خليل في مناسكه وأما منكره كالورد والياسمين فلا فدية فيه ويكرهه اه قال في الجواهر ومعنى استعمال الطيب المصافى باليد وبالثوب فإن عبق الريح دون العين كجلوسه في حانوت عطار أو يدب نجم سأكفه فلا فدية عليه مع كراهة تماديه على ذلك اه وتجب للفدية باستعماله وبمسح فأن مسحه ولم يعلق أو علق وأزاله سر يعاقب وجوب الفدية قولان المشهور الوجوب ولا فدية فيما تطيب به قبل أحراره بقيت رائجته بهذا الأحرام وإن كان مكروها أو ألقته عليه الريح أو ألقاه عليه غيره أو أزاله سر يعاوان تراخي في إزالته يتبدى قوله ودنهنا هذا هو الممنوع الرابع مما يمنع الأحرام وهو الدهن أي استعماله فيحرم على المحرم دهن الملحمة والرأس ولو كان أصلع وكذا سائر الجسد وتجب للفدية بذلك ولو لم يكن فيه طيب أو كان استعماله للضرورة إلا إذا دهن باطن كفيه وقدميه أشقوق بغير طيب فلا فدية ويجوز للمحرم كل الدهن غير الطيب كالسمن والزيت ونحوهما قوله وضرر قل البيت هذا هو الممنوع الخامس مما يمنع الأحرام وهو ما يترقه به ويريزيل الأذى والترقه التمتع وذلك كقتل القمل وطرحه وإزالة الوسخ وقلم الظفر وإزالة الشعر فقوله وضرر عطف على دهننا وهو على حذف مضاف أي ومنع الأحرام رفع ضرر قل وذلك صادق بقتله وطرحه وإلقاء عطف على ضرر وظفر عطف على وسخ بخلاف العاطف للوزن وتقدير مضاف أي وقلم ظفر وشعر عطف على ظفر بتقدير مضاف أيضا أي وإزالة شعر فإن فعل شيئا من هذه الأمور الممنوعة فإن كان الاصطيا ففقد تقدم أن عليه الجزاء وإن كان شيئا مما ذكر بعده فعليه الفدية وعلى ذلك نبه بقوله ويفتدى البيت وعن الاصطيا احتراز بقوله من المحيط لهذا المعنى إلى وأشار بقوله وإن عذر إلى أن وجوب الفدية في تلك الأمور لا فرق فيه بين أن يفعله لعذر أم لا وإنما يفتقر المذنب المضطر لعلمها مع غيره بكون المذنب ولا ثم عليه والمختار لفعلها آثم والله أعلم والفدية الواجبة على من فعل شيئا من ذلك هي أحد ثلاثة أشياء إما نسك شاة فأعلى أي بقرة أو بدنة وإما طعام ستة مساكين بمدان لكل مسكين بماء النبي صلى الله عليه وسلم وإما صيام ثلاثة أيام بفعل أيها أحب غنيا كان أو فقيرا قال في المشارق والنسيكة الذبيحة وجعلها نسك قال تعالى أو صدقة أو نسك والنسك كل ما يتقرب به إلى الله تعالى والنسك الطاعة (قوله) ومنع النساء إلى قوله يحل فاسمعا تعرض في البيتين للنوع السادس مما يمنع الأحرام وليان وقت التحلل من هذه الموانع الست بحيث تصبح مباحة لأشئ على فاعلموا فإخبار أن الأحرام يمنع النساء أي قربهن وهو شامل للقرب للوطء ومقدمته

ومنع الطيب ودهنا  
وضرر  
قل والقاوسخ ظفر  
شعر ويفتدى بفعل  
بعض ما ذكر  
من المحيط هنا وإن  
عذر ومنع النساء  
وأفسد الجماع  
إلى الإفاضة يمتد  
الامتناع  
كالصبيد باقي ما قدمنا  
الجزء الأول يحل  
فاسمها

أو عقد نسكاح ثم ان كان القرب بالوطء سواء كان في قبل أو بر أنزل أو لم ينزل ناسيا أو متعمدا مكرها أو طائعا فاعلا أو مقهورا فان ذلك ممنوع مفسد للحج والعمرة ولذلك قال وأفسد الجماع وكذلك انزال بقبلة أو جسة أو وطء فيما دون الفرج أو تغيبض من المرأة عن فرجها أو إدخال شيء فيه أو استمناء باليد أو احتدامة نظر أو فكر أو حركة دابة كالجماع في جميع ما تقدم وان كان القرب بغير الجماع من مقدمانه ولو بالغمزة أو العقد للنسكاح فهو ممنوع غير مفسد ولكن عليه الهدى ولم ينه الناظم على وجوب الهدى فقرر بهن للحج ممنوع ممنوع بأي وجه كان والافساد انما هو بخصوص الجماع دون غيره كما هو ظاهر من كلام الناظم وانما يفسد الحج بالجماع ان وقع قبل رمي جرة العقبة وطواف الافاضة في يوم النحر أو قبله فان وقع بعد أحد هاتين يوم النحر أو قبلهما بعد يوم النحر لم يفسد وعليه الهدى وتجب العمرة ان وقع قبل ركعتي الطواف واذا فسد الحج فيجب التماس الهدى عليه حتى يكمله ويجب قضاؤه على الفور في القابل سواء كان ما أفسد تطوعا أو واجبا ويجب الهدى وينحصر في حجة القضاء وان قدمه أجزأ أو فسد العمرة بالجماع أيضا ان وقع قبل كمال السعي فان كمل ولم يحاق لم يفسد وأهدى والهدى ما أهدى إلى البيت الحرام ويستحب في الهدى الابل ثم البقر ثم الغنم فان عجز عن جميع ذلك ولم يجد ما يشتري به الهدى ولا من يسلفه صام عشرة أيام في وقت صيامها تفصيلا انظره في الكبير ويستتر في الهدى واجبا كان أو غير واجب من السن والسلامة من العيب ما يشترط في الضحية وينحصره إلى معنى ان أوقفه بعرفة ولا تحره بمكة بعد ان يدخل به من الحل قوله

✽ إلى الافاضة يبقى الامتناع ✽ كالصيد البيت أشار بذلك لبيان التحليلين الأصغر والا كبررى يستمر الامتناع المذكور قرىبا وهو قرب النساء وكذلك الصيد إلى طواف الافاضة وهذا هو المسمى بالتحلل الأكبر يريد وكذا ينهى عن الطيب حينئذ كن على الكراهة فان تطيب فلا فدية عليه وانما يكون طواف الافاضة تحللا أكبر لمن سعى قبل الوقوف والادلاء يحصل التحلل الا بالسعي بعد طواف الافاضة ويحل به كل شيء ان خلق والافه ممنوع من الجماع فان جامع أهدى ومنتهى المنع في العمرة السعي الا انه ان وطئ قبل الحلاق فعليه الهدى ويكره ان يفعل شيئا ممنوعا من غير الوطء قبل الحلاق فان فعل فلا شيء عليه وأما بقى المنوعات وهو اللباس والطيب والدهن وازالة الشعث فيحل برمي جرة العقبة يوم العيد يرد أو بخروج وقت أدائها وهذا هو التحلل الأصغر وعليه نه بقوله ثم باقى ما قدمنا البيت وسمى جرة العقبة أولى باعتبار الرمي في غير يوم العيد وأما يوم العيد فلا يرمى الا هدى (قوله وجاز الاستظلال إلى قوله وشقذف) هذه المسألة في معرض الاستثناء من مسألة منع المحرم من تقطيع رأسه المتقدمة في قول الناظم والستر للوجه أو لراس إلى آخره والمعنى انه يجوز للمحرم ان يستظل بالمرتفع على رأسه مما هو ثابت كالبناء والخباء والشجر لا ما كان غير ثابت كالحمل والشقذف فلا يجوز له الاستظلال في ذلك على المشهور فان فعل ففي وجوب الفدية عليه واستحبابها قولان مشهوران وفهم من قوله لاقى المحامل حيث أتى بنى الدالة على الظرفية ان المنوع الاستظلال بالحمل وهو فيه أملوا استظل به وهو ليس فيه بل إلى جانبه سواء كان الحمل سائرا أو نازلا فلا يمنع من ذلك وهو كذلك ومن هذا التفصيل يفهم ان جواز الاستظلال بالمرتفع للثابت كالبناء والشجر عام لمن كان تحته أو إلى جنبه وهو كذلك أيضا كما صرح به ابن الحاجب والتوضيح اظر الكبير ودع آخر البيت فعل أمر من وعى بمعنى احفظ تكميل للبيت والفاء الداخلة عليه عاطفة (قوله وسنة العمرة إلى قوله كما علمنا) أخبر ان العمرة سنة بمعنى مؤكدة مرة في العمر وان الاحرام بها يستحب ان يكون من التمتع وان صفة الاحرام بها وما بعده من استحباب الغسل والتنظيف وما يلبسه وما يحرم عليه من اللباس والطيب والصيد وغير ذلك والتلبية والطواف والرمي والركوع بعد الطواف والسعي كالحج سواء بسواء ولذا قال فافعلها كما يجب فإزائده على حد فبارجة

وجاز الاستظلال  
بالمرتفع  
لا لاقى المحامل وشقذف  
ف  
وسنة العمرة فافعلها  
كما  
حج وفي التمتع ندبا  
أحراما  
وأثر سعيك احلقن  
وقصرا  
تحلل منها والطواف  
كثيرا  
مأدب في مكة وارع  
الحرمه  
لجانب البيت وزدنى  
الخدمه  
ولازم الصدف فان  
عزمتا  
على الخروج طف كما  
علمنا



فاذا فرغ من السعي وحاق أو قصر فقد حصل منها والى ذلك أشار بقوله \* وأثر سعيك الخلقن وقصرا \*  
 تحمل منها والواو في وقصرا بمعنى أولان المراد أحدهما فقط وقسم الخلق لانه الافضل وأفاد بقوله والطواف  
 كثيرا أنه يستحب للآفاق ان يكثر الطواف بالمبيت مادام بمكة لتعذر هذه العبادة العظيمة عليه بعد  
 خروجه منها وأن يراعى حرمة مكة الشريفة بجانب البيت المعظم السكاكين بها بتعذبه الرفق والقصورق  
 والعصيان وبكثرة فعل الطاعات والخدمة لله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه وملازمة الصلاة  
 في الجماعة وهو المراد بالصف وغير ذلك من أفعال البر وان كان ذلك مطلوباً في كل مكان وزمان ففي هذا  
 المكان أكدوا أنه ان عزم على الخروج من مكة فيستحب له ان يطوف طواف الوداع على الصفة التي علمتها  
 مما تقدم من الابتداء بتقبيل الحجر وجعل البيت على اليسار الى آخر ما ذكر في صفة الطواف (قوله وسر  
 لقبر الى قوله يدور) اذا أراد الحاج ان يخرج من مكة استحب له الخروج من كدي بالضم والتنوين ولتكن  
 نيته وعزمه وكليته زيارته صلى الله عليه وسلم وزيارته مسجده وما يتعلق بذلك لا يشرك معه غيره فان  
 زيارته صلى الله عليه وسلم سنة مجمع عليها وفضيلة مرغوب فيها يستجاب الدعاء عندها ولذا قال تجب لكل  
 مطلب وهو بضم التاء وفتح الجيم مبنياً للنائب جواب سر وليكثر الزائر من الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في طريقه ويكبر على كل شرف ويستحب له أن ينزل خارج المدينة فيتطهر ويركع ويلبس أحسن  
 ثيابه ويتطيب ويحسد التوبة ثم عشي على رجله فاذا وصل المسجد فليبدأ بالكوع ان كان في وقت يجوز فيه  
 الركوع والا فليبدأ بالقبر الشريف ولا يلتصق به ويستقبله وهو في ذلك متصف بكثرة الدل والمسكنة ويشعر  
 نفسه أنه واقف بين يديه صلى الله عليه وسلم فيبدأ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم قال مالك فيقول السلام  
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يقول صلى الله عليك وعلى أزواجك وذريتك وعلى أهلك أجمعين كما  
 صلى على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك عليك وعلى أزواجك وذريتك وأهلك كما بارك على ابراهيم وآل  
 ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد فقد بلغت الرسالة وأديت الامانة وعبدت ربك وجاءت في سبيله  
 ونصحت لعباده صابراً محتسباً حتى أتاك اليقين صلى الله عليك أفضل للصلاة وأتمها وأطيبها وأزكاها ثم  
 تذهب عن اليمين نحو ذراع وتقول السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وثانيه في الفار جراك الله عن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير أمة تنبأ عن النبي من  
 ذراع أيضاً فتقول السلام عليك يا أبا حفص الفاروق ورحمة الله وبركاته جراك الله عن أمة محمد صلى الله  
 عليه وسلم خير أمة أخرجت للناس ثم ذكر اجابة الدعاء عند قبره الشريف صلى الله عليه وسلم في قوله واعلم بان ذا  
 المقام الى آخره وان تقدم في البيت الاول حيث قال تجب لكل مطلب ليرتب عليه الخوض على كثرة الدعاء  
 وعدم الملل من طلب خيرى الدنيا والآخرة وطلب الشفاعة واختم بالحسنى وهو الموت على الشهادة وتل  
 بفتح التاء والميم مضارع ملل بالكسر وطلب مصدر طلب وحسن منصوب على اسقاط اختلاف أى وسل  
 اختم بالحسنى والاولى به الرجوع والننى المطلوب والمراد هو هنا الحج والزيارة والاولى للسافر الدخول ضحى  
 ويستحب له ان يستصحب هدية لأقاربه ومن يدور به من الخشم والاصحاب ان لم يكن عليه في ذلك  
 كلفة وبهذه المسئلة ختم الشيخ خليل مناسكه انظر الكبير فقد نقلنا فيه في هذا المحل كلاماً عجيباً للشيخ  
 خليل في مناسكه في سر ما شملت عليه صفة الحج من الأقوال والأفعال لتعرف بذلك فسر هذه العبادة  
 العظيمة لأحرمتنا الله منها بحاجه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

﴿كتاب مبادئ التصوف وهو ادى التعرف﴾

ختم هذا النظم مسائل من مبادئ علم التصوف وفاء بما وعده في صدر النظم حيث قال

\* وفي طريقة الجنيد السالك \* وتفاوت لأن يكون السعي في تصفية القلب وتطهيره خاتمة العمل والمبادئ

وسر لقبر المصطفى بادب

ونية تجب لكل

مطلب

سلم عليه ثم زد لاصديق

ثم الى عمر لك التوفيق

واعلم بان ذا المقام

يستجاب

فيه الدعاء فلا تمل من

طلاب

وسل شفاعة وختم

حسناً

وعجل الاوبة اذ نلت

الننى

وادخل ضحى واصحب

هدية للسرور

الى الاقارب ومن بك

يدور

﴿كتاب مبادئ

التصوف وهو ادى

التعرف﴾

جمع مبدأ وهو ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما ولا شك أن ما ذكره في هذا الكتاب من مسائل في فن التصوف من التوبة والتقوى وغض البصر وما ذكر بعده هو في معنى المبادئ لانه يتوقف عليه غيره مما هو أرق منه مما هو المقصود بالذات وفي اشتقاق التصوف أقوال قيل من الصفة اذ حاصلها انصاف بالحمد وترك للأوصاف المذمومة وقيل من الصفاء وهو علم يعرف به كيفية تصفية للباطن من كدورات النفس أي عيوبها وصفاتها المذمومة من الغل والحقد والحسد ونحوها انظر الكبير وهو ادى جمع هاد وهو اسم فاعل من هدى بمعنى بين وأرشد وهو معطوف على مبادئ والتعريف مصدر تعرف اذا طلب المعرفة ولعلها المراد وعبر بالتعرف للسجع وقد وصف المسائل التي ذكرها من التصوف بوصفين أحدهما كونها يتوقف عليها المقصود ولذلك سماها مبادئ والثاني كونها ترشد للمعرفة فصدوق المتعاطفين في الترجمة شيء واحد والله أعلم (قوله وتوبة الى قوله استغفار) أخبر أن التوبة تجب أي وجوب الفرائض على الاعيان من كل ذنب أي كبيرا كان أو صغيرا كان حق الله تعالى أولادهم أو لهم ما كان الذنب معلوما عنده أو مجهولا فتجب للتوبة من الذنوب المجهولة اجالا ومن المعلومة تفصيلا وجلة يحترم بالجيم أي يذنب صفة لذنوب وان وجوب التوبة هو على الفور لا على التراخي فن أخرها وجبت عليه التوبة من ذلك التأخير وكونها على الفور عام في جميع الذنوب أيضا فلذلك قال مطلقا وان التوبة هي الندم أي على المعصية من حيث انها معصية أو لقبها شرا فالندم على شرب الخمر لا ضرار بالبدن ليس توبة وإنما يكون للندم المذكور توبة بثلاثة شروط الاول الاقلاع أي عن الذنب في الحال بنية لانها روح للعمل ولكن إنما يشترط هذا الشرط في معصية أصابت بالتوبة فلو تاب من معصية بعد الفراغ منها كشرب الخمر أمس سقط هذا الشرط للشرط الثاني ان ينوي أن لا يعود الى ذلك أبدا وهذا الشرط لا بد منه في حق من تاب بعد الفراغ من المعصية ولا اشكال وفي حق من تاب حال التلبس بها فيلزمه مع الاقلاع أن ينوي أن لا يعود أبدا وعن هذا الشرط عبر لناظم بنى الاصرار لان الاصرار هو اقامة على الذنب وامانية للعود اليه وان لم يكن مقما عليه اذذاك وإذا اتقى الوجهان ثبت مقابلهما وهو الاقلاع ونية أن لا يعود وهذا الثاني هو المراد هنا لان الاول تقدم وهو الشرط الاول وعلى هذا فنفي الاصرار أعظم من الاقلاع فلو امكن نفي الاصرار عن الاقلاع لكفى للشرط الثالث ما يمكن تلافيه من الحقوق التي ترتب عليه قبل التوبة كرد المظالم وتمكين نفسه من المحنى عليه أو من أوليائه كانت الجنابة نفسا أو جوارحا أو قنفا أو مالا أو غير ذلك وقيل ان ذلك واجب ليس بشرط فإن لم يرد المظالم فتوربته صحيحة وذلك ذنب آخر تجب التوبة منه واحترز بالمكن مما لا يمكن تلافيه لتعذر عليه بوجه من الأوجه فلا يجب عليه تلافيه حينئذ لان شرط المطالب الامكان وقوله استغفار حال من فاعل ولبتلاف وهو التائب واستغفاره شرط كمال لا شرط صحة وانظر الكبير على معنى التوبة واشتقاقها وأنها مما خصت بهذه الامة وعلى حكمها والاصل فيها من الكتاب والسنة والاجماع وعلى الخلاف في الصغائر هل تقتضي توبة أم لا وعلى بيان الكبيرة والصغيرة وهل يعرف ذلك بالحد أو بالعد وأن من عدها أنها هي نحو سبع وثلاثين فانظرها فيه منظومة واذا وقعت بشروطها فهل تقبل قطعا أو ظنا وهل تصح التوبة من بعض الذنوب دون بعض وهل يجب على التائب اذا تذكر ذنبه تجديد الندم أم لا ومن تاب ثم عاد هل تنقض توبته أم لا وهل توبة الكافر نفس اسلامه أم لا بد من الندم على الكفر الى غير ذلك (قوله وحاصل الى قوله المنفعة) أخبر أن حاصل التقوى ومدارها الأمور بها في غير ما آية أنها اجتناب أي للنهايات في الظاهر والباطن وامتنال أي للأمورات في الظاهر والباطن أيضا وبذلك الاجتناب والامتنال نال التقوى وتذكر اذا كان كذلك فاقسامها أربعة اجتناب وامتنال في الظاهر فهذان قسمان واجتناب

وتوبة من كل ذنب  
تجترم  
تجب فوراً مطلقاً وهي  
الندم  
بشرط الاقلاع ونفي  
الاصرار  
وليتلاف ممكن اذا  
استغفار وحاصل التقوى  
اجتناب وامتنال في  
ظاهر وباطن بهذا  
تنال  
فجاءت الاقسام حقا  
أربعة  
وهي لاسالك سبل  
المنفعة

وامتنال في الباطن فهذان قسمان آخران والاجتناب والامتنال للباطنان مرجعهما للنية فينبوي فعل الطاعة واجتناب المعصية وفي ظاهره وباطنه يتنازع فيه اجتناب وامتنال وان التقوى للسالك طريق الى المنفعة أى الاخرى وسبل بضم فسكون جمع سبيل وهو الطريق والتقوى في عرف الشرع هي وقاية الانسان نفسه عما يضره في الآخرة وطبائرجات ومراتب انظر الكبير والسالك أى الى الله تعالى هو المريد ويقابله المجنوب وهو المراد وهذا الثاني أعلى انظر الكبير (قوله يغض الى قوله وكل داء) الذين شطران امتثال الاوامر واجتناب النواهي واجتناب النواهي أشد على النفس من امتثال الاوامر لان امتثال الاوامر يفعله جل الناس ولا يجتنب النواهي الا الصديقون وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال خلق الله للنار سبعة أبواب وخلق لابن آدم سبعة جوارح فتى أطاع الله بجراحته من تلك الجوارح السبعة غلق عنه باب من تلك الابواب ومتى عصى الله بجراحته من تلك الجوارح السبعة استوجب الدخول من باب من تلك الابواب والجوارح السبعة هي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج وأصل صلاح هذه الجوارح وفسادها من القلب لانه كالسلطان والجوارح كالاجناد له لا تفعل الا ما أمره به القلب قال صلى الله عليه وسلم الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي للقلب وحاصل ما اشتمل عليه كلام الناظم في هذه الايات أربع مسائل الاولى حفظ الجوارح السبعة كلاما لا يلبق به الثانية ترك الامور المشبهات بالخلال مع عدم القطع بكونها منه الثالثة الوقف عن الامور التي لم يعلم حكم الله فيها فلا يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه الرابعة تطهير القلب من امراضه كالرياء والحسد والعجب وغير ذلك فقوله يغض ويكفر يحفظ في الموضوعين ويترك ويتقى ويوقف ويظهر لفظها لفظ الخبر والمراد للطلب ولولا رفعها لقلت انها على حذف لام الامر لسكنها اذا حذفت بقي عملها وهو الجزم اما حفظ الجوارح فواجب ولا اشكال فيجب غض البصر عما لا يحل النظر اليه من النساء والصبيان على وجه الالتذاذ وما يكره مالكه أن ينظر له فيه من الكتب والامتنعة ونحوها وكذا الملاهي الملهية على خلاف فيها ومن المحرم أيضا النظر في عوارث الناس وعيوبهم والنظر الى المسلم بعين الاحتقار والازدراء كذا قالوا والظاهر ان هذين من عمل القلب لامن عمل العين وفي التكبير فروغ من هذا المعنى فراجع ان شئت ويجب أيضا أن يكف سمعه عما يأتى سماعه كالغيبة والغيبة والزور والكذب والملاهي الملهية وكلام الاجنبية ونحو ذلك ويجب أيضا ان يكف لسانه عما لا يجوز النطق به من الكذب والزور والفتحشاء والغيبة والغيبة والباطل كله فلسانه في النظم على حذف مضاف يدل عليه يكف وذلك المضاف يتعلق بترك وبناء جلب للجهول بالوزن والجواب هو الناظم أى كف لسانه بترك ما جلبناه وذكرناه في كف السماع أى في الوجوب من كف السماع عن ذلك والاحروية ظاهرة ويجب حفظ البطن من الحرام كالطعام المغصوب والمسروق ونحو ذلك وحفظ البطن من ذلك يستلزم أكل الحلال وقد وردت في ذلك آيات قرآنية وأحاديث نبوية وآثار انظر الكبير وانظره على الخلاف في الحلال هل هو موجود أو لا وما يفعله الانسان اذا كثر الحرام وعلى أصول الحلال وأصول الحرام ويدخل في الحرام الذي يجب حفظ البطن منه ما حرم أكله كالميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة وما ذكركم معافي الآية اذا أنفدت مقاتلها ولم تنفذ وأيس من حياتها على خلاف في التي لم تنفذ مقاتلها وكذا الخمر وغيره من المسكرات قليلها وكثيرها وكذلك الحشيشة ولوقلتا انها مفسدة غير مسكرة وأما الافيون وغيره من المفسدات فلا يحرم منه الا القدر المؤثر في العقل ويجوز استعمال البسبر منه الذي لا يؤثر في العقل للدواء ونحوه وقد اختلفت فتاوى شيوخنا فمن قبلهم ممن قرب عصره في استفاف دخان العشب المساء الآن على لسان متعاطيها بباطنه وانما كانت تعرف

يغض عينيه عن المحارم  
يكف سمعه عن المآثم  
كغيبة غيبة زور كذب  
لسانه أخرى بترك  
ما جلب  
يحفظ بطنه من الحرام  
يترك ما شبه باهتمام  
يحفظ فرجه ويتقى  
الشهيد  
في اللبش والسهى  
لمنوع يريد  
ويوقف الامور حتى  
يعلمها  
ما الله فيهن به قد حكما  
تطهر القلب من الرياء  
وحسد عجب وكل داء

بشجرة القمر فمنهم من منعه ومنهم من أجازره والظاهر المنع لما احتسب به من المفساد التي لا تعد كثرة ولا  
 خصوصية للبطن بالحفظ من الحرام بل وكذلك سائر الجسد فيجب إيسر الحلال وسهلي الحلال وركوب  
 الحلال ويجب أن لا يستعمل في جميع ما يمتنع به إلا الحلال ويجب حفظ الفرج من الزنا وحفظ اليد من  
 البطش به الممنوع بر يده وحفظ الرجل من السعي به الممنوع بر يده أيضا وعلى ذلك نبه بقوله يحفظ فرجه  
 البيت ومعنى يتقى يحذر والشهيد فعيل بمعنى فاعل أي الحاضر وهو الله تعالى والبطش التناول والاخذ  
 الشديد والسعي المشي والذهب وفي البطش متعلق يتقى والسعي عطف على البطش والممنوع بمتنازع فيه  
 البطش والسعي وجهه يريده صفة للممنوع وأشار بذلك إلى ما في الرسالة ولتكن يدك عما لا يحل لك من  
 مال أو جسد أو دم ولا تسع بدميالك فما لا يحل لك ولا تبش بفرجك أو بشي من جسدك ما لا يحل لك قال  
 الله سبحانه والذين هم أقر وجهم حافظون إلى قوله فاولئك هم العادون وانظر بعض ما تجوز مباشرته وما  
 لا تجوز في الكبير وهنا انتهى كلامه عن حفظ الجوارح السبعة وأدخل في أثنائها ترك المشبهات لأن  
 تركها هو حفظ الجوارح منها فكانه يقول يجب حفظ الجوارح من الحرام المحض ومن المشبهات وأما  
 ترك الأمور المشبهة فطوب أيضا وعلى ذلك نبه بقوله يترك ماشبهه وزاد قوله باهتمام أي بقصد ونية  
 ليقيد الوجه الاكل وإن الثواب بما يحصل في المتروك مع النية لا بمجرد التترك فن ترك محرما أو متشابهها  
 بنية الامتناع أثيب على ذلك ومن تركه ولم يخطر بباله فلا ثواب له والمشتبه هو كل ما ليس بواضح  
 الحلية ولا التحريم مما تنازعت الأدلة وتجادت المعاني والاسباب ولذلك فسره بعضهم بما اختلف فيه  
 لأن تجاذب الأدلة هو سبب الخلاف وقيل غير ذلك انظر الكبير وأما المتوقف عن الأمور أي عن ارتكابها  
 حيث يحتمل حكمها حتى يعلم أي يغلب على ظنه ما هو حكم الله فيها فواجب أيضا وحصل ذلك بالنظر  
 في الأدلة أو كتب العلم أن كان أهلا لذلك أو بالسؤال لاهل العلم وحينئذ يفعل أو يترك ودليل وجوبه  
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه وليس هذا من ترك المشبهات  
 المتقدم قريبا لأن المشبهات ما اختلف فيه العلماء لتجاذب أدلة الحلية والتحريم لها فلا متوقف فيها  
 شعور بالحكم في الحلية وهذه المسئلة فيما لا شعور بحكمه أصلا فالبيع يجب عليه أن يتعلم أحكام  
 البيع والآجر أحكام الاجارة والمقارض أحكام القراض وهكذا وليس المراد بأحكام هذه الأشياء جزئيات  
 مسائلها فإن ذلك من دأب الفقهاء ومن فروض الكفاية وإنما المراد علم الأحكام بوجه اجتهاد يبرئ من  
 الجهل باصل حكم ما أقدم عليه بقدر وسعه وأما تطهير القلب من أمراض كالإيثار والحسد واللعن وغيرها  
 فواجب أيضا ودخل في قوله وكل داء بقلية أمراض القلب كالكب والغل والحق والنفى والغضب غير الله  
 تعالى والفتن والسمعة والبخل والاعراض عن الحق استكبار أو الخوض فيما لا يعني والطمع وخوف الفقر  
 وسخط المقدور والبطر وتعظيم الأغنياء لغناهم والاستهزاء بالفقراء لفقرهم والخيلاء والتنافس  
 في الدنيا والمباهاة والتزين للخلق والمداينة وحب المدح بما لم يفعل والاشتغال بعيوب الناس عن  
 عيوبه ونسيان النعمة والحية والرغبة والرهبة لغير الله تعالى وكلها حرام إجماعا ثم بعد الاتفاق على حرمتها  
 ووجوب تطهير القلب منها اختلفوا هل تجب مفرقة حدودها وأسبابها وعلاجها أو يكون ذلك فرض عين  
 وبه قال الامام أبو حامد الغزالي أو لا يجب ذلك بل إذا رزق الإنسان قلبا سليما من هذه الأمراض المحرمة  
 كفاه ولا يلزمه تعلم دوائها به قال غيره وقد ذكر لناظم منها ثلاثة فلان يصير على شرحها فأما الرأى فهو مشتق  
 من الرؤية والسمعة مشتقة من السماع والرأى يطلب المتزلة في قلوب الناس بأرائهم خصال الخير وهو حرام  
 موجب لمقت الله تعالى بل هو شرك الأصغر كما في الرسالة وعلاماته الكسل والتقليل من العمل في الوحدة  
 والنشاط وتكثير العمل بين الناس والزيادة في العمل إذا تهي عليه والنقص منه إذا ذم وأما الجسد فقال

وأعلم بان أصل ذي الآفات

حب الرياسة وطرح الآتي

رأس الخطايا هو حب العاجلة

ليس الدواء الا في الاضرار له

يصحب شيخا عارف المسالك

يقبه في طريقه المهالك يذكره الله اذ ارآه

وبوصل العبد الى مولاه

بحاسب النفس على الانفس

وزن الخاطر بالقسطاس ويحفظ المقروض

وأش المال والنفل ربحه به والى

ويكثر الذكر بصفوله والعون في جميع ذابره

يجاهد النفس لرب العالمين

ويتحلى بمقامات اليقين

خوف رجا شكر وصبر توبه

زهد توكل رضا محبة يصدق شاهده في

المعامله يرضى بما قدره الاله

يصبر عند ذاك عارفا به حرا وغيره خلا من قلبه

حبه الاله واصطفاه لحضرة القسوس

واجتبه

الامام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه لا حسد الا على نعمة فاذا نعم الله على أميكت بنعمة فلك فيها حالان احدهما أن تذكر تلك النعمة وتحب زوالها وهذه الحالة تسمى حسدا فقد اذن كراهة النعمة وحب زوالها عن المنعم عليه الحالة الثانية أن لا تحب زوالها ولا تذكر وجودها ودوامها ولكنك تشتهي لنفسك مثله وهذه الحالة تسمى غبطة فالحسد حرام الا نعمة أصابها فاجر أو كافر وهو يستعين بها على ما لا يحل فلا يضر ككراهتك لها ومحبتك لزوالها ان كانت كراهتك لها من حيث هي آلة للسداد لا من حيث هي نعمة والغبطة والمنافسة ليست بحرام بل هي اما واجبة أو مندوبة اليها أو مباحة وأما العجب فهو استعظام النعمة والركون اليها مع نسيان اضافتها الى المنعم وهو مذموم في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ انظر بقية الكلام عليه في الكبير والفرق بينه وبين الكبير ان الكبير يستدعي متكبيرا عليه ومتكبيرا به والعجب لا يستدعي غير المعجب فهو لم يخلف الانسان الا وحده لتصور أن يكون معجبا ولا يتصور أن يكون متكبيرا الا ان يكون معه غيره وهو يرى نفسه فوق ذلك الغير في صفات الكمال ومن أراد استقصاء حقائق أمراض القلوب واسبابها وعلاجها تطهير القلب منها وما ورد في ذمها فعليه بالربيع الثالث من كتاب احياء علوم الدين للغزالي وهو ربيع المهلكات (قوله واعلم الى قوله الا في الاضرار له) أخبر ان أصل هذه الآفات أي آفات القلوب وأمراضها التي يطلب من الانسان تطهير قلبه منها كالكبر والحسد وغيرهما مما تقدم انما هو حب الرياسة في الدنيا الذي قيل فيه انه آخر ما يزعج من قلوب الصديقين ونسيان الآخرة وعنه عبر بطرح الآتي ثم استدلل على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام حب الدنيا رأس كل خطيئة وعن الدنيا عبر بالعاجلة قال تعالى من كان يريد العاجلة ولما ذكر ان أصل الآفات هو حب الدنيا واستدل عليه بالحديث المتقدم أرشدك الى ان دواء تلك الآفات والمخاض منها هو في اللجأ والاضطرار الى الله سبحانه في التغلب على النفس ومخالفة هواها وسوقها الى الطاعة وهي تنفر وتميل الى المعصية لأن ذلك طبعها قال تعالى ان النفس لأماراة بالسوء الا مارحمت ربي وفي الرسالة وليلجأ الى الله فمأعسر عليه من قياد نفسه ومحاولة أمره موقفا له المسالك اصلاح شأنه وتوفيقه وتسيده لا ينفارق ذلك على ما فيه من حسن او قبيح الى آخره (قوله يصحب الى قوله واجتبه) أما صحبة الشيخ العارف بالمسالك أي بالطريق الموصلة الى الله تعالى الذي يقي صاحبه المهالك ويذكره الله اذ ارآه ويوصله الى مولاه فقال الشيخ الامام العارف أبو عبد الله سيدي محمد بن عباد اثناء شرحه لقول السيد العارف ابن عطاء الله لولا ميادين النفوس ما تحقق سير السائر من ماله ولا بد لاريد في هذه الطريق من صحبة شيخ محقق مرشد قد فرغ من تأديب نفسه وتخلص من هواه فليسلم نفسه اليه وليلتزم طاعته والانقياد اليه في كل ما يشير به عليه من غير ارتياب ولا تأويل ولا تردد فقد قالوا من لم يكن له شيخ فاشيطان شيخه وقال أبو علي الثقفني رضي الله عنه لو أن رجلا جمع العلوم كلها وصاحب طوائف الناس لا يبلغ مبلغ الرجال الا بالرياسة من شيخ او امام او مؤدب ناصح ومن لم يأخذ أدبه من أمر له او ناهى به عيوب أعماله ورعونات نفسه فلا يجوز الاقتداء به في تصحيح المقامات وقال سيدي أبو مدين رضي الله عنه من لم يأخذ الادب من المتأدبين أفسد من يتبعه قال في لطائف المئين انما يكون الاقتداء بولي ذلك الله عليه وأطلعك على ما أودعه من الخصوصية لديه فتطوى عنك شهود بشرية في وجود خصوصيته فالقيت اليه القياد سلك بك سبيل الرشاد يعرفك برعونات نفسك في كمائتها ودقائقها ويدلك على الجمع على الله ويعلمك الفرار عما سوى الله ويسارك في طريقك حتى تصل الى الله وتوقفك على اساءة نفسك ويعرفك باحسان الله اليك فيفيدك معرفة اساءة نفسك اظهر منها وعدم الركون اليها ويفيدك العلم باحسان الله اليك الاقبال عليه والقيام بالشكر اليه والدوام على ممر الساعات بين يديه فبق على تمام كلامه رضي الله عنه في الشرح الكبير \* وأخرج الحكيم عن أنس رضي الله عنه أفضلكم

الذين اذروا ذكرا لله تعالى لرؤيتهم وأما محاسبة النفس على الانفاس فقد أطال الامام أبو حامد الغزالي في الاحياء الكلام على ذلك في نحو ثلاثين ورقة في كتاب المراقبة والمحاسبة وذلك أثناء الربع الثالث من الكتاب المذكور فعليك به ان أردت استقصاء ذلك وقد نقطنا في الشرح الكبير جملة صالحة ولمقتصر في هذا المختصر على قوله ينبغي للعبد أن يفرغ قلبه ساعة لشارطة للنفس ويقول لها مالي بضاعة الا العمر فان في رأس المال ووقع اليأس من التجارة والميل الرجوع وهذا اليوم الجديد قد أمهاني الله فيه فأياك أياك أن تضيعه ثم يستأنف لها وصية أخرى في أعضائه السبعة العين والاذن واللسان والبطن والفرج واليد والرجل فإذا أوصى نفسه وشرط عليها ما ذكرناه فلا يبقى الا المراقبة لها عند الخوض في الاعمال فانها ان تركت طغت وفسدت وكان العبد يكون له وقت أول النهار يشارك فيه نفسه على سبيل التوصية بالحق فكذلك ينبغي ان تكون له في آخر النهار ساعة يطالب فيها النفس ومحاسبتها على جميع حركاتها وسكناتها كما يفعل التجار في الدنيا مع الشراكاء في آخر كل سنة أو شهر أو جمعة أو يوم حرصا على الدنيا الفانية ليختبر رأس المال والرجوع فان وجد فضلا استوفاه وشكره وان وجد خسرانا طالبه بهمهاته وكلفه تداركه في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه الفرائض وربحه النوافل والفضائل وخسره المعاصي وموسمه هذه التجارة جملة النهار وعامله نفسه الامارة بالسوء فيحاسبها على الفرائض فإذا أداها على وجهها شكر الله عليها ورغبها في مثلها وان فوتها من أصلها طالبها بالقضاء وان أداها ناقصة كافها الجبران بالنوافل وان ارتكب معصية اشتغل بعقابه وتعذيبها ومعاتبتها ولا يملأها التلذذات نس بفعل المعاصي ويعسر عليه فطامها قف على تمام كلامه رضى الله عنه في الكبير وأما وزن الخطر أي ما يخطر على البال من فعل أو ترك بالقسطاس بضم القاف وكسر ها وهو الميزان بلغه الروم يعني به هنا حكم الشرع فالمراد كما قال الامام الجزولي في شرح الرسالة انه ينبغي للإنسان أن يجعل على قلبه الذي هو أمير الجسد حاجبا يشاوره فيما يريد فعله أو تركه وهو الشرع فإذا خطر على بال الانسان فعل أو ترك رجع فيه الى الشرع فبما أمره بفعله فعله وبما أمره بتركه تركه وحينئذ يوصف بالاستقامة وأما وزن الخطر بالشرع لان الاحكام لا تعرف الا منه انظر تمامه في الكبير وأما المحافظة على الفرائض وتسمى رأس مال الانسان لا تتطوره الرجوع الاخرى من قبلها وعلى النوافل وتسمى ربحا لان ما زاد على رأس المال ربح فهو بالاثبات بها على أكل وجوها وفي الصحيح عنه عليه السلام محبرا عن المولى تبارك وتعالى وما تقرب الى عبدي بشيء أحب الى مما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وان سألني لأعطينه وان استعاذني لأعيذنه واما الاكثار من الله كلف مطلوب أيضا لما ورد في فضله كقول الشيخ أبي محمد في الرسالة وقال معاذ بن جبل رضى الله عنه ما عمل آدمي عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله قال للشيخ الجزولي لان الانسان اذا اكثر من ذكر الله تجدد خشوعه وتقوى إيمانه وازداد يقينه وبعثت الغفلة عن قلبه وكان الى التقوى اقرب وعن المعاصي ابعد وقال عليه السلام مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر به مثل الحى والميت والصفوا الخالص واللب للقلب والمراد والله أعلم انه يطلب من الذكر ان يكون ذكره مع حضور قلبه وتوجهه بكليته اليه تعالى لا بمجرد حركة اللسان ويستعين على جميع ما ذكر من محاسبة النفس وما بعدهما بربه تبارك وتعالى ومجاهدة النفس مقاتلتها في ردها عن هواها من ترك المأمورات وفعل المنهيات الى ما طلب منها من عكس ذلك وهو الجهاد الاكبر وينبغي ان يكون ذلك لوجه الله امتثالاً لأمره ونهيهِ لا لرياء أو سمعة وعلى ذلك نبه بقوله لرب العالمين اما التحلى بمقامات اليقين فالمراد به الاتصاف بها فيكون متصفا بالخوف والرجاء ويكون بينهما بل يغلب الخوف الا في حالة المرض فيغلب الرجاء ويتصف بالشكر على النعم وبالصبر على النقم وبالتوبة وتقديم

بعض الكلام عليها وازهد في الدنيا واشار الآخرة عليها فلا يأخذ من الدنيا الا ما لا بد منه من ضرورياته  
و بالتوكل على الله سبحانه في جميع الأمور و بالرضا بما قسم الله وقدره عليه من خير أو شر و بحبة الله  
سبحانه و بحبة رسوله صلى الله عليه وسلم التيها عين حب الله وكذا حب العلماء والأتقياء لان محبوب  
المحبوب محبوب وعن حبة الله سبحانه ونشأ الرضا بكل ما يصدر منه له كما تقدم قرر بيا اذا أحب يورث الرضا  
بأفعال المحبوب وانظر تفسير هذه المقامات و قد هاهنا ما يتعلق بها في الكبير وقوله يصديق شاهد في المعاملة  
يصديق عطف على يتعدى بخلاف العاطف وشاهد القيد أي حاضره والمطلع على سره وجهره هو الله تعالى  
والمعاملة معاملة العبد به والمعنى أنه يطلب من العبد أن يقصد بطاعته وجه الله تعالى اذ هو المطامع عليه  
والرقيب عليه لا لئلا يراه الله المعنى غير بالشاهد وتقدم بعض الكلام على الرضا بالمقدور من محبوب  
أو مكره وقوله يصير عندك عارفا به اليقين معناه ان من اتصف بالاوصاف المذكورة يصير عارفا به تعالى  
حراخلو قلبه عن محبة غيره اذ لو تعلق قلبه بمحبة غيره لم كان رافقا لك الغير وكانه يشير لقول الامام العارف  
ابن عطاء الله رضي الله عنه ما أصبت شيئا الا كنت له عبدا وهو لا يحب ان تكون غيره عبدا وقال أيضا  
قبل هذا أنت حرم ما أنت له طامع انتهى واذا اتصف بالعبودية بما ذكر وصار عارفا  
به حرا من رقب غيره لأرضاه عنه هبه الله لاقباله عليه بكايته أحبه الاله سبحانه واصطفاه واجتباها طهرته  
ومعنى اصطفى واجتبي اختار وجب لغة في أحب (قوله هذا القدر الى قوله الكريم) أخبر ان هذا القدر  
الذي ذكر من النظم يعني ان الذي اشتمل عليه للنظم من المسائل الدينية لا يفي ذلك بغاية ما يجب على  
الاعيان من ضروري علم دينهم المقصود من النظم بل الواجب علينا هو أكثر من ذلك لسكن تبعه يؤدي  
الى التطويل المورث لللال والترك راسا فيها ذكر كفاية لمن اعتنى به وحصله حفظا وفهما ثم أخبر ان عدة  
آيات هذا النظم أربعة عشر وثلاثمائة وان ذلك العدد هو عدد الرسل عليهم الصلاة والسلام وتسكين العين  
من أربعة عشر لغنة ثم أخبر أنه سمي نظامه هذا بالمرشد المعين الخ والمرشد اسم فاعل من أرشده اذ هداه  
الطريق والمعين اسم فاعل من أعان والمراد أن هذا النظم مطابق لاسمه فهو مرشد للطريق الحق معين  
عليه والضروري من علوم الدين هو الواجب على الاعيان أي على كل واحد واحد وسماه ضروري يا مالان  
ضرورة التكليف به تدعو الى تعلمه وتعليمه فيقتار اليه جميع الناس واما السكونية لما وجب على الاعيان  
ولامندوحة من تعلمه استوجب ان يكون مستحضرا عند كل أحد يدركه بديهية كالحكم الضروري الذي  
يدرك بالانامل والله أعلم والاحتلالان راجعان للمعنى واحد والدين ما يدان به الله أي ما يعامل به من قوهم  
كان دين تادان أي كما تعامل تعامل والاوى وهو الغالب من صنيع المؤلفين ذكر تسمية الكتاب أولا ثم طاب  
من الله تعالى النفع بهذا النظم على الدوام والاستمرار فهو سلافي نيل ذلك بجأى بقدر سيد الانام أي الخلق  
صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك نبه بقوله فاسأل النفع به اليقين ثم أخبر بانتهاء النظم وحمد الله على ذلك  
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم والهاوى والكريم وصفان له **صلوات**

هذا آخر ما قصدنا من هذا المختصر نفع الله به وبأسفه وجعلهم ما خالصين لوجهه بفضله آمين يارب العالمين  
وكان الفراغ منه عشية الاربعاء مكملا ثلاثين يوما من الحججة الحرام من عام ثمانية وأربعين وألف عام  
على يد مقيده لسانه منه عبد الله تعالى محمد بن أحمد بن محمد ميارة كان الله للجميع بفضله آمين

القدر نظاما لا يفي  
بالغاية  
وفي الذكر ذكرى كفاية  
آياته أربعة عشر  
تصل  
مع ثلاثمائة عدد الرسل  
سميته بالمرشد المعين  
على الضروري من  
علوم الدين  
فاسأل النفع به على  
الدوام  
من ربنا بجاه سيد  
الانام  
قد انتهى والحمد لله  
للعظيم  
صلى وسلم على الهادي  
الكريم



﴿يقول راجي غفران المساوي مصححه محمد الزهري الغمراوي﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و بفضلها وعظيم جوده تستفاد المسكرات والصلاة والسلام على  
أكرم مرسل وأشرف مبعوث مبجل سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله واصحابه وأنباة أجمعين

﴿أما بعد﴾ فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب الدر الثمين والمورد المعين شرح العلامة

للفاضل والملاذ لكامل الشيخ مياره بلغه الله في دار كرامته ما يحمد

فيه قراره على المنظومة المسماة بالمرشد المعين على الضروري

من علوم الدين للعلامة ابن عاشر رحمه الله وأئابه رضاه

وذلك بمطبعة (دار احياء للكتب العربية بمصر)

التي حازت من الدقة والعناية ما يفوق الحصر

وكان للفرغ من طبعه في شهر رمضان المعظم

سنه ١٣٤٥ هجرية على

صاحبها أفضلا للصلاة

وأتم التحية

آمين

﴿ فهرست شرح العلامة للشيخ محمد مياره على منظومة الامام عبدالواحد بن عاشر الاندلسي ﴾

صحيفة

٥	مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارنها على المراد
٧	كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد
١٧	فصل وطاعة الجوارح الخ
٢٠	مقدمة من الاصول معينة في فروعها على الاصول
٢٢	كتاب الطهارة
	فصل وتحصل الطهارة بما من التغير الخ
٢٣	فصل فرائض الوضوء سبع الخ
٢٥	فصل نوافضة ستة عشر الخ
٢٨	فصل فروض الغسل الخ
٣٠	فصل تخوف ضرائح
٣٤	كتاب الصلاة
٤١	فصل وخمس صلوات فرض عين الخ
٤٣	فصل لنقص سنة سهو الخ
٤٧	فصل بموطن القرى قد فرضت الخ
٥٤	كتاب الزكاة
٦٠	فصل زكاة الفطر الخ
٦١	كتاب الصيام
٦٥	كتاب الحج
	كتاب مبادئ التصوف وهو ادى للتعرف

﴿ تم ﴾